جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادي ة والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

الموضوع:

تحديات تحول البنوك التقليدية للبنوك الاسلامية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادي ة

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

لونيس أحلام

حماد مروان

تحت اشراف الاستاذ:

موزاوي عائشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
موزاوي عائشة	المدية	مشرفا
بن يحيى نسيمة	المدية	ممتحنا
كحلة عبد الغني	المدية	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شُكر وعرفان

إن الاعترافه بالجميل لأهلي الفضل واجبه أكيد بسم الله وهبنا العقل لتفكير وحسن التوكل عليه وسبحان الله الذي أنعم علينا الصحة والعافية اللهم نحمدك حمدا طيبا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، أن يسرت لنا القيام بهذا العمل المتواضع والذي من خلاله نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد أخص بالذكر أستاذتنا الكريمة الأستاذ ةالدكتورة موزاوي عائشة لإشرافها على هذا البحث وما قدمته من توجيهات قيمة فشكرا على طيبة خاطرك وسعة قلبك وطول صبرك ولايفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة سننال شرف مناقشتهم لبحثنا فلهم كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وإنتقاداتهم التي ستنير مسارنا العلمي

إهـداء

إذا كان أول الطريق ألم فإن آخره تحقيق حلم، وإذا كانت أول الانطلاقة دمعة فإن نهايتها بسمة، وكل بداية لابد لها من نهاية وهاهي السنوات قد مرت والحلم يتحقق فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفقتني لإتمام هذا العمل.

أهدي هذا إلى :

من جعلت الجنة تحت أقدامها..... أمي..... قرة عيني وأعز ما أملك.... غاليتي... التي سهرت وكانت معي في أسوء حالاتي وظروفي وضغوطاتي يكفي أن تعرفي أن لكي ابنة تنتظر فرصة واحدة لتقدم لك الروح والقلب والعين هدية رخيصة لك لما قدمتيه..... وها اليوم صفقي ، فإبنتك كبرت وأصبحت خريجة..... شكرا لك لأنك أنت من صنعتي هذا الاسم حماك الله وأدامك نورا يضيئ حياتي

إلى من فاق حنانه غزارة الأمطار وتحدى صبره مرارة الأقدار، وبنى لي بعطفه قصرا من الأحلام والإسرار أبي الغالي

إلى من شملوني بالعطف وأمدوني بالعون ، وحفزوني للتقدم إخوتي وأخواتي كل بإسمه خيرة العمري يسرى

إلى القلب الطيب والحنون أختي خيرة وزوجها وأولادها (اميمة وسمير

إلى أعز ما أملك (جدتي الغالية) وتوأم روحي

إلى الكتاكيت صورية دينا ونجوى نوح هود

إهـداء

من جعلت الجنة تحت أقدا مها..... أمي..... قرة عيني وأعز ما أملك.... غاليتي... التي سهرت وكانت معي في أسوء حالاتي وظروفي وضغوطاتي يكفي أن تعرفي أن لكي ابن ينتظر فرصة واحدة لتقدم لك الروح والقلب والعين هدية رخيصة لك لما قدمتيه..... وها اليوم صفقي ، فإبنك كبر وأصبح خريج..... شكرا لك لأنك أنت من صنعتي هذا الاسم حماك الله وأدامك نورا يضيئ حياتي

إلى من فاق حنانه غزارة الأمطار وتحدى صبره مرارة الأقدار، وبنى لي بعطفه قصرا من الأحلام والإسرار أبي الغالي

اهدي هذا النجاح الى كافة عائلتي ولكل احبتي اخوتي وخاصة اختي

رميساء

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على تحديات تحول البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية المتوافقة والعاملة وفق لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الالمام بكل جوانب الموضوع من مفاهيم وأساسيات النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي وكذا عملية التحول للصيرفة الإسلامية بتركيز وتوضيح المشاكل والمخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في نظام عملها وتهدف الدراسة الى ابراز العقبات والتحديات التي تتعرض لها البنوك التقليدية أثناء تحول للعمل المصرفي الإسلامي مع استعراض بعض تجارب عربية شهدت عملية التحول للعمل المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية

البنوك التقليدية ،البنوك الإسلامية ،تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

Abstract:

This study aims to identify the challenges of transforming traditional banks into Islamic banks compatible and operating in accordance with the provisions of Islamic law through knowledge of all aspects of the subject from the concepts and basics of the traditional and Islamic banking systems, as well as the process of transformation to Islamic banking by focusing and clarifying the problems and risks faced by conventional banks and Islamic banks in their work system and aims The study aims to highlight the obstacles and challenges that traditional banks are exposed to during the transformation of Islamic banking work, with a review of some Arab experiences that witnessed the process of transformation of Islamic banking work

Key words: Conventional banks, Islamic banks, the conversion of traditional banks to Islamic banking

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	–
اهداء	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	V
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ–ز
الفصل الأول: البنوك التقليدية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل للبنوك التقليدية	3
المطلب الأول: نشأة البنوك التقليدية وتطورها	4
المطلب الثاني: مفهوم المصارف التقليدية وخصائصها	5
المطلب الثالث: أسس عمل البنوك التجارية التقليدية	9
المبحث الثاني: كل من وانواع واهداف وظائف وميزانية البنوك التقليدية	12
المطلب الأول: أنواع البنوك التقليدية	12
المطلب الثاني: اهداف البنوك التقليدية	15
المطلب الثالث: وظائف وميزانية البنوك التقليدية	18
المبحث الثالث: كل من مصادر أموال ومخاطر البنوك الإسلامية وتقييم أدائها	23
المطلب الأول: مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التقليدية	23
المطلب الثاني: مخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية	28

المطلب الثالث: تقييم النظام التقليدي	34
خلاصة	36
الفصل الثاني: البنوك الإسلامية	
تمهيد	38
المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية	39
المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية	39
المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية وخصائصها	41
المطلب الثالث: أهداف وأنواع البنوك الإسلامية	44
المبحث الثاني: أساسيات عمل البنوك االتقليدية	52
المطلب الأول: الضوابط الشرعية لعمل البنوك الإسلامية	52
المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية	53
المطلب الثالث: مصادر والاستخدامات في البنوك الإسلامية	55
المبحث الثالث: أنشطة وتحديات وسبل مواجهتها للبنوك التقليدية	64
المطلب الأول: أنشطة المصارف وعرض أهم بنود وميزانيتها	64
المطلب الثاني: التحديات والعقبات التي تواجهها المصارف	70
المطلب الثالث: سبل مواجهة العقبات	72
خلاصة	75
الفصل الثالث: تحول البنوك التقليدية	
تمهيد	77
المبحث الأول: مدخل للتحول المصرفي	78
المطلب الأول: ماهية التحول المصرفي	78
المطلب الثاني: دوافع التحول للعمل المصرفي	80

المطلب الثالث: أنواع التحول المصرفي	87
المبحث الثاني: كيفية التحول للعمل المصرفي الإسلامي	96
المطلب الأول: مداخيل عملية التحول المصرفي	96
المطلب الثاني: متطلبات التحول المصرفي	98
المطلب الثالث: ظوابط وآراء الاقتصادي ين من تأسيس الفروع الإسلامية	102
المبحث الثالث: نتائج التحول المصرفي الإسلامي	114
المطلب الأول: التحديات التي تواجهها النوافذ الإسلامية	109
المطلب الثاني: معوقات تحول المصارف الإسلامية للعمل المصرفي الإسلامي	114
المطلب الثالث: سبل معالجة التحديات التي تواجه البنوك التقليدية	115
المبحث الرابع: دراسة تجارب عربية للتحول نحو الصيرفة الإسلامية	117
المطلب الأول: تجربة النافذة الإسلامية لبنك المشرق الاماراتي	117
المطلب الثاني: تجربة الفروع الإسلامية للبنك الأهلي السعودي	124
المطلب الثالث: تجربة تحول بنك الكويت الدولي للمصرف إسلامي	130
خلاصة	133
خاتمة	136
قائمة المراجع	140
قائمة الملاحق	150

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	وظائف المصارف التقليدية الحديثة	19
(2-1)	ميزانية البنوك التقليدية	21
(1-2)	الاطار العام لانشطة البنوك الإسلامية	68
(2-2)	ميزانية البنك الإسلامي	70
(1-3)	مقارنة بين أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية	86
(2-3)	تطور المؤشرات المالية للنافذة الإسلامية لبنك المشرق الإماراتي. ألف درهم	124
(3-3)	الأداء المالي الإسلامي لبنك الأهلي التجاري (2014-2020)	130
(4-3)	إيرادات منتجات تمويلية واستثمارية لبنك الكويت الدولي	133

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	يوضح المصادر الذاتية للبنوك الإسلامية	57
(2-2)	يوضح عملية المرابحة	61
(3-2)	يوضح عملية المضاربة	62
(4-2)	يوضح عملية المشاركة	63
(5-2)	عملية الإجارة	64

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	بيان اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة عن التحول الكامل للبنك الى المالية الإسلامية في يناير 2008	151
(02)	استبانة استكمالا لمتطلبات الحصول على الدكنوراه	152
(03)	الهيئة الشرعية الوطني لافتاء لصناعة المالية الإسلامية رقم 26	153
04	الهيئة الشرعية الوطني لافتاء لصناعة المالية الإسلامية رقم 79	154

مقدمة

عامة

المقدمة:

النظام المصرفي يعتبر الركيزة الأساسية للنظام المالي في أي دولة ومحرك التنمية والاقتصاد ككل ويؤدي مهمته في الاقتصاد بتوفيره الائتمان للمؤسسات والأفراد الذي يحتاجونه، ويتكون النظام من عدة أنواع من البنوك والمؤسسات المالية ومن بينها البنك التجاري الذي يرتكز نشاطه على قبول الودائع ومنح الائتمان، وهو من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، حيث يتوسط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب الحجز ويقوم بأنشطة مختلفة مثل التوظيف لرأس المال وتنشيط الإنتاج وتشجيع الادخار وتوفير غطاء للعملة أو النقد وإدارة، وتسويق عمليات التحويل الخارجي وغيرها.

ومع بداية السبعينيات من القرن الماضي ظهرت البنوك الإسلامية ليزداد انتشارها وتوسعها خلال العقود الأخيرة وبدأت تأخذ مكانة في النظام المصرفي الدولي حيث قامت العديد من البنوك التجارية بإنشاء وحجات إسلامية متخصصة وفتح نوافذ وفروع لتقديم منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الى جانب المنتجات التقليدية وذلك لعدة دوافع بغية التفوق على نظيرتها التقليدية ،وعلى هذا الأساس فان البنوك الإسلامية تفرض نفسها يوما بعد يوم على ساحة المصرفية رغم حداثة نشأتها التي لم تتعدى نصف القرن غير أن البنوك التقليدية خلال عملية تحولها تواجه تحديات وعقبات قوية يستدعي الوقوف أما هذه التجربة والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها.

إشكالية الدراسة:

تتلخص إشكالية الدراسة في **التساؤل الرئيسي** التالي:

-ما مدى تحول البنوك البنوك التقليدية للعمل بالصيرفة الإسلامية ؟

وتندرج هذه الإشكالية ضمن مجموعة من التساؤلات الفرعية :

_ فيما يكمن عمل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟

_ ما هي التحديات والعقبات التي تواجهها كل من البنوك التقليدية والإسلامية؟

_ ماذا نقصد بالتحول المصرفي الإسلامي وكيف يتم ذلك ؟

_ ما هي أهم تحديات تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامية ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات المبسطة له يمكن بناء الفرضيات التالية:

_ للبنوك التقليدية أسباب ودوافع عقائدية واقتصادية جعلتها تفتح نوافذ خاصة بالصيرفة الإسلامية.

_ تتعرض البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية الى مخاطر عديدة، لكن الاختلاف يمكن في درجة المخاطرة لوجود ضمانات على القروض في البنوك التقليدية.

_ تواجه البنوك التقليدية أثناء تحولها للصيرفة الإسلامية مجموعة من المعيقات والعقبات.

_ يترتب على فتح نوافذ إسلامية آثار اقتصادية إيجابية والسلبية.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على تحديات البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي بعد الاقبال الدولي الكبير على التحول للمصرفة الإسلامية من خلال تقديم المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة بمداخل وأشكال متعددة وذلك أمام ما تحتله الصيرفة الإسلامية من مكانة في السوف المصرفي العالمي كصناعة مالية متطورة، ولما لها من دور في تحقيق النمو والاستقرار المالي وتهدف الدراسة الى توضيح أهم المشاكل والمعيقات أثناء تجربة التحول المصرفي مع الاخذ بعين الاعتبار مجموعة من تجارب عربية.

أهداف الدراسة:

من خلال أهمية الدراسة يمكن حصر أهدافها فيما يلي:

_ دراسة موضوعية حول البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مع تحديد اهم المشاكل التي تعاني كل منهما.

_ دراسة متطلبات ومعوقات التي تواجه المصارف التقليدية عند التحول.

_ تسليط الضوء على بعض تجارب الدول العربية في تحول الصيرفة الإسلامية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

_ كون الموضوع يدخل ضمن إطار تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

_ الميل الشخصي لمثل هذه الدراسة التي لها علاقة بالاقتصاد الإسلامي.

_ المشاكل التي تواجهها البنوك التقليدية في التحول للعمل المصرفي في أما العقبات المحاطة بها وعذم قدرتها على اتخاذ قرار التحول للصيرفة الإسلامية أو عدم قدرتها على إتمام هذه العملية.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوع الدراسة ما يلي:

دراسة "مصطفى إبراهيم محمد مصطفى" بعنوان تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية وهي مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي الجامعة الامريكية المفتوحة مصر 2006، هدفت هذه الدراسة الى مناقشة مسألة الفروع الإسلامية للبنوك الربوية حيث قام الباحث باستعراض الآراء المختلفة وخلص الى عدم جواز التعامل

معها الا في حال عدم وجود بنك إسلامي خالص أو في حال قيام المصرف الربوي بالتحول التدريجي لبنك إسلامي.

دراسة "فهد شريف" بعنوان الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالم الثالث للاقتصاد الاسلامي 2005، يختص موضوع هذا البحث بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء فروع تابعة كما تقدم الخدمات الصرفية الإسلامية حيث عرض الباحث حقيقة الفروع الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن الفروع الأخرى التقليدية وطبيعة العمل تلك الفروع، كما بين الباحث موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية وحكم التعامل معها، وما لإنشاء تلك الفروع من آثار اقتصادية في النظام المصرفي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص وقد توصل الباحث الى أن فكرة انشاء فروع إسلامية تابعة للمصاريف الربوية لم تصل الى حيز التطبيق الى عندما أدركت المصارف الربوية مدى نجاح المصارف الإسلامية وتزايد الاقبال عليها، لذلك أوصى الباحث بضرورة بذل قصارى الجهد من قبل الجميع سواء السلطات التنفيذية أو المؤسسات المالية أو العلماء أو الهيئات الرقابة الشرعية أو المختصين بشؤون الاقتصاد الإسلامي لأسلمه أساليب وصيغ الاستثمار القائمة على الربا والرجوع بها الى المنهج الإسلامي ولما يتوافق مه أحكام الشريعة الإسلامية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

"يزن خلف سالم العطيات": بعنوان تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن 2007م قام الباحث في هذه الدراسة باستعراض مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن تحول المصرف العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن وبعد الدراسة والتحميل توصل الباحث على عدة نتائج أهمها ان الواقع العلمي أثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كميا لمعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية

كم ان نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية كما له أثر كبير في دفع المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية لذلك أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بهدف إيجاد سوق مالي إسلامي يغطي متطلبات السوق المصرفي الإسلامي، كما أوصى بضرورة قيام المصرف المركزي الأردني بإجراء دراسته العلمية تكون نواة لتشريع قانون يوضع وينظم ويضبط علمية تحول المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ان هذه الدراسات والأبحاث التي تم ذكرها سابقا فإنها تناولت بعض أجزاء البحث، اما بصفة موسعة أو بشكل مختصر تحتاج الى توسع بشكل توازن لتحقيق أهداف البحث.

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي في معالجة حيث استخدمنا الوصف للسرد مفاهيم الأساسية ذات صلة بعملية التحول والتحديات التي تواجهها البنوك التقليدية، فالتحليل يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة في جمع بيانات ومعطيات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها.باستخدام أدوات إحصائية مثل الجداول والاشكال .....الخ

صعوبات الدراسة:

من أهم صعوبات التي تم مصادفتها أثناء انجاز هذه الدراسة، ما يعلق بقلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة وخارج الجامعة، وعدم توفر معلومات كافية عن التحديات والمشاكل بصفة متوسعة.

هيكل الدراسة:

لإنجاز الدراسة ومن اجل معالجة إشكالية البحث، تم تقسيم الى ثلاثة فصول مقدمة وخاتمة وفقا لما يلي:

الفصل الأول: سيتم من خلال هذا الفصل الأول استعراض مفاهيم علمية نظرية متعلقة بالبنوك التقليدية حيث يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، الأول يتناول مدخل للبنوك التقليدية نشأتها وتطورها، بالإضافة الى مفهومها وخصائصها، وفي المطلب الأخير تخير تحدثنا عن أسس عمل البنوك التقليدية، والمبحث الثاني يتحدث عن أساسيات عمل البنوك التقليدية بما فيها أهدافها ووظائفها مع ميزانيتها ، والمبحث الثالث تناول أهم المشاكل والمخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية وننهي الفصل بخلاصة عامة حول الفصل الأول.

الفصل الثاني: حول البنوك الإسلامية يتضمن بدوره الى ثلاثة مباحث، الأول حول عموميات الإسلامية بما فيها من نشأة وتعريفها مع اهداف وأنواع ، اما المبحث الثاني عن أساسيات عمل البنوك التقليدية يتحدث عن الضوابط الشرعية لعملها ومختلف مصادرها أموالها ووظائف البنوك الإسلامية، أمل المبحث الثالث يتضمن التحديات والعقبات التي تواجهها وسبل مواجهتها وختمنا الفصل بخلاصة عامة لمحتوى الفصل الثاني.

الفصل الثالث وهو أهم فصل في دراستها الذي يتناول أربعة مباحث حول التحول المصرفي في المبحث الأول تم التحدث عن مدخل له بتعريفه ودوافع التحول الى العمل المصرفي وأنواع التحول المصرفي، أما المبحث الثاني عن كيفية التحول الى العمل المصرفي الإسلامي يتضمن كل من مبادئ ومصادر، متطلبات وضوابط وآراء الاقتصادي ن من تأسيس الفروع الإسلامية اما في المبحث الثالث تحدثنا عن نتائج التحول المصرفي الإسلامي التحديات والعقبات التي يواجهها العمل المصرفي واهم الحلول المقترحة للحد من هذه المخاطر، وتحدثنا في لمبحث الرابع عن تجاري عربية للتحول المصرفي لكل من بنك المشرق الاماراتي وبنك الأهلي السعودي وبنك الكويت الدولي، وختمنا الفصل بخلاصة لما يحتويه الفصل الثالث.

الفصل الأول:

الاطار النظري للبنوك التقليدية

تمهيد:

إن النمو الاقتصادي في الدولة مرتبط ببقاء البنوك العالمة بها في ميدان الأعمال حيث يتوقف إلى حد كبير على قدرة إدارة تلك البنوك لمواجهة العصر مما يقتضي عليها الإهتمام بالإستراتيجيات والسياسات التي تساعد على استثمار تلك البنوك وتقدمها.

ذو نجد البنوك التجارية من بين مكونات المنظومة الاقتصادي ة حيث يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الإنسان فاعتبر وسيط مالي هام، فتقوم لجميع المدخرات الزائدة لدى الأعوان الماليين وتقدمها لأعوان الاقتصاد بين الذين هم بحاجة إلى رؤوس أموال على شكل قروض معتمدة في ذلك على طرق تقليدية وأخرى مبتكرة مسايرة للتطور التكنولوجي .

وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث حيث سنتدخل أولا إلى مدخل البنوك التجارية وثانيا إلى كل نوع من أنواع وظائف البنوك التقليدية وأخيرا في المبحث الثالث سندرس أهم للمصادر والاستخدامات بالإضافة إلى المخاطر التي تتعرض لها البنوك مع تقسيم النظام المالي.

وقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : نشاة البنوك التقليدية وتطورها .

المبحث الثاني: كل من أنواع واهداف ووضائف ومزانية البنوك التقليدية .

المبحث الثالث :مصادر أموال والمخاطر التي تتعرض لها البنوك وتقييم أدائها.

المبحث الأول: مدخل البنوك التقليدية

تعتبر البنوك التقليدية من أهم المؤسسات التي تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات حيث تتميز بخصائص ومميزات تساعدها على أداء وظائفها وتحقيق الأهداف الموجودة من ذلك وتنوع البنوك التقليدية حسب مهامها إلى عدة أنواع .

المطلب الأول: نشأة البنوك التقليدية وتطورها.

لقد عرفت البنوك منذ القدم وشهدت عدة تطورات حيث يتميز القطاع المصرفي على وجه العموم بأجهزته المختلفة بأسلوب وخصائص تساعده على أداء دور الريادي. وقد عرفت البنوك بعدة تطورات التي سنتطرق إليها في هذا المطلب .

أولا: نشأة البنوك التقليدية وتطورها:

إرتبط نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادي ة والاجتماعية للمجتمعات إذا أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق م، وتعتبر المبادئ التي وضعها حمم رابي عام 1675 م في شريعته من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها.

ويتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري فقد بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها بالإضافة إلى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير دراستها والمحافظة عليها تعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل الحصر في المجتمع حيث استمرت حقيبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف التي يكسب دخله من المبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال التجارة والتجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك التي

نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلة إلى النقود أو تحويلها إلى الأشياء التي تماثلها[1]، ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية ك بيرة خاملة.

حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير وبضمانات معنية . مقابل الحصول علم على فائدة معنية دون الإخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين طالما أنه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين، ويسمى الجزء من الأموال الذي لم يتم التصرف به الاحتياطي النقدي. وهو يمثل نسبة معينة من الواقع التي يلتزم بها البنك إزاء عملائه حين طلبهم إستراء ودائعهم وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وضيفتين هما قبول الودائع والإقراض معا ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي حتى وصل إلى ما نعرفه عنهما اليوم من تطور ومكانه في الإقتصاد الوطنى لجميع البلدان.

- و يذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشلكه الحديث كان بمدنية البندقية عام 1557 م وفي عام 1587م ظهر بنك آخر هو بنك بالتو بمدنية البندقية ومنها إنشرت البنوك في بقية أوربا ومنها بنك أمستردام في هولندا 1609م وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م وينك الجلة " عام 694/1 وبنك إنجلترا عام 1694 وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800 م.
- وقد عرف العرب قبل الإسلام النشاط المصرفي حيث يشير المؤرخون أن المكيون قبل الإسلام حلوا درجة عظيمة من التبادل التجاري ومشان إعتماد الروم عظيميا على هذا التبادل وظهرت تخصصات في الانتاج التبادلي مثل تبادل التمور البحرين مقابل الزيت والزبيب والخمور من الشام وعرف المكيون أنذاك إستثمار الأموال بطريقتين:

الطريقة الأولى: وهي إعطاء المال مضاربة على حصته من الربح.

[1] – إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ،إدارة البنوك التجارية ، دار عيداء للنشر والتوزيع ،2015 ، ص03.

الطريقة الثانية: وهي الإقراض بالربا وأبقى ما عده من التعاملات التجارية لكن أسباب التخلف التي حلت البلاد الإسلامية . قد أدت إلى قطع كل صلة بما كان قائما ومعروفا من أشكال التعامل الحصر في القديم .وخضع الشرق للغرب المستيقظ من العصور الوسطى حتى فجره الجديد .وهذا وقد ساهم تنوع العمليات المصرفية وتعددها تنوع في العمليات الاقتصادي ة والمبادلات التجارية مما استدعى تخصص البنوك في أنواع معينة من العمليات فظهرت نوك متخصصة[1]

تعتبر البنوك بأشكالها إحدى أهم أدوات النظام الاقتصادي ، ولقد تطور النظام البنكي بشكل واضح.

المطلب الثاني: مفهوم المصارف التقليدية وخصائصها:

تعتبر البنوك التجارية أهم المؤسسات المالية أي دولة فهي تأتي في درجة ثانية بعد البنك المركزي من حيث ترأس فيه النظام المصرفي كما أن النمو والتقدم مقرونين أساسا بالبنوك التجارية لذلك خصصنا في هذا المطلب لعرض مختلف التعاريف والخصائص المميزة للبنوك التجارية .

أولا: تعريف البنوك التقليدية.

1-البنوك التجارية: هي منشأة عالية تقبل الودائع من العيني بغرض القيام بإقراضها وتتميز بأنها أكثر أنواع المصارف عرضه للمخاطرة بسبب إعتمادها على الأموال الغير وقلة حجم رأس مال الخاص فيها بالإضافة إلى أنها تواجه متطلبات سيولة كبيرة أكثر

[1] -إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره ،ص24 .

من غيرها لإعتمادها على الودائع التجارية وتتميز أيضا بها البنوك التجارية عن بقية المؤسسات المالية في قدرتها على خلق وإتلاف النقود.[1]

2- **البنك التقليدي (التجاري):** عبارة عن مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تقوم بتلقى ودائع الأفراد القابلة لسحب لدى الطلب أو بعد الطلب أجل قصير والمتعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصر الأجل كما تعرف البنوك بأنها المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقول الودائع تحت الطلب أو الآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات تنمية الإدخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج.[2]

3-البنوك التجارية (التقليدية): هي بنوك التي تباشر تجميع ودائع من الجمهور وتعيد إستخدامها في منح التسهيلات الإئتمانية وعمليات الإئتمان قصيرة الأجل.[3]

- يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإلتمان. والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال عرف بعض الكتاب البنك بأنه منشأة التي تتخذ من التجارة في النقود حرفه لها.

ويرى الآخرون في البنك التجاري (مكان إلتقاء عرض الأموال بالطلب عليها على رغم من تعدد التعاريف إلا أنها جميعا تشترك أو تنفق أن البنك التجاري (التقليدي) هو عبارة عن

[1]- لحلو بوخاري ،وليد العايب ،إقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية ،مكتبة حسن العصرية، بيروت كورنيش المزرعة، 2013 ص08.

[2] – محمد القائم محمود البشير المغربي، الرقبة الإدارية رؤية تأصيلية جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان ،2020 ،ص83.

[3] – أحمد شعبان محمد ،علي موسوعة البنوك والإئتمان السياسة الإئتمانية البنوك ،دار التعليم الجامعي 2003ن، ص46 .

مؤسسة منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض لتعيد إستخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق مجموعة الأهداف[1] .

- كما تعرف بأنها عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل النفقة ممكنة وذلك تقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لتقود الودائع ونجد أن هذا التعريف يزيد عن سابقه في أن البنوك التقليدية هدفها الأساسي هو تحقيق أعلى ربح مع المحافظة على السيولة لمواجهة السحوبات[2].
- ويمكن تعريفها أيضا على أنها أهم المؤسسات الوسيطية وأقدمها وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفيير لأجل من الأفراد والمؤسسات . أي تعبئة إدخار المودعين تحت صفة الودائع وإعادة استخدامها في عمليات الاقتراض قصير الأجل ونلاحظ أن هذا التعريف أضاف البنوك التجارية مؤسسات وسيطية تقوم بحلقة الإتصال بين المقرضين والمقترضين .[3]

ومن التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل[4].

و هو أن البنوك التجارية في مؤسسات المالية الوسيطية التي وضيفتها الأساسية قبول الودائع الإدخارية وإستخدامها في عملياتها المختلفة مثل الخصم والإقراض والتي تقوم بتقديم خدمات المصرفية لجميع الزبائن دون تخصيص, وإنفرادها بميزة خلق نقود الودائع.

---

[1] – عبد الإله نعمة جعفر ، محاسبة المنشآت المالية لبنوك وشركات التأمين، دار الحنين ، 1996ص24

[2] – مصطفى رشيد شيحة، الإقتصاد المصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1981 ص ص 191 192 .

- [2]رضا صاحب أبو حمد علي، إدارة المصارف ، مدخل تحليلي كمي معاصر دار الفكر للطباعة ونشر وتوزيع الأردن ،2002، ص19.

ثانيا: خصائص البنوك التقليدية :

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة . وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وضائتفها بتقنية عالية ومجزية. ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي:

- **مؤسسات مالية تقوم على الإئتمان:** أي قبول الودائع من الجمهور المودوعين ومنح القروض وهي التمويل للمقترضين على أموال البنك وتحصل البنوك على فرق الفائدة مابين معدل الإفتراضي والتمويل.
- **مؤسسات مالية تتعامل بالنقود:** أي أن جميع عمليات البنوك تقوم على أساس إستخدام النقود فالقروض أخذ وعطاء والفوائد عليها كلها نقدية إضافة إلى أنها تسلم ودائع من الأفراد بالنقود الأساسية وتقوم بإصدار نقود ودائع أكبر منها.

- ظاهرة تركز البنوك: أي ترتكز أعمال البنوك في عدد قليل واضح خلال عدد البنوك الصغيرة في معظم الدول.
- تسعى البنوك التجارية إلى الربح : تعتبر البنوك التجارية (التقليدية) مشاريع رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتخلص في الإشراف والرقابة وإصدار النقود القانوية وتنفيذ السياسة النقدية .[1]

إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الإئتمان وإضافة بذلك إلى كمية النقود نقود دفاترية أي نقود مصرفية وهذه الخاصية للبنوك التجارية (تقليدية) إنما نميز

[1] – نوال بوعلام سمرد ،دليلك في المالية ، دار اليازوري العلمية ،27 جويلية 2021، ص69.

البنوك في البنوك المتخصصة وتمثل المواد الذاتية للبنوك التجارية)رأس مال المدفوع واحتياطات ومخصصات البنك وتمثل الودائع نسبة ضخمة من المواد غير الذاتية.[1]

المطلب الثالث: أسس عمل البنوك التجارية التقليدية

يوجد عدد على المبادئ (الأسس) الهامة تلتزم بها البنوك التجارية (التقليدية) في أداء وضائفها ولذلك لإكتساب ثقة المتعالمين وتدمية معاملاتها ومن نعمة الأسس ما يلي:

أولا :السرية

إن المعاملات من البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفي العاملين لديه فالمودع يودع أموال بالبنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من أسرار الخاصة فلا يجوز للبنك أن يذيدها وإلا إنصرف عنه المودعون . وكذلك فإن من المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم إلى القرض سرا خاصا بهم. وإذاعته تضر بسمتهم اهم المالية وتزعزع الثقة فيهم لهذا فإن إلتزام البنك بالسرية في معاملاته. إنما هو إلتزام أول تقتضيه أصول المهنة وظروف معاملاته التي تتسم بحساسية خائفة الحد، ولا يجوز للبنك أن يمد أي شخص كان بيانات عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير، ويستثنى الالتزام يمينا السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانا من أحد المتعاطين مع البنك.

ثانيا: حسن المعامة

المعاملة الحسنة التي يتلقاها عميل البنك من العاملين فيه في الأساس في تحويل العميل العرض إلى عميل دائم وهي التي تجذب العميل إلى التعامل مع البنك بذاته ما دامت الخدمات المصرية التي تقدمها كافة البنوك الواحدة وواجب البنك يعنى عناية فائقة بإختيار العالمين فيه. ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه

[1] – إياد منصور جنى، إدارة العمليات البنكية والنقدية، دار ابن النفيس لنشر والتوزيع ، 2019 ص49 .

ويجب أن يكون المصرفي العميل صريحا وحازما في تقرير الأجور، متقد الذاكرة وقوى الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل ويجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول لا دون حرج. مهما كانت العلاقة الشخصية التي ترتبط بالعميل. ويجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه كذلك على نبرة الإخلاص في صوت المصرفي وما بيديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص لدى العميل.[1]

ثالثا :الراحة والسرعة

إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من راحة للعملاء من إعداد أماكن مناسبة لإستقبالهم لقضاء وقت الانتظار فضلا عن إستخدام أجهزة كيف الهواء.

وليس العمل على راحة العملاء أن يتقاعس العاملون في البنك عن تلبية طلبياتهم بالسرعة الواجبة فالمتردد البنك يهمه أن يتصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار لهذا يجب أن توضع الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد أو تسويف ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في ولحضات وتحقيق الدقة في تلك البيانات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن استخراج مما يلزم في أقصر وقتو تتيح الإتصالات السريعة بالفروع أو المراسلين.

[1] – عبد الفتاح محمد الصرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج لنشر والتوزيع ، المكتبة الوطنية، عمان الأردن 2014 ص26.

رابعا : **كثرة الفروع**

إن البنوك العامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في مناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة:

أ- التسيير على عملاء البنك إجراء معاملتهم وذلك بعدم إنتقال إلى إدارة البنك وما يترتب عن ذاك وقت ومال.

ب-البنك ذو فروع الكثيرة يتمتع بمزايا للمشروعات الكبيرة، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عند الاحتياطي النقدي إعتماد على تبادل المساعدات بين الفروع.

ت- توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة فإن كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى.

ث-السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عن تحويل النقود من جهة إلى أخرى وذلك بعدم الإستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات البنوك.[1]

[1] – محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره ، 2014 ص27.

المبحث الثاني: كل أنواع، أهداف، وظائف وميزانية البنوك التجارية:

لقد شهدت البنوك التجارية بصفة عامة تطور هاما عبر التاريخ بتنوعها ولقد مس هذا التطور كل الجوانب وتأثرت بمحيطها السياسي الاقتصادي المالي والنقدي وحتى الإجتماعي والثقافي كل ذلك أدى إلا بروز وضائف وتعدد الأهداف بالنسبة للبنوك تماشيا مع هذه التطورات ومراكبة العصر وسنتطرق فهذا المبحث إلى كله من أنواع وأهداف ووضائف البنوك التجارية

المطلب الأول: أنواع البنوك التقليدية:

يمكن تقسيم البنوك من حيث ممارسته لأعمالها إلى:

أولا : البنوك التجارية من حيث الفروع

البنوك التجارية البنك التجاري (التقليدي) وبنك عام النشاط غير مشخص حيث يتلقى الإيداعات ويمنح القروض لكافة الأفراد والمؤسسات مختلف الأنشطة الاقتصادي ة والتجارية ويقوم نشاط البنك في الأساس على تمويل قصير الأجل.

وتشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة في هذا المجال إن لم تعد وظائفها تقف عند الوظائف النقدية أو التمويلية التقليدية. بل تقوم بعديد من الأنشطة التي تدر عليها عائدا كبيرا.

1. **البنوك التجارية ذات الفرع:**

تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان، وبذلك تتم المراقبة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال

التقليدية البنوك التجارية وتقديم الإئتمان قصيرة الأجل متوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات المصرفية.[1]

2. البنوك التجارية ذات وحدة الواحدة:

تتم العمليات المصرفية من خلال موجود في مكان واحد، ويعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الصرف والقانون والقدرة على مقابله حاجات العملاء .

3. البنوك السلاسل:

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبير البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تقدمها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف الفئات المجتمع وتعد هذه البنوك نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عده بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة الوحدات السلسلة كما يسبق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها البعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

4. بنوك المجموعات:

أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عده بنوك وشركات مالية فتملك معظم رأس مالها وتشرف على سياساتها وتقوم بتوجيهها، ولهذه البنوك طابع إحتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر وقد إنتشر مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

5. البنوك المحلية:

[1] – هلال كهينة، إجراءات منع القروض من طرف البنوك التجارية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ماليه وبنوك، جامعه بسكره، 2008 2009 ص12.

[2] – محمد السعيد وأنور، إدارة البنوك،دار النشر والتوزيع ، الجامعة الجديدة القاهرة الإسكندرية، 2005 ،ص17.

نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقه جغرافية محدده قد تكون مقاطعة أو محافظة أو ولاية أو حتى مدينة محددة وإن كان نظام الحكم المحلي في دولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية فإن البنك المحلي يخضع لقوانين محلية السلطات على البنوك في منطقة عملها.[1]

ثانيا : من حيث نشاطها ومدى تغطيتها الحدود الجغرافية:

1. البنوك التجارية المحلية:

يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة محددة أو مدنية أو ولاية أو إقليم.

ويقع البنك المركز الرئيس للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطية بها وينعكس كذلك على مجموعات الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمه. [2]

2. **البنوك التجارية العامة:**

ويقصد بها تلك البنوك الربيع مركزها الرئيس في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها خلال فرع على مستوى الدولة أو خارجها، تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التي وتجميع الإئتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وكذلك تباشر كلفة المجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.[3]

ثالثا : من حيث حجم النشاط:

---

[2]– محمد عبد الفتاح الصيرفي ،مرجع سبق ذكره ، ص32.

[3]– محمد عبد الفتاح الصرفي، مرجع سبق ذكره ، ص33.

1- **بنوك الجملة** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى

2- **بنوك التجزئة:** ويقصد بها تلك البنوك التى تتعامل مع صغار العملاء والمنشئات الصغرى لكنها تسعى لإجتذاب أكبر عدد في نشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيماً من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي

المطلب الثاني: أهداف البنوك التقليدية.

يمثل البنك التجارية أهمية كبيرة في الاقتصاد وتختلف حسب الوظائف التي يؤيد وقد أشار البعض أن أهداف البنوك التجارية تنقسم إلى ما يلي:

أولا: وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك مثل تحقيق النمو في حجم الربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

ثانيا: وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العملة وغيرها. كما يرى البعض الأخير أن أهداف البنك التجاري تنطلق من السمات التالية[1]:

1. **الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد والودائع وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغيير في إدارتها ذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد أكثر المؤسسات الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر على العكس من ذلك إذا إنخفضت الإيرادات بنسبة معينة إنخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى

[1] – محمد عبد الفتاح الصيرفي،مرجع سبق ذكره، ص 33.

الخسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي بزيادة الإيرادات وتجنب حدوث إنخفاض فيها.

وإذا كان لإعتماد على الودائع كمورد رئيسي لمورد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة إلتزام البنك بدفع فائدة عليها سواء حقق أرباح أو لم يحقق فإن الإعتماد على الودائع منيرة هامة، فالعائد الذي يحقق البنك على إستثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه، ومن ثم إذا إعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل إستثماراته، فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول بل ربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق، أما الإعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق البنك حافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق إلى أملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار هذا ويطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية أي العائد الناجم عن الإعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

2. **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في الودائع تستحق عند الطلب ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة وتعد السيولة من أهم الأهداف التي يتميز بها البنك التجاري عن المنشآت الأخرى، ففي الوقت التي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سدادها عليها من مستحقات أو لبعض وقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة كافية لدى البنك كفيلة بل تزعزع ثقة الودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس.
3. **الأمان:** ينسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، لذا لتزيد نسبته إلى صافي في الأصول عن 10% عادة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار على البنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس مال فإذا زادت الخسائر عن فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك لذلك يسعى البنك دائما لكسب ثقة المودعين وهو يحرس كامل الحرس

على أموالهم بما يميله المنطق والقانون، أي أخذ مطالب بإعادة الحق إلى أصله حيث يعبر عن هذا الحصر بضمانات يطلبها عن إقتراضه لآخرين.

4. **النمو:** يصل البنك إلى هدف النمو من خلال تعظيم أرقام نشاط الإفتراض والإرادات المتولدة عنه والتي لا تتم إلا بجهد إنمائي منظم وككثف يراعي شروط الإفتراض والإيرادات المتولدة عنه والتي لا تتم إلا بجهد إنمائي منظم ومكثف يراعي شروط الإفتراض الجيد وإستقطاب عملاء ومتميزين والتقييم المستمر لأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق، حيث يكون على عاتق إدارة البنك تحقيق التوازن في نمو البنك يتناسب مع حجم موارده، والغرض التسويقية المتاحة أمامه ودرجة العائد الممكن تحقيقه ودرجة المخاطر المصاحبة.

وتفرض السمات المشار إليها ثلاث أهداف تتهدى بها إدارة البنك التجاري، يتمثل الهدف الأول في تحقيق أقصى ربحية Probabilité من خلال زيادة الإيرادات طالما إن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت وأن إنخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصاحبه إنخفاض أكبر من الأرباح أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة Liquidité لما ذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه وأخيرا يتمثل الهدف الثالث تحقيق أكبر قدر من الإئتمان المودعين Sofety على أساس رأس مال صغير ولا يكفي لتحقيق السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة المصرفية ويمكن ذكرها فيما يلي:

- جذب الودائع.
- تقديم القروض.
- الاستثمار في الأوراق المالية.[1]

[1] – ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم بواقي 2000 2014 ،مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة أم بواقي 2014 /2015 ص ص 19 20 .

وفيما سبق يمكن تلخيص الأهداف فيما يلي:

المصارف التجارية التقليدية مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي في الدول النامية: تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة مما جعله يولي إهتماما بالنواحي المادية، وجعلها الغاية الأساسية له فركز على الإقتراض والإقراض وعن المشاركة في المشاريع الإنتاجية والتركيز في تعاملها على كبار العملاء وإهمال أصحاب المهن والحرف وصغار التجار وعدم الإهتمام بأعمال التنمية الاجتماعية في جميع المجالات بينما المصارف التجارية التقليدية في الدول المتقدمة هدفها الأساسي بالإضافة إلى تحقيق الربح تعزيز كفائتها في إدارة رؤوس الأموال لتشمل جوانب التأمين والاستثمار.[1]

المطلب الثالث: وظائف البنوك التقليدية (التجارية) ومميزاتها:

أولا : وظائف البنوك التقليدية:

تتنوع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية سواء نقدية أو غير نقدية هذا التنوع يعتمد على عدة عوامل منها القوانين التي توجه العمل المصرفي للبنوك التجارية قوة التنافس على تقديم الخدمة المصرفية لجمهور العملاء الموارد من خلال البنك وغيرها، إلا أن وظائف تلك البنوك يمكن أن نجملها بما يلي: أولا: وظائف تقليدية (كلاسيكية).

1- الوظائف التقليدية (الكلاسيكية) للبنوك التجارية. تتمثل فيما يلي:

ا - قبوا الودائع على إختلاف أنواعها والتي تشمل:

1-ودائع لأجل: وهي تلم الودائع التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يمكن لصاحبها أن يسحبها أو جزء منها إلا بعد مضي مدة معينة متفق عليها مع المصرف.

[1] - عبد الحليم عمار الغربي ، مبادئ الأعمال المصرفية القطاع المصرفي السعودي ، 2018 ، ص ص52، 53.

2-ودائع تحت طلب (الحسابات الجارية): وهي تلك الودائع التي تودع لدى المصرف دون أي قيود أو شروط عند الإيداع أو لسحب ولا يدفع المصرف فائدة على هذع الودائع.[1]

3-ودائع تحت إشهار: وهي الودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بعد إشهار البنك بفترة زمنية متفق عليها مسبقا.

ب: وظائف المصارف التجارية الحديثة.

الجدول(1-1): وضائف المصارف التقليدية الحديثة

وظائف المصارف التقليدية (التجارية) الحديثة:	
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح الزبائن - تمويل ودعم المشروعات التنموية والتي تؤدي خدمة كبيرة لصالح المجتمع وتطويره. - خطابات الضمان. - شراء وبيع العملات الأجنبية. - تأجير الخزائن الحديدية. - دفع الحوالات البرقية والبريدية. - إدارة أعمال وممتلكات الزبائن.	-شراء وبيع الأوراق المالية لحساب الزبائن وتقديم الخدمة الإستشارية للزبائن من دراسات الجدوى أو لتطوير المشاريع الخاصة بهم. - القيام بفتح الإعتمادات المستندية. - خدمات البطاقة الإئتمانية. - تحويل العملات إلى الخارج. - خدمات الصراف الآلي. - تمويل الإسكان الفردي

- إدخار المناسبات	

المصدر: صادق راشد الشمرين إدارة العمليات المصرفية ،دار اليازوري العلمية ،الطبعة الأولى ،2020، ص45

من خلال التغييرات الكثيرة وفي ظل المنافسة الشديدة في البئة المصرفية ودخول العالم إلى الكوننة لذلك فإن أنشطة وأعمال المصارف التجارية إتسعت وأصبحت تلعب دورا هاما وحيويا، وليست مكانا لتجميع الأموال وإقراضها من خلال عمله التقليدي بإعتبارها الوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز وإنما أصبحت المصارف تلعب دورا حيويا وأساسيا في تأدية جميع أنواع الخدمات المصرفية التي يحتاجها المجتمع لا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في خدمة الاقتصادي ات الوطنية للبلدان وتنمية القطاعات الواسعة وإعادة إعمار البنية التحتية في البلد حيث أن وظائف المصرف التجاري كثيرة والتي ذكرناها سابقا في الدول

الجدول(1-2)ميزانية البنوك التقليدية

الأصول (الموجودات):	الإلتزامات (المطلوبة):
نقد: 1. في الخزنة. 2. في البنك المركزي. 3. في البنوك الأخرى. 4. في الطريق لتحصيل. 5. الإحتياطات	الودائع: 1. حسابات جارية. 2. حساب توفير ولأجل. 3. حسابات بعملاء أجنبية.
القروض (من البنك): 1. للأفراد. 2. للمؤسسات. 3. للحكومة. 4. أخرى.	القروض (على البنك): 1. من البنك المركزي. 2. من البنوك أخرى. 3. من المؤسسات الخاصة.
إستثمارات: 1. أوراق مالية. 2. أصول ثابتة	رأس مال وحقوق المساهمين: 1. رأس مال الأسهمي. 2. أرباح غير موزعة. 3. إحتياطات قانونية وعامة
إجمالي الأصول.	إجمالي الإلتزامات.

المصدر: بنود ميزانية بنك التجاري مصنفة حسب الإلتزامات والأصول

شرح آلية عمل الميزانية:[1]

تتضمن الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري من الجانبين، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (أو إستخدامات أموال الصرف أو الجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات أو مصادر أموال الصرف).

وتظهر في الميزانية العمومية مكونات الموجودات (الأصول) متسلسلة حسب سيولتها فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات تليها القل سيولة ثم الأقل وهكذا اما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها اف تظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة ثم رأسمال الممتلك ويمكن تصوير ميزانية عمومية مبسطة لمصرف تجارة كما في الجدول.

وعند تحليل ميزانية العمومية لأحد المصارف التجارية يجب مراعاة القواعد الآتية:

أ- إن ميزانية المصرف التجاري (التقليدي) تمثل تحليلا لعملياته في لحظة زمنية معينة وتشير إلى أرصدته في نقطة من الزمن وهي تحليل للخزين وليس تحليلا للتدفقات أي لا تشير إلى فعالياته عبر فترة زمنية معينة .

ب- إن أي معاملة يقوم بها المصرف التجاري يجب أن تقيد قيدا مزدوجا مرة في الجانب الموجودات ومرة في جانب المطلوبات، فلو أن المصرف أشتد موجودا في الموجودات فإن المصرف يكون مدينا بقيمة الموجود في الجانب المطلوبات لصاحب الوجود. ودائنا بقيمته في جانب الموجودات فهو عندما يحصل على موجودات إضافية. فإنه يخلق في الوقت ذاته ديونا على نفسه بنفس القيمة وبنفس المنطق عندما يبيع أو يخفض موجودا من موجودياته فإنه يتحرر من دين من الديون عليه بنفس القيمة وبنفس المنطق عندما يبيع أو يخفض موجودا من موجوداته فإنه يتحرر من دين من الديون عليه بنفس القيمة

[1] طاهري الصديق ، تقنيات وأعمال البنوك محاضرات وتمارين محلولة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، 2018/ 2019 ص 08.

أيضا، فالتغيير الذي يطرأ على قيمة الموجودات يقابله بالضرورة تغيير مماثل في قيمة المطلوبات، ويترتب على ذلك إن جانب الموجودات في الميزانية فهناك مسغولة بين

ت- مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات .

ث- إستنادا إلى ما تقدم تقوم الميزانية العمومية للمصرف التجاري على المعادلة الأساسية الآتية :**الموجودات = المطلوبات.**

- إن الميزانية الموحدة للمصارف التجارية تشتمل على جميع الفقرات الواردة في الميزانية العمومية للمصرف التجاري الواحد باستثناء فقرتي
- أرصدة لدى المصارف التجارية الأخرى.
- صكوك ومسحوبات قيد التحصيل وأرصدة وصكوك مستحقة الدفع والسبب في ذلك هو إنها تمثل فقرات متقابلة وإن قيمتها تساوي صفر .[1]

المبحث الثالث: مصادر أموال ومخاطر البنوك التقليدية وتقييم أدائها

نجد أن البنوك التجارية مؤسسة نقدية تحصل على موارد مالية من المساهمين والمقترضين وتقوم باستخدامها في عمليات مالية مربحة على هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث حول مصدر هذه الموارد وأين يمكن استخدامها وماهي المخاطر المتعرضة لها وكيف يتم تقسيم العمل المالي البنوك التجارية.

المطلب الأول: مصادر الاموال وإستخداماتها في البنوك التقليدية:

يمكن التعرف على موارد وإستخداماتها في البنوك التقليدية من خلال دراسة عناصر الأصول والخصوم في ميزانيته فالأصول تمثل موجودات البنك التي في حيازته وجميع حقوقه. وتمثل الخصوم بعناصرها المختلفة. الموارد التي يحصل عليها من مصادر مختلفة.

أولا : مصادر الأموال

وهي عبارة من المجالات الأساسية لحصول البنك على الأموال وغالبا ما تتحدد بثلاث جوانب رئيسية الأموال الذاتية، الودائع بمختلف أنواعها والاقتراض من الغير

01-: المصادر الداخلية: تتكون المصادر الداخلية لأموال من رأس المال المدفوع والاحتياطيات بأنواعها والأرباح الغير الموزعة.

ا-رأس المال المدفوع: يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب البنك والمساهمين بتكوين رأسمالية. وهو يعد بمثابة حماية لأموال المودعين في حالة إفلاس البنك وبالتالي وظيفته وقائية أن تكون تشغيلية، ثم تتفرع بعد ذلك عدد من الوظائف في هذا الاطار وأهميتها.

- مواجهة تكاليف بدأ النشاط .
- مقابلة الطلب الغير المتوقع على السيولة.
- مقياس لحقوق الملكية في البنك.
- مواجهة الخسائر الغير المتوقعة.[1]

ب-الإحتياطات: هي مبالغ تقطع في صافي أرباح البنك لتدعيم مركزه المالي فالإحتياطات لك حق من حقوق الملكية وتنظم التشريعات المصرفية لهذا المصدر وتابع نسبيا وحدودا له. وكيفية إقتطاعه والتصرف فيه وقد اتخذ الاحتياطات مصدرا

[1] – براضية حكيم ، جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية،دار اليازوري لنشر ، 2016 ، ص ص 50 51 .

هاما التمويل نظرا للمرونة التي يتسم بها هذا المصدر عن رأسمال حيث يمكن سنويا الإضافة إليه أو الخصم منه.

ج-الأرباح غير موزعة: وهي الأرباح غير الموزعة من السنوات المسابقة للبنك التجاري وتسمى بالأرباح المدورة لان البنك يجددها في كل عام ويضيفها إلى الميزانية بشكل دوري.

02- :الودائع: تعد الودائع المصدر الرئيس لمكونات مواد البنك التقليدي وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك التجاري ، ويمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية:

ا- **الودائع الجارية** : الوديعة الجارية (الوديعة تحت الطلب)عبارة عن مبلغ المال يودع لدى البنك التجاري ، ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة ، فهي بمثابة التزام مصرفي بالدفع عند الطلب لذلك فإن البنوك لا تدفع أسعار فائدة على الودائع الجارية إلا في بعض الحالات الإستثنائية كأن يكون مقدر الوديعة كبيرا أو يكون بالعملة الصعبة مثلا إذ القاعدة العامة في البنوك التجارية لا تدفع فوائد على هذا النوع من الودائع رغم أنها تشكل مصدر أساسيا لسيولة البنوك وأهميتها النسبية من احد الى الودائع لدى البنوك . فكلما زادت الأودية النسبية اجمالي الودائع لدى البنوك. فكلما زادت الأهمية النسبية للودائع الجارية إلى اجمالي الودائع كان على المصرف أن يعطي إهتماما لإعتبار السيولة. وعلى العكس كلما كانت الأهمية النسبية ثابتة أكبر من الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي الودائع اطمأن البنك أكثر لمركز السيولة.

ب-الودائع الثابتة : يقصد بها تلك الودائع التي يلتزم البنك بموجبها بالدفع في وقت لاحق يتم الإتفاق على هذا الوقت بين البنك والمودع أو بعد مدة من الإشعار المقدم للبنك لسحبها وأنواعها:

ب-1- الودائع لأجل : والتي تعد إلتزاما بالدفع بمبلغ الوديعة مع فائدة معينة . بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين المودع والبنك.

ب-2- الودائع بإشعار (بإخطار) تقتضي إلتزام المودع بإخطار أو اشعار البنك بالسحب قبل [1] قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها يقوم البنك بدفع فائدة عنها كما هو الحال بالنسبة للوديعة الآجلة لأن المودع في كلتا الحالتين يضحى تجربة سحب وديعته عند الطلب ويتلقى لقاء ذلك ثمن هذه التضحية والمتمثل في سعر الفائدة المصرف

ب-3- ودائع التوفير:. تهدف حسابات الإدخار ولجذب صغار المدخرين وهي تمثل الادخارات يودعها أصحابها إلى حين الحاجة إليها بدلا من تركها في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول عائد مقابل لها حيث تدفع فائدة على هذا النوع من الودائع، ويكون سعر الفائدة قريبا من سعر فوائد الودائع الآجلة، ويزود صاحب الوديعة بدفتر يسجل فيه قيمة الإيداع أو السحب من الحساب والرصيد عادة ما يكون السحب من حسابات التوفير أقل من حسابات تحت الطلب وتمتاز بالثبات والإستقرار

3- الإقراض

من بين الإتجاهات الحديثة في تنمية مصادر أموال البنوك اللجوء إلى الإقتراض ومن أبرز المصادر التي تلجأ إليها البنوك في هذا الصدد هي السوق المالي البنوك التجارية والبنك المركزي وغيرها من المؤسسات المالية المقترضة، وعادة ما تكون نسبة الإقتراض ضئيلة مقارنة بالمصادر الأخرى.[2]

ثانيا : استخدامات الأموال

[1] – براضية حكيم، ،مرجع سبق ذكره ،ص ص52 –53.

[2] – براضية حكيم ، مرجع سبق ذكره ، ص54.

الاستخدامات هيا كيفية استفادة البنك من موارده او بمعنى اخر تمثل استثماراته فهدف التحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارد النقدية عاطلة لا تدر عائا بل يتعين عليه ان يضيفه في مختلف الاستخدامات الممكنة وبناء على ذلك فان الاستخدامات تعطي فكرة واضحة عن أوجه مختلفة لنشاط البنك التجاري.

ويمكن تقسيم استخدامات البنك التجاري حسب درجة سيولتها إلى:

01- : حسب درجة السيولة:

ا-ا **أرصدة نقدية حاضرة:** وتتمثل في سيولة نقدية كاملة وهي عبارة عن أرصدة لا تحقق أي عائد للبنك التجاري، مما يحتم عليه تجذب تجميد الكثير من أمواله في هذه الأصول وإلا تعرض للخسائر ومع ذلك يفرض القانون على البنوك التجارية الإحتفاظ بنسب معينة من أرصدتها المستمدة من الودائع والأرصدة النقدية الحاضرة في البنوك التجارية عدة أشكال.

1-ب- نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري: وهي عبارة عن أوراق نقد قانوني ونقود مساعدة وعملات أجنبية يحتفظ بها البنك في خزينته لمواجهة طلبات المودعين وتسديد قيمة الشبكات المسحوبة على ودائعهم.

1-ج-أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ لديه بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم ودائن ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية.

1-د-أصول تحت التحصيل: وهي عبارة عن أصول في مرحلة الجباية، والتحصيل لا يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة مثل الشبكات المستحقة على البنوك الأخرى.

02: مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة:

ويطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية وهي أنواع من التوظيف قصير الأجل يمكن تحويلها إلى نقود حاضرة بإجراءات بسيطة وتكلفة زهيدة تحقق هدفا مزدوجا السيولة المرتفعة والعائد من الإستغلال ومن أهم أنواع هذه المجموعة من الأصول يمكننا أن نميز بين: [1]

1. **أوراق حكومية قصيرة الأجل:** وتكون عادة في شكل سندات الخزينة وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض في هذا الأخير تتميز بتوافر الضمان في استراد قيمتها مع تحقيق العائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.[2]
2. **الأوراق التجارية القابلة للخصم:** يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري والفكرة الأساسية في عملية خصم الأوراق التجارية هو لجوء أحد الأشخاص إلى البنك التجاري للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن التاريخ إستحقاقها بعد. إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم بعضها لدى المصرف المركزي مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء.[3]
3. **القروض:** يعتبر منح القروض أو إتاحه الإئتمان النشاط الرئيسي للبنك التجاري وتحقق القروض بمختلف أنواعها عائد أكبر من أنواع التوظيف سالفة الذكر غير أنها في نفس الوقت تتضمن مخاطر كبيرة.
4. **أوراق مالية واستثمارية:** تستثمر البنوك التجارية شطرا من مواردها في شراء الأوراق من أسهم وسندات نظرا لما تدره من دخل مرتفع، وتعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من

[1] – ضياء مجيد ،اموسوعة الاقتصاد النقدي ، مؤسسته شباب الجامعة الإسكندرية 2000، ص 136.

[3] – عقيل جاسم عبد الله ،النقود والمصارف،دار مجدلاوي لنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ، الجامعة المفتوحة ليبيا، 1994 ص25.

الأوراق التجارية القابلة للخصم والأوراق الحكومية القصيرة الأجل إذا ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال وقد يتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الإستحاف إلا أن العائد يكون كبيرا.[1]

5. **الأصول الثابتة:** هذه الأصول وإذا كانت قيمة في حد ذاتها إلى أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه وتتمثل هذه الأصول في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، والأدوات والمعدات التي سنمدها، بالإضافة إلى بعض الأصول التي صلة وثيقة بعمليات الإقراض مثل مخازن البنك الي يحتفظ بها ببعض أنواع .....العينية التي تكون بحوزته.[2]

6. المطلب الثاني: المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية (التجارية).

تتعرض البنوك التجارية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من اقراض واستثمار وغيرها الأمر الذي يحول دون تحقيق البنك لأهدافه لذلك يستوجب دراسة هذه المخاطر ومعرفة مختلف أنواعها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا : المخاطر الإئتمانية:

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك ورأسماله بالوقت المناسب،[3] أو هي المخاطر تخلف المقترض عن السداد كما أنه يأخذ أسماء وأشكال مختلفة من المخاطر الطرف المقابل (في معاملات) في الأسواق المالية في البنوك ومخاطر الإفلاس.[4]

فإن هناك عدة صور للمخاطر الإئتمانية يمكن تحديدها فيما يلي:

---

[1] – ضياء مجيد ،الموسوي اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000 ص ص 278 279

[2] – عطية أحمد صلاح، محاسبة الإشمار والتمويل في البنوك التجارية، كلية التجارة جامعة الرقريق 2015 ص268.

[3] – لعروسي قرني الزهرة، إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في إتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتور في العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر 2017، ص46.

[4] –موسى وآخرين ،إدارة مخاطر البنكية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، 2012/ 2016 ص 299.

1. **المخاطر المتعلقة بالزبون:** إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الإئتمانية لزبون ومدى ملاءمة المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وبسبب حاجته الإئتمان.
2. **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية إئتمانية وظروفها وضماناتها.
3. **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون إذ من المعروف إن كل قطاع إقتصادي درجة من المخاطر تختلف بإختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.
4. **المخاطر المرتبطة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالإقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساء مثلا وتنخفض في أطل ظروف الرواج والازهار كما أن الإضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.
5. **المخاطر المتعلقة بالأخطاء الصرف:** وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الإئتمان الممنوح، والتحقق من قيام المفترض بالمتطلبات المطلوبة منه.
6. **المخاطر المتصلة بالغير:** وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الإئتمان والبنك مانح الإئتمان بأي أحداث أو أمور خارجية.[1]

ثانيا : مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة بذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له المؤسسات المالية لما تكون أجال الإستحقاق لمواردها أقصر من أجال الاستحقاق لإستخدامها (القروض) وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائننا (المودعين) وغير قادرة على

[1] – لعروسي قرنين، مرجع سبق ذكره ،ص 47– 48.

الإقتراض من السوق، ولهذا لضعف ثقة المقترضين فيها على أن تدفع لهم تعويضات في المستقبل.

وتتعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر نتيجة لأسباب المتعلقة بجانب الإلتزامات أو الأسباب تتعلق بجانب الأصول وهي كالتالي:[1]

الأسباب المتعلقة بجانب الإلتزامات:

تتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة وغير متوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين لأنه في الظروف العادية يضع البنك دائما توقعاته لحجم المسحوبات الممكنة وبالتالي يكون قادرا على مواجهة مشكلة السيولة، وذلك باستخدام الاحتياطي النقدي (القانوني أو الغير القانوني) أو باللجوء إلى الإفتراض كما أنه حتى في المواسم والأعياد التي تكون فيها توقعات المسحوبات بشكل غير طبيعي يضع البنك الاحتياطي النقدي اللازم لمواجهة مشكلة السيولة في هذه الظروف وذلك بالإعتماد على عمليات التنبؤ الإستعداد الدائم لها إلا أنه هناك ظروف خاصة أين يواجه البنك عمليات سحب غير متوقعة وصعبة التنبؤ بها كالحالات التي يفصل فيها المودعين لسحب ودائعهم من أجل شراء الأوراق المالية التي يكون معدل الفائدة عليها يفوق مثيلة في البنوك التجارية أو نتيجة الشكوك حول متانة المركز المالي للبنك الذي يتعاملون معه فهذه الأسباب تؤدي إلى إندفاع المودعين بأعداد كبيرة إلى البنك لسحب أموالهم الأمر الذي يؤدي إلى عدم مقدرة البنك على مواجهة مشكلة السيولة نتيجة لعدم كفاية الاحتياطي النقدي وما يمتلكه من أوراق مالية ذات سيولة عادية وبالتالي يلجأ إلى البيع أصوله بأسعار ثقل بكثير عن قيمتها الحقيقية وهذا ما يعرضه لمخاطر الإفلاس وإغلاق أبوابه وخاصة أنه في مثل هذه الظروف يصعب عليه أن يجد من يقرضه.

[1] – السيد البدوي عبد الحافظ ،إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة ، توزيع دار الفكر العربي القاهرة ،1999، ص 321.

- **الأسباب المتعلقة بجانب الأصول:**

وتتمثل في الطلبات الغير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الإئتمانية والتعهدات الإئتمانية هي عبارة عن عقد بين البنك وزبونه والتي يتعهد فيها البنك على أن يمنح البنك لزبون مبلغا ماليا محددا وبسعر فائدة متفق عليه مسبقا وخلال فترة زمنية معينة بحيث يحق لزبون في هذه الفترة أن يسحب المبلغ كاملا، أو جزء منه أو يستغنى عنه كاملا وبالتالي تظهر السيولة إذا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلبات.

ثالثا: مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة المحتملة الناتجة عن التحركات الغير المواتية في أسعار السوق التي قد تؤثر سلبا على مراكز إستثمارات البنك المالية المحتفظ بها بغرض المتاحة إضافة إلى مخاطر أسعار (المرتبطة بميزانية لبنك لكل). مما يؤثر بالتالي على ربحية البنك والقاعدة الرأسمالية له وتشمل مخاطر السوق كل من ما يلي:

1. **مخاطر أسعار الفائدة:** تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة تشير مخاطر سعر الفائدة التي تعرض المركز المالي للبنك للتحركات العكسية في أسعار الفائدة وتؤثر على عوائد البنك وعلى القيمة الاقتصادي ة لأصوله وإلتزاماته، وبالرغم من أن هذه المخاطر تشكل جزء عاديا من العمل البنكي إلا أن الإفراط فيها من شأنه أن يهدأ عوائد البنك وقاعدته الرأسمالية لذلك فإن إدارة تلك المخاطر تحتل أهمية متنامية في الأسواق المالية المعقدة وكذلك البلدان التي حررن أسعار الفائدة في الأسواق ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لهذه المخاطر ستؤثر على كل من أرباح المصرف وكذلك القيمة الاقتصادي ة لموجوداته وإلتزاماته .
2. **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار الصرف العملات فإذ كان البنك يحتفظ بموجودات من عمليات

معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في إنخفاض سعر الصرف وإذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر الموجودات فإن الخطر يكمن في إرتفاع أسعار الصرف على البنك إتباع إحدى الوسائل التالية:

أ- المبين الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها.

ب- إجراء عقود تغطية في حالة إختلاف المبالغ والآجال.[1]

3. **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** هي إحتمال إنخفاض القيمة السوقية لإستثمارات البنك بأقل من قيمتها الدفترية أو هي إحتمال تعرض البنك لخسائر بسبب تقلبات الأسعار السوقية لأوراق المالية والي قد تنشأ عن المتاجرة والاستثمار ويعتبر قياس مخاطر أسعار أوراق مالية في غاية الأهمية. من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه المخاطر لا تؤثر على الرأس مال.

رابعا : المخاطر التشغيلية:

هي المخاطر الناتجة عن عدم سلامة أو فشل العمليات الداخلية العنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية.[2]

هي مخاطر خاصة بالبنك نفسه والناتجة عن طبيعة العمل المصرفي وتتمثل مخاطر التشغيل في إحتماليات التغيير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع مما يتسبب في إنخفاض عوائد البنك وترتبط مخاطر التشغيل عن قرب بأعباء وبعدد الأقسام أو الفروع وبعدد الموظفين وتشمل كذلك الخطأ البشري الغش التزوير أو قصور النظام ... إلخ ومن أهم أنواع المخاطر التشغيلية:

- مخاطر التركيز الإئتماني.
- مخاطر القانونية.

[1] – باسم حسين رهيف ،إدارة المخاطر المصرفية ومدى إلتزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل ،02 مجلة كلية بغداد العلوم الإقتصادية ،2015 العدد 46، جامعة بغداد،ا لعراق ص 403.

[2] – شقيري نورى موسى وآخرين، ادارة المخاطر البنكية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان 2016/ 2017 ص309.

- مخاطر الجرائم الإلكترونية.
- مخاطر ضعف الإدارة.
- المخاطر المهنية وعدم الإلتزام بأخلاقيات المهنة .[1]

خامسا : الخطر التجاري:

يأخذ الخطر التجاري بالنسبة للبنك عدة أشكال فقد يتعلق بالصورة التجارية للبنك كما يتمثل في خسائر الزبائن أو فشل إطلاق وترويج المنتوج ذو خدمة بنكية جديدة أو سوء معالجة لإحتياجات الزبائن أو تأثير سلبي لإشهار خاص بالبنك أو إشاعة عن البنك تضر بصورته. وقد يطرح الخطر التجارة من جانب خطر السوق الذي يوضح درجة تخصص البنك وإستقلاليته في قطاع نشاطه فكلما استطاع البنك من توزيع نشاطه في القطاع قل الخطر التجاري بالمقابل والعكس صحيح.

المطلب الثالث: تقسيم أداء البنكي:

تكتسي عملية تقسيم الأداء البنكي أهمية كبيرة لأنها تقوم بتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء إبتداء من تقديم الإئتمان حتى تحصيل الشبكات والكميالات

أولا: مفهوم تقسيم الأداء البنكي:

تمثل عمليات تقييم الأداء البنكي السياسات التي تتخذها البنوك لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية لأهداف المرسومة والوقوف على الإنحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة والحيلولة دون وقوعها مستقيلا.[2]

ثانيا: مجالات تقييم الأداء البنكي:

تشمل عمليات تقييم الأداء في البنوك الحالات التالية:

[1] – طارق عبد المال، تقسيم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة ،الدار الجامعية .الإسكندرية 199، ص 73.

[2] – عدنان نجيب وآخرون. التقويم الإداري في المشروعات تقويم المشاريع الجيدة والقائمة جامعة دمشق 2007 ص49.

أ- **تقييم أداء البنك كوسيط مالي:** يشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك وكفاءته في تجميع الموارد وإستخداماتها أي أنه يتضمن مايلي:

1. تقييم كفاءة البنك في تجميع الأموال ويتم تقييم كفاءة البنك في هذا المجال من خلال معايير التالية:

- مدى قيام البنك بدعم موارده الذاتية خلال السنة محل التقييم.
- مدى مساهمة البنك في تجميع الودائع التي تشكل أهم موارد.
- مدى مساهمة البنك في تجميع مدخرات الأفراد.
- مدى نشاط البنك في نشر الوعي الإدخاري وإجتذاب عملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين وعلى مدى الإنتظام في الإدخار.

2. تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال ويتم الحكم على كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

- مدى التغيير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في البنك.
- نسبة كل نوع من الأنشطة البنكية إلى مجموع أنشطة البنك.
- مدى كفاءة البنك في تحقيق الأهداف الأساسية من خلال استخدام وتوظيف الأموال لتحقيق أكبر عائد السيولة تخفيض حجم المخاطر.

ب- **تقييم أداء البنك كوحدة إنتاجية:** يتناول التقييم في هذا المجال نشاط البنك كنشاط إنتاجي يحقق عائد من خلال العمليات الأنشطة التي يمارسها، أي أن في هذا المجال يضم المعايير الآتية:

- مدى كفاءة البنك في تأدية أنشطته المتعلقة بمكونات العملية الإنتاجية في البنك إيرادات العمولات.
- مدى كفاءة البنك في إستخدام مدخلاته ويشمل هذا الجانب نسبة المخرجات لمختلف أنواع المدخلات.

- معدلات الاستثمار المباشر والاستثمار في المشروعات الإنتاجية.
- مدى مساهمة البنك في توليد المخرجات.

تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال: إن طبيعة العمل البنكي تقتضي السرعة في العمليات الأم الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين لذا نعتبر الرقابة خط دفاع أساسي تستخدمه إدارة البنوك في توجيه العاملين بالإتجاه الذي يحقق السياسات البنكية التي تتبناها تلجا لإدارة إلى إتباع العديد من الإجراءات الوقائية للوقوف دون وقوع جرائم الإختلاس أو التقصير وتعمل على إستخدام سياسات فعالة في إدارة الموارد البشرية تتمثل في الإقتناء بعملية الإختيار والتعيين وإستخدام أنظمة تدريبية خاصة تنمي قدرات العاملين في المجالات البنكية كافة وتقوم البنوك أيضا بإعداد كتيبات تتضمن خطوات العمل لمختلف العمليات حيث تتضمن هذه الكتيبات وصفا للإجراءات التي تتبع في كل عملية من عمليات البنك لتكون بذلك معايير للمراجعة الداخلية في البنك ومن ثم تصبح أدوات لتقسيم أداء العاملين وعمليات مراجعة الأعمال في البنك [1].

[1] –إمارة محمد يحي عاصي ،تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال ،الأردن 2010 ص ص183 184.

خلاصة :

من خلال ما عرض في هذا الفصل يمكننا القول أن البنوك التجارية هي مؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو الودائع لأجال محددة وتزاود عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات تنمية الإدخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج وهي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تعليق الودائع التجارية للمؤسسات والسلطات العمومية وقد في هذا الفصل إلى الأساليب التي يتبعها البنك التجاري وحتى يحافظ على سلامة عملاءه وكذلك الأموال المودعة إليه لا بد من إدارتها بشكل جيد.

الفصل الثاني:الاطار النظري

البنوك الإسلامية

تمهيد:

تجربة البنوك الإسلامية بدأت بشكل متزايد بصورة واضحة في السنوات الأخيرة ولم يعد الاهتمام بها مقصورًا على العالم الاسلامي الذي أخذ يطور النظم المصرفية بالكامل وبالتدريج إلى أسلمت هذه النظم ولكنه بدأ يمتد لتشهد بعض الدول الاوروبية ظهور المصارف الإسلامية لتحمل داخل الكيان المصرفي التقليدي.

وأكثر من هذا فإن ظاهرة الإقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية في اطارها إحتلت مساحة واسعة من النقاش حولها داخل الهيئات الاقتصادي ة الإسلامية ولكن لأعمال الفكر الاقتصادي الإسلامي تعد البنوك الإسلامية هيئات مالية تزاول الأعمال المصرفية والاستثمارية في ميادين التجارة والصناعة والزراعة وتعتبر إحدى مكونات النظام الاقتصادي في الدول التي توجد فيها إذن في هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة موضوعية حول البنوك الإسلامية في ثلاثة مباحث كما يلي

- ✓ المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية.
- ✓ المبحث الثاني :أساسيات عمل البنوك الإسلامية.
- ✓ المبحث الثالث: انشطة والمخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وحلولها.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية.

كمَّا صارت المصارف ضرورة من ضروريات العصر الحديث نظرًا لما تقدمه من خدمات كان إلزاما على المسلم أن ينشئ المصارف على أساس ديني يتماشى مع رغباته وإهتماماته وفي سبيل إيضاح مما سبق سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية المصارف الإسلامية لعرض أهم المفاهيم والخصائص التي تتميز بها إضافة إلى نشأتها وأساسيات عمل البنوك الإسلامية وأخيرا إلى أنشطتها وتقييم تجربة المصارف الإسلامية والتخلص من التحديات والعقبات التي تواجهها.

المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية.

تأسيسا على حرمة الربا، وعلى حقيقه أنَّ "الفائدة" هي عين الربا بعيدا عن "الربح الحلال" وإيمانًا بإستحالة أن يكون فيها حرمة الله سبحانه شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه قامت «البنكية الإسلامية» وتمثلت البداية في الدعوة إلى التحرر الاقتصادي تدعيم الإستغال السياسي بالعودة إلى الهوية وتطبيق شرع الله والالتزام بأحكامه في مجال المال والمعاامالت وظهرت هذه الدعوة بقوة في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال وإبن باديس ومحمد عبده وسيد رضا وحسن البناء المودودي وغيرهم .

ثم قامت بعد سنوات أول تجربة عملية بديلة كبديل بنك لا ربوي في تجربة « بنوك الإدخار المحلية» بمركز ميت غمر– محافظ الدقهلية بمصر والتي أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار عام (1963) ومع محدودية هذه التجربة إلا انها جسدت بنجاح من خلال فروعها التسعة جدوى العمل البنكي الإسلامي في تجميع مدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية ولأسباب سياسية أساسا لم يكتب لهذه التجربة الرائدة الاستمرار وتم تصفيتها وإنتقال أصولها في نهاية عام (1967).

- و في السبعينات أصبحت البنكية الإسلامية حقيقة واقعة وأخذت عملية إنشاء المصارف الإسلامية تتزايد عام بعد عام. فتم إنشاء بنك ناصر الإجتماعي في مصر (1971) يعمل كما نص نظامه الأساسي في البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية وخصائصها.

أولا : تعريف البنوك الإسلامية.

- عرفتها إتفاقية وإنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون نشأتها ونظامها الأساسي صراحة على إلتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءًا.
- مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الاسلامي.[2]
- مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيف فعال يكفل نموها وتحقيق اقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادي ة والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.[3]
- البنك الاسلامي يساهم في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات وأنه يضع في إعتباره تجسيدّا للمبادئ الإسلامية في الواقع العملي.[4]

[1] - الدكتور شهاب أحمد العزعزي سعيد، إدارة البنوك الإسلامية ، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2011 ، ص ص 13 . 14

[2] – قتية عبد الرحمان العاني. التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس أردن، 2012 ص 36.

[3]- محمد محمود العجلون ،.البنوك الإسلامية، دار الميسرة نشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010 ص 110.

[4] - الدكتور شهاب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص11.

- و من خلال هذه التعريفات يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسة مالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية أعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك فيما يخص عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءًا.

المطلب الثاني : خصائص البنوك الإسلامية.

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص أهمها.

الإلتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الدين فكما يجب مراعاة ما شرحه الله تعالى في العبادات يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه وإعتماد الشريعة الإسلامية أساس لجميع التطبيقات وإتخاذ مرجعا وسندًا في ذلك إنَّ الذي أمرنا بالصلاة في قوله تعالى« إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا»النساء 103

وفي قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ» المائدة الآية 1 .

وقال تعالى :«وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا» النساء 05.

إن فلسفة العمل المصرفي الإسلامي تعتمد مبدأ أن ملكية الانسان بما في يده من أموال ملكية مقيدة بما حدده المالك المطلق لهذا الكون وتستند إلى الاستخلاف الذي يقوم على أساس أن مال مال الله عز وجل وأن الإنسان مستخلف فيه لعمارة الأرض وهذا ليس إجتهادا فقهيا ولا فكريا وإنما هو صميم التشريع الإسلامي جاءت به نصوص صحيحة لقوله تعالى:« آمِنُوا

بِالله وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ »الحديد الآية 07. [1]

و ما دام الإنسان مستخلفا على هذا المال فإن ملكيته له مربوطة بهدف ومقيدة بشرط من إستخلفه إياه وذلك بأن يحصل عليه بأساليب التي إرتضاها وأن ينميه بالوسائل التي شرعها وأن يستخدموه فيما يحل له، وألا ينسى حق الله فيه وهذه القيود تكفل تنظيم الدورة الاقتصادي ة بأكملها من الإنتاج في التوزيع.

ب- التعامل بالربا (عدم) عدم التعامل بالربا

أجمع الفقهاء على حرمة التعامل بالربا الذي حرمه الله تعالى في كتابه وحرمه رسوله من بعده الصحابة من بعدهم التابعون له

يعرف الربا لغة بزيادة والنمو والعلو والارتفاع يقال ربت الشيء أي علا وإرتفع مثل قوله تبارك وتعالى:« وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ»الحج (5) وتفسير كلمة ربت أي إرتفعت ومثل قوله تبارك وتعالى:« يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ» البقره 276 اي يزيدها وينميها والربوة هي المكان المرتفع من الارض.

ويعرف الربا عند العرب بالزيادة على المال المقترض مقابل الزيادة في الأجل.

كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل فإذا حل الأجل يأتي الغريم فيقول له أتقضي أم تربي؟ فاذا قضى أخذ وإلا زاده حقه وآخر عنه الأجل والربا نوعان ربا الفضل وربا النسيئة وقد إعتمد الفقهاء في تدليلهم على حرمة الربا على ما جاء في القران الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم فقد ورد تحريم الربا في

[1] القرآن الكريم ،سورة الحديد الآية 07، سورة المائدة الآية 1، سورة النساء الآية 3.

ثمان آيات قرآنية على أربع سور من القرآن الكريم أربعة آيات من سورة البقرة وواحدة في كل من سوره النساء والروم وآل عمران

ج- ربط التنمية الاقتصادي ة بالتنمية الاجتماعية :

إن للمال وظيفة اجتماعية لذلك كان الإهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلًا من أصول هذا الدين إذًا أن البنك الإسلامي وباعتباره مؤسسة اقتصادية مصرفية اجتماعية فإنه يقوم بتعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات واستثمار في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع ومن هنا يكون إرتباط التنمية الاقتصادي ة بالتنمية الاجتماعية أي أنّ البنك الإسلامي من وراء توظيفه لأمواله لا يهتم فقط بالحصول على العوائد وإنما يتعدى ذلك اهتمامه بالعائد الاجتماعي.

د- الإلتزام بالسعي لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

تتمثل هذه الخاصية على تمويل الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق معنى مضمون التعاون الإيجابي والمشاركة الفعالة بين المواطنين ومن أهم الخدمات الاجتماعية :

1- خدمة جمع وتوزيع الزكاة سواء كانت زكاة مال البنك (مال المساهمين) أو زكاة المتعاملين معه لمن فوضوا له ذلك.
2- تقديم القرض الحسنة ؛ حيث يعرف القرض الحسن على أنه قرض بدون مقابل أو فائد.
3- المساهمة في المشروعات الاجتماعية . والتي تشتمل على أعمال خيرية لا تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق الربح من وراءها وإنما تهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية مثل بناء مسجد ،مدارس قرآنية...إلخ.

هـ-إحياء نظام الزكاة:

اقامة بعض المصارف الإسلامية صناديق خاصة لجمع الزكاة تتولى في إدارتها كما أخذت على عاتقها أيضا إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعا كما هو الحال في بعض المصارف الخليجية.

و- تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار الحلال :

لقد كان من أهم أسباب إنشاء المصارف الإسلامية حل مشكلة المسلمين الأغنياء وصغار المستثمرين الرافضين لأي تعامل مع المصارف التقليدية مما دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى إستثمار أموالهم المجمدة وتنميتها بالتعاون مع المصارف الإسلامية من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها المصارف وقد تمكنت هذه المصاريف و المؤسسات من تولي الزيادة في هذا المجال حيث إستطاعت هذه المصاريف والمؤسسات من تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة تجارية كانت أم صناعية ام زراعية وهي بذلك قد حققت نجاحًا باهرًا في تحريك تلك الأموال وجعلها أداة فعالة في خدمة المسلمين.[1]

المطلب الثالث: أهداف وأنواع البنوك الإسلامية.

أولا : أهداف البنوك الإسلامية.

في الوقت الذي يرتكز فيه البنك التقليدي على تنمية ثروه الملاك فإن البنك الإسلامي يسعى إلى تنمية ثروة كل من الملاك و المودعين معًا في ايطار عدم التعامل بالفائدة إلى جانب سعيه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف. والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية والمتمثلة فيما يلي:

1-**الأهداف الشرعية** نبدأ بالتصور العام لهذه الأهداف وهو الإلتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية وإستخدام وسائل في العمل تتلائم معها؛ بهدف تحقيق نقلة حضارية إقتصادية مالية

[1]- خميسة معروفي ، صابرينة طعيلي ، صبرينة بن زين ، تحول البنوك التقليدية إلى صيرفة الإسلامية (دراسة حالة البنوك BDA. BADR CPA)مذكرة لنيل شهادة ماستر ، بالوادي، 2021/2020ص 56 .

اجتماعية وسلوكية من منظور إسلامي مما يحقق التنمية وفقا للمقاصد والمعايير الشرعية فنجد أن البنوك الإسلامية في إتفاقية تأسيسها تحث على تحقيق التنمية والتقدم وفق ما نص عليه مبادئ الشريعة على غرار إتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي ينص على أنه يهدف إلى دعم تنمية إقتصادية والتقدم الإجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في دول غير الأعضاء مجتمعة ومنفردة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ونورد الأهداف الشرعية للبنوك الإسلامية في الآتي :

1-1 تقديم البديل الاسلامي لكافة المعاملات المصرفية لرفع الحرج عن المسلمين وهذا من خلال تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة وإستحداث أدوات جديدة بغية تلبية حاجيات وأذواق أكبر عدد ممكن من الأفراد والتي يفترض أن تتوافق مع متطلبات العصر.

2-1 تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين في البنوك الإسلامية والمتعاملين معها وهذا ما تفتقر إليه النظم الوضعية خاصة الرأسمالية بإعتبارها النظام السائد التي تسعى إلى تحقيق وتعظيم الربح بشتى الطرق والوسائل حتى وإن كانت منافية للأخلاق ودون مراعاة للمثل والقيم الإنسانية التي منبعها القيم العقائدية.

3-1 نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بإعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادي ة والتقدم الإجتماعي للدول والشعوب.

2-**الأهداف الاجتماعية** تتمثل الأهداف الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل في محيطها .عن طريق توظيف البنوك الإسلامية لمواردها (المجتمعات) بالشكل الذي يحدث الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي والربح الإجتماعي من خلال مراعاتها لجانبين أساسين في السياسة التوظيفية للبنك وهما

1-2 الدقة في إختيار المشاريع والاستثمارات التي سيعمل البنك على تمويلها. والتأكد من قدرته على سداد التمويل(الملاءة) وتحقيقها لعائد المناسب ومن ثم عدم ضياع أموال المودعين وهذا يقودنا إلى الحديث عن دراسات لجدوى وتقييم المشاريع بالطريقة الإسلامية بمعايير

وأساليب تختلف ولو في جزء منها عن الطريقة التقليدية وخاصة فيما يتعلق بالجانب الإجتماعي للمشاريع القومية التي تعود بالنفع على المجتمع .

2-2 إذ يحقق توظيف الموارد من طرف البنوك الإسلامية فرصًا لرفع المستوى العمالة والدخول (الدخل) من المشروعات الممولة.

أضف إلى ذلك أن البنوك الإسلامية تقوم بجمع الزكاة والصدقات في حسابات خاصة لديها وتعمل على توزيعها على صناديق الزكاة والجمعيات الخيرية وأيضا تقديم القروض بلا فوائد وتشجيع الأنشطة ذات النفع العام وفي هذا المقام أوصت اللجنة الدولية عن البنوك الإسلامية والتأمين ببنغلاديش في شهر أكتوبر 1979 بالتركيز على الجانب الإجتماعي بقولها« يتعين على البنوك الإسلامية الاهتمام بعملية تمويل المشروعات الحرفية والصغيرة والاستثمارات العقارية بما فيها تمويل السكنات المنخفضة التكاليف.

هناك ملاحظة اساسية لا يمكن إغفالها هو أنه لا ينبغي أن يفهم من الوظيفة الاجتماعية للبنوك الإسلامية بأنها تقتصر على تقديم المعونات والمساعدات التي لا تسترجع فهذا يخرج عن الفهم الصحيح لمهمة البنك الإسلامي وإنما لا يتم تحقيق أهداف البنك إلا بتحقيق أهداف المجتمع .

3- **الأهداف الاستثمارية** تسند الأهداف الاستثمارية للبنوك الإسلامية على دعامتين أساسيتين أولها تقوم على جذب أموال المواطنين عن طريق نشر الوعي الإدخاري وترشيد السلوك الانفاقي بين أفراد المجتمع بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة وإستقطابها أما الثانية فتتجسد في توظيف هذه الموارد المدخرة بطريقة فعالة في المجالات الاقتصادي ة واللتي من شأنها تعظيم الربح ورفع الإنتاجية بالشكل الذي يسهم في بناء قاعدة إقتصادية اصلية ويتم توظيف الموارد المالية في البنوك الإسلامية إما بالطريقة مباشرة من خلال توظيف الأموال بنفسه في مشروعات يراها مربحة وإما بالطريقة الغير مباشرة من خلال المساهمة في رأس مال مشروع إنتاجي مما يخول له أن يصبح شريكا في ملكيته وفي إدارته

والإشراف عليه وشريكا كذلك فيما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتفق عليها الشركاء .و من هنا تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنوك الاسلامية في الجوانب التالية:

3-1 السعي لإيجاد المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال ومن أجل وضع حد لمشكلة نقص حجم الإدخارات وصغر حجم التراكم الرأسمالي بغية توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية.

3-2 تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع ومحاولة القضاء على البطالة وكذلك القضاء على كافة صور سوء الإستخدام لهذه العوامل.

3-3 العمل بكل الطرق وشتى الوسائل على إنماء وتنشيط الاستثمار عن طريق الاستثمار الصريح الذي يقوم على تأسيس شركات جديدة بمختلف تخصصاتها أو المساهمة في توزيع خطوط الإنتاج للشركات القائمة والقيام بعمليات المشاركة في تحديد وتطوير هذه الخطوط .

3-4 ترويج المشروعات الاستثمارية لحساب البنك أو لحساب الغير أو بالمشاركة والخبرة والمقدرة الفنية ممن يحوزون على سمعة حسنة.[1]

ثانيا : أنواع البنوك الإسلامية[2]

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية وفقا لعدة أسس:

1-**وفق الأساس الجغرافي** وتنقسم البنوك الإسلامية حسب الأساس الجغرافي الى :

أ-بنوك إسلامية محلية النشاط

و هي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها الى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

[1]- الغالي بن إبراهيم ،أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية ، عمان دار النقاش للنشر والتوزيع 2011 ص 27 28 29 30.

[2] - محمود أحمد الخضري ،البنوك الإسلامية الطبعة الثالثة ، الابتكار للنشر والتوزيع ،الاردن 1999 ص 18.

ب-بنوك إسلامية دولية النشاط

و هي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي ويتخذ أشكالا مختلفة من بينها ما يلي :

الشكل الأول :إقامة علاقات مع البنوك الأخرى من أجل إيجاد شبكة مراسيم قوية يتم تنفيذ الخدمات المصرفية الدولية عن طريقها من عمليات المصرف الأجنبي وتحولاته والإعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخارجي.

الشكل الثاني: فتح فروع للبنك بالدول الخارجية يتم من خلالها ممارسة الأعمال المصرفية المطلوبة فضلا عن إيجاد ثقل دولي للبنك الإسلامي وأيضا توزيع مخاطر النشاط على أكبر مساحة جغرافية وعلى أكبر عدد ممكن من العملاء .

الشكل الثالث: إنشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج أو إنشاء بنوك خارجية مملوكة بالكامل للبنك الإسلامي وذلك توافقا مع الإعتبارات القانونية والسياسية أو الاقتصادي ة أو الاجتماعية التي تحول دون إنشاء فروع تابعة للبنك الإسلامي في بعض الدول.

2-وفقا للمجال التوظيفي للبنك

و تنقسم البنوك الإسلامية في هذا المجال إلى:

2-أ- بنوك اسلامية صناعية وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخيرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال الشديد الأهمية.

وتحتاج الدول الإسلامية جميعها بلا إستثناء إلى شل هذا النوع من البنوك خاصة بعد أن أصبحت التنمية الصناعية هي المحور الاكثر أهمية وفعالية في تطوير القدرات الإنتاجية لهذه البلدان.

2-ب- بنوك إسلامية زراعية: وهي تلك البنوك التي يغلب على توظيفاتها إتجاهها للنشاط الزراعي وبإعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي والهام.

و تتواجد البنوك الزراعية الحالية أو في تلك المناطق التي يمكن أن تستصلح ويتم إستزراعها ويجب على الدول الإسلامية إعطاء البنوك الإسلامية الحق في تنظيم إستغلال الأرض المهملة بإحياء أرض الموتى سواء عن طريق البنك مباشرة أو عن طريق قيام البنك بمساعدة الأفراد عن ذلك إسترشادا بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله« من أحيا الأرض مواتا فهي له وليس لعرق ظالم حق»

كما يمكن للبنوك الإسلامية الزراعية أن تستصلح الأرض البور بنفسها ثم تملكها للأفراد أو الشركات الزراعية، واذا كانت هناك عقبات قانونية تقف دون قيام البنوك الإسلامية بتملك الأراضي وإستصلاحها فإنه يمكن للبنك الإسلامي التغلب على هذه العقبة بإنشاء بعض الشركات الزراعية التي تقوم بهذه المهمة.

2-ج-بنوك إسلامية للإدخار والاستثمار: تعمل هذه البنوك على نطاقين نطاق بنوك الإدخار أو صناديق الإدخار وتنتشر في كل مكان وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد السواء. بهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى الأفراد والمجتمع وتنمية العادة الإدخارية ونطاق آخر نطاق البنوك الاستثمارية، حيث يقوم هذا النطاق على انشاء بنك استثماري في عواصم المحافظات ويقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها بمعرفة البنوك الإدخارية وتوجهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة في المنطقة التي يتواجد بها البنك والتي من خلالها يعلم إستغلال الطاقات المحلية وعوامل الإنتاج المتوافرة بالمنطقة.

2-د- بنوك إسلامية تجارية: وهذه البنوك تتخصص في تقرير التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل راس المال العامل للتجار وفقا للأسس والأساليب الإسلامية القديمة أي وفقا للمتاجرات الإسلامية أو المرابحات والمشاركات أو المضاربات الإسلامية.

3-وفقا لحجم النشاط

و تنقسم إلى صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم وكبيرة الحجم

3-أ- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي فقط والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق وتأخذ طابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري والعائلي نظرًا لعدد عملائها المحدود وتنتقل هذه البنوك فوائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبرى التي تتولى استثماره وتوظيفه في مشروعات كبرى والتي تتوافر لدى البنك الإسلامي الخبرات والقدرات المختلفة على إدارتها لهذه الاحجام من التوظيفات والاستثمارات المختلفة.

3-ب-بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي بنوك ذات طابع قومي، حيث تنتشر فروعها على مستوى الدولة التي لتغطي عملاء الدولة الذين يرغبون في التعامل معها وتكون أكبر حجما في النشاط ،و أكبر من حيث عدد العملاء وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدمات من حيث التنوع إلاَّ أنَّها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

3-ج- بنوك إسلامية كبيرة الحجم : وهي تكون من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواء محلي أو دولي. وأن لديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق وتمتلك هذه البنوك فروعا كما في أسواق مال النقدية والبنوك المشتركة حيث تحول القوانين دون إفتتاح فروع لها وكذا مكاتب تمثيل لجميع المعلومات في المناطق تسمح إفتتاح فروع بها أو تلك التي يكون حجم النشاط والظروف تحول دون إفتتاح فرع أو إنشاء بنك مشترك فيها .

4-وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك

4-أ- بنوك اسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواءًا كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى التي يطلق عليها عمليات الجملة أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي يطلق عليها عمليات التجزئة.

4-ب- بنوك اسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول الإسلامية:

و هذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد سواء طبيعيين أو معنويين بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادي ة والاجتماعية فيها كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدته على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء ممارسة أعمالها.[1]

[1] محمد أحمد الخضري ،مرجع سبق ذكره ، ص 20

المبحث الثاني أساسيات عمل البنوك الإسلامية.

تقوم البنوك الإسلامية بنشاطها البنكي الموافق للشريعة الإسلامية إعتماد على آليات تختلف عن آليات التي تعتمد عليها البنوك الربوية وذلك نظرًا للطبيعة الخاصة والمتميزة للبنوك الإسلامية التي تجعلها حريصة على التوفيق بين الإلتزام بالقواعد الشريعة وبين ممارسته المهنة البنكية.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية لعمل البنوك الإسلامية: هناك عدة ضوابط شرعية للبنك الإسلامي تتمثل في

أولا:عدم التعامل بالفائدة البنكية أخذًا أو عطاءًا

على إعتبار أن الفائدة البنكية من المحرم شرعًا ،إذ لا تقوم العلاقات بين البنك الإسلامي والاطراف الأخرى على الإقتراض والاقتراض فإن تعامل البنك الإسلامي مع البنوك الربوية في الداخل والخارج يحكمه هذا الضابط الشرعي وكذلك تعامله مع المدينين إذ لا يترتب عليه تقاضي أية فوائد في حالة تأخر المدين على السداد وإنما يطبق القاعدة الشرعية التي وردت في سياق الآيات الكريمة التي حرمت الربا لقوله تعالى «...وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وهذا لا يتعارض مع ما أقرته الفتاوى الشرعية بجواز أخذ غرامة من الزبون المماطل وإنفاقها في أوجه الخير .

ثانيا : الاستثمار والتمويل

عدم الاستثمار والتمويل أي سلعة أو مشروع تبيحه الشريعة الإسلامية فلا إستثمار أو تمويل للخمور أو الدخان أو أي محظور شرعي.

ثالثا: الإلتزام بأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.

- التوظيف الكامل للموارد الاقتصادي ة.
- التنمية الاقتصادي ة الشاملة. الإستقرار الاقتصادي .
- التوازن الاقتصادي .

- الضمان الإجتماعي.

رابعا: الإلتزام بالمبادئ والقيم الاقتصادي ة في الإسلام

مثل مبدأ الاستخلاف (المال مال الله والإنسان مستخلف فيه) ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع إحترام الملكية الخاصة، الحرية الاقتصادي ة المقيدة بأحكام الشريعة، ترشيد الإستهلاك والإنفاق .[1]

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

على خلاف البنوك التجارية التقليدية فإن البنك الاسلامي تتسع دائرة نشاطه ليباشر جميع الخدمات والعملية المصرفية والمالية والتجارية وكافة أعمال الاستثمار سواء لحساب البنك أو لحساب الغير بشرط أن لا يتم ذلك على أساس الربا بل على أساس العقود الشرعية كمشاركة والمضاربة (الإقراض) والوديعة والكفالة والمزارعة فالعمليات المصرفية تشمل جميع أعمال البنوك التجارية مثل قبول الودائع من الجمهور وفتح حسابات مصرفية مثل تحصيل الكمبيلات وإصدار الكفالات والخطايات والضمان وادارة الأموال لحساب الغير وتأجيل الخزائن ...إلخ.

ومن أمثلة العمليات المالية المالية والتجارية العمليات المتعلقة بالأوراق المالية(أسهم وصكوك إسلامية وأعمال المقاولات والإنشاءات الهندسية وتأسيس الشركات والمشاركة فيها وإنشاء مصانع وشرائها بل إن الوثائق المشتة للبنوك الإسلامية تجعل من إختصاصها القيام بأعمال ممنوعة على البنوك التجارية كتعامل في العقارات والمنقولات بيعًا وشراءًا وتأجيرًا بل تخولها حق القيام بأعمال غير تجارية مثل عملية إستخراج المعادن والزيوت والاستثمار الزراعي

والخلاصة انه ليس هناك وجه من وجوه تنمية المال وإستثماره والإتجار فيه إلا ومنحت البنوك الإسلامية حق ممارسته ومن هذا يتضح لنا أن البنك الإسلامي بنك من نوع خاص

[1] صورية بوزيدي،البنوك الإسلامية وعلاقتها بالبنك المركزي ، مذكرة لنيل شهادة ماسترجامعة ام بواقي ،2014/2013 ص 72

ولا يدخل تحت التصنيف التقليدي للبنوك تجارية ومتخصصة وبنوك إستثمار لأنه يمارس أنشطة تدخل في وظائف هذه البنوك جميعا .

وعلى قدر اتساع هذه الوظائف والاختصاصات بقدر ما تكون المسؤوليات فمسؤولية البنك الإسلامي كبيرة ليس لإتساع دائرة نشاطه فحسب بل لأنه رفع راية الإسلام وهذا يحتم عليه أن يقدم خدمته إلى كل من يطلبها ولا يمنعها أو يقطعها بعد منحها إلا بسبب مشروع لأن العميل سوف يتجه حتما إلى البنوك الربوية التي ترحب به لتقدم له خدماته[1] .

و يمكن تلخيص وظيفة البنك الإسلامي بأنه بنك تجاري تنموي إجتماعي هذا ما يميزه عن أنواع البنوك الأخرى سواء أكانت تجارية أم بنوك تطويرية تختص بنشاط عمل معين أو أكثر كما أنّ البنك الإسلامي يستثمر أمواله على أساس المدى القصير والمدى الطويل (إستثمارات رأسمالية) أما البنك التجاري فيستثمر أمواله على أساس المدى القصير .

و بذلك يقوم البنك الاسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور وفقا لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري، وتنشيط الاستثمار ودفع العجلة التنمية الاقتصادي ة والاجتماعية بما لا يتفانى مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن كان البنك التجاري يعمل كوسيط وشريك بجمع الأموال والمدخرات ليعيد توظيفها مقابل الحصول على فوائد اعلى من تلك التي يدفعها على الودائع، فإن البنك الإسلامي يعمل كوسيط وشريك يجمع أموال ومدخرات ويعيد توظيفها ويحصل بذلك على نصيب من الربح ويتحمل وحصة من الخسائر حال وقوعها.

وبإجراء مقارنة بين مجالات توظيف الأموال في البنك الإسلامي بمجالات توظيف الأموال في البنوك التجارية يتبين أن معظم أموال البنوك التجارية توجه لمجال القروض والسلف والتي تشكل غالبية أوجه الاستثمار ثم يليها في ذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية ثم يليها خصم الأوراق التجارية أمَّا في البنوك الإسلامية فتختفي طرق التمويل عن طريق القروض والسلف كما يختفي في السندات وخصم الأوراق التجارية ليحل محل كل هذا عمليات التمويل

[1] عبد الحميد عبد الجواد ،النظام القانوني للبنوك الإسلامية ،دراسة مقارنة في وثائق تأسيس البنوك والتشريعات والفقه الإسلامي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص ص 06 08 .

بالمشاركة والمضاربة والمرابحة كما أنّ جزءا مهما من أموال البنك الإسلامي (الودائع الاستثمارية) يتم استثمارها في تأسيس مشروعات استثمارية.

أمَّا بالنسبة للاستثمار في محفظة الأوراق المالية فيمكن للبنك الإسلامي الاستثمار في محفظة الأسهم وسندات المقارضة كأحد الأوجه الاستثمار الرئيسي [1].

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الاموال في البنوك الإسلامية.

أولا : مصادر الأموال في البنوك الإسلامية .

إنَّ مصادر الأموال في البنوك الإسلامية لا تختلف كثيرا عن مصادر الأموال في البنوك التقليدية كما أنها لا تختلف كثير بين البنوك الإسلامية نفسها إلاَّ في بعض الشروط التي يضعها مجلس ادارة البنك الإسلامي وخاصة منها ما يتعلق بنسبة دخول الوديعة في الاستثمارات.

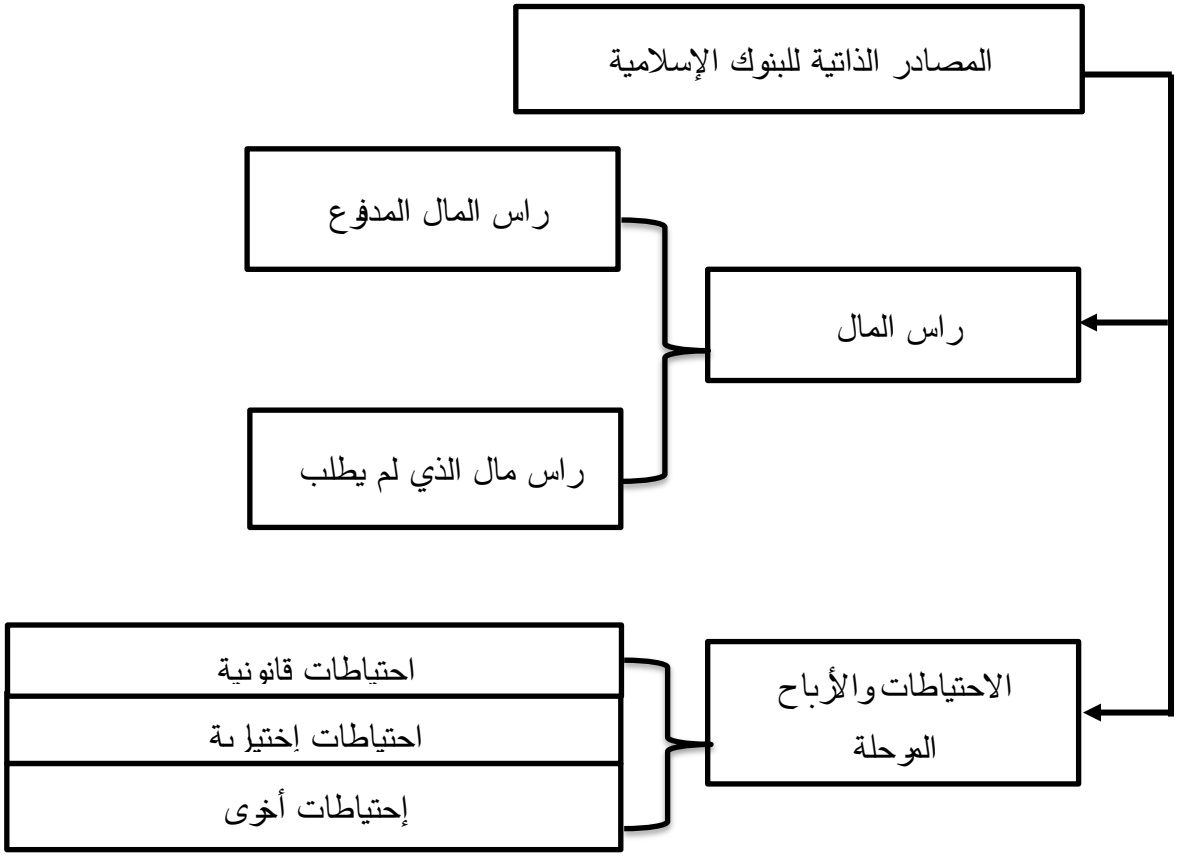
أما اختلافها مع البنك التقليدي فتكمن في إلغاء كل حسابات القروض وإحلال محلها حسابات الإيداع والاستثمار وفحسابات البنك الإسلامي خالي تماما من الفوائد الثابتة المعلومة بمقدار مسبقا وتنقسم مصادر الأموال في البنك إلى مصادر ذاتية وأخرى غير ذاتية ومصادر أخرى.

1- المصادر الذاتية للبنوك الإسلامية

تتكون المصادر الذاتية في البنوك الإسلامية من موردين أساسين. هما رأس المال والاحتياطات والأرباح والمرحلة والشكل الموالي يوضح المصادر الذاتية للبنوك الإسلامية.

[1] خالد أحمد علي محمود، التوريق والتمويل في البنوك الإسلامية ،دار الفكر الجامعي كلية الحقوق بالإسكندرية ، ص 395.

الشكل رقم (2-1) يوضح المصادر الذاتية للبنوك الإسلامية.



المصدر: بن إبراهيم الغالي ،أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية ،دار النفائس للنشر و التوزيع ، عمان 2001 ، ص ص 35- 39.

1-أ- رأس المال: ينقسم رأس المال الاسمي أو الإجمالي (و هو الذي يؤسس به البنك إلى رأس مال مدفوع ورأس مال الذي لم يطلب.

1-أ-1 رأس المال المدفوع: رأس مال المدفوع(paid-upcopital) وهو المصدر الذي تتدفق منه الموارد المالية للمصرف، وبه يتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الإعتباري له وإعداده وتجهيزه ليتمكن من ممارسة أنشطته .

1-أ-2 رأس مال الذي لم يطلب: جزء منه يمكن طلبه من طرف إدارة البنك عند الحاجة ويسمى برأس مال الذي يمكن طلبه والجزء الآخر يحتفظ به ليستخدمه في الحالات الطارئة،

كإفلاس البنك مثلا يستخدم لصالح الدائنين ويسمى هذا الجزء برأس المال الاحتياطي، وهو بمثابة جهاز إمتصاص الخسائر والمخاطر التي قد تعترض البنك.

2-الإحتياطات والأرباح المرحلة:

2-أ الإحتياط القانوني: هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الأشكال وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها البنك الإسلامي. فإن جزءًا من الأرباح يحول إلى حساب الاحتياطي القانوني .تنص المادة 13 من قانون البنوك في الأردن لعام 1971 بموجب القانون رقم 11 لسنه 1994 على إقتطاع 1،5% سنويا من الأرباح الصافية كإحتياطي.

2-ب الاحتياطي الاختياري وهذا النوع من الإحتياطات لا يكون قانونيا (غير اجباري) ولا تعاقدي بل يقترح من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس. ويحق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذ لم يستعمل في تلك الأغراض وكمثال على ذلك نجد أن البنك الإسلامي الأردني يحدد نسبه الاحتياطي الاختياري كحد أقصى 20% من إجمالي الأرباح السنوية الصافية.

2-ج احتياطات أخرى تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية لمواجهة أي التزامات قد تطرأ على البنك والملاحظ أنّ البنوك بدأت تستعمل مثل هذا الحساب لمواجهة المستقبل المجهول كبنك فيصل الإسلامي بمصر الذي ظهر في ميزانيته لأول مره سنة 1980 م حساب احتياطي أخطار الاستثمار بالمشاركة وهذا يدل على المرونة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية لتقليل من أخطار الخسائر[1] .

2-المصادر غير الذاتية للبنوك الإسلامية (الودائع)

[1] بن إبراهيم الغالي ،أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية ،دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان 2001 ، ص ص 35- 39

و سميت بهذا الاسم نظرًا لارتفاع معدل السحب منها، والإضافة إليها مقارنة بغيرها من الودائع خلال فترة زمنية معينة.

- **ودائع غير جارية:** وهي على أشكال ودائع الأجل ودائع بأخطار ودائع التوفير

رأس مال البنك يعد النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه ولا يعتبر ذا أهمية لموارد البنك التجاري وإنما تتمثل أهميته في كونه مصدر ثقة المودعين وعنصرًا من عناصر الضمان والأمان لذلك لا يجوز تشغيله في عمليه الإقراض والاستثمار.

الودائع لأجل وتودع لدى البنك التجاري على أن يسحب منها إلاَّ بعد إنقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك ومن ثم يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك النسبة التي يتعين الإحتفاظ بها مقابل الودائع التجارية.

- **الودائع بأخطار:** وتشترك معه ودائع لآجله في وجود قيد معني على السحب منها، ولكنه قيد أخف نسبيا .و يتمثل في أخطار البنك قبل السحب بمدة معينة لأمر الذي جعل قابليتها للسحب منها أعلى نسبيًا. وإضطرار البنك بتجنب قدر أكبر من السيولة لمقابلة السحب منها ومؤدي أن يتاح للبنك قدر أقل نسبيًا لتوضيفها وبالتالي تميل أسعار الفائدة المقررة لها لأن يكون أقل وبمقارنة مع النوع السابق .

- **ودائع التوفير:** فهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة وتفويت الحصول على عائد مقابلها دون التضحية بإعتبارها السيولة. حيث يمكن السحب منها في أي وقت ونستطيع أن نضيفه إلى مما سبق مصادر خارجية أخرى للتمويل بالبنوك التقليدية كالمستحق للبنوك و المراسلين الذي يمثل إلتزامات البنك قبل البنوك المحلية والاجنبية في إطار العلاقات العادية اليومية أو القروض التي يحصل عليها من غيره.

*ودائع أخرى وتشمل مثل أرصدة الفوائد المستحقة العملاء أو أرباح المساهمين التي لم يتستلموها بعد ومبالغ المعدومة.

*ودائع المقترضة من البنك المركزي يمثل في الوقت الحاضر الملجأ الأخير للإقراض، لتدعيم مركز السيولة بالبنوك التجارية أنَّ هناك حقائق أساسية مفادها أن البنوك التجارية مثلا تعتمد أساسا على مواردها الخارجية أو الغير ذاتية ومن هذه الموارد تعتمد الودائع أهمها على الإطلاق أما الإلتجاء إلى الإقتراض فيعتبر في الحقيقة مصدرًا إضافيا يتكامل مع الودائع [1].

2-إستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

هناك عدة أوجه لإستخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية فمنها ما يقوم على الموجودات (المرابحة أو السلع والاستصناع التي تقوم على بيع وشراء الموجودات والاجارة التي تقوم على بيع المناوخ هذه الموجودات أو تقوم على المشاركة في الأرباح مثل المشاركة أو على الصكوك " الأوراق المالية " والمحافظ والصناديق الاستثمارية)

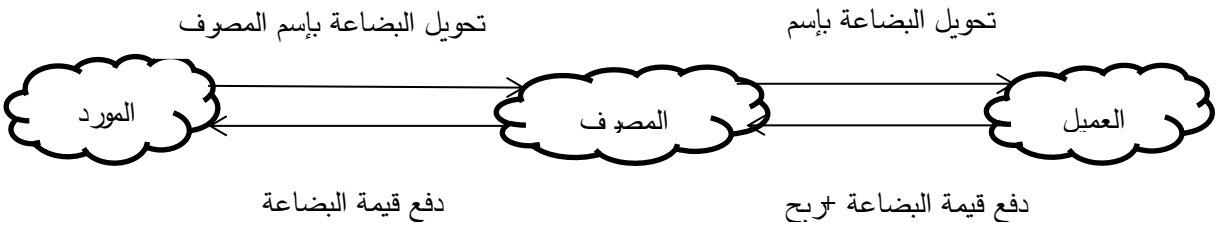
2-أ المرابحة عقد بيع المصرف الإسلامي لعملية نوعا معلومًا من الموجودات بسعر التكلفة مضافا إليها هامش ربح متفق عليه، وتستخدم المصارف الإسلامية المرابحة لمقابلة متطلبات التمويل مثل تمويل المواد الخام الآلات وتمويل التجارة قصيرة الأجل ولتوضيح مبدأ المرابحة يتقدم العميل إلى البنك بطلب تمويل لتمويل حاجات محدودة مثل بضائع موارد خام، الآلات، أو غيرها يقوم العميل بوضع مواصفات للسلعة التي يرغب بشرائها من حيث السعر النوع وما شابه ذلك عندئذ يقوم المصرف الإسلامي وبعد قناعته بمدى جدوى المشروع بإعلام العميل بمقدار الربح الذي سيأخذه البنك زيادة عن سعر السلعة وإذا تم الاتفاق يتم توقيع عقد المرابحة بين البنك والعميل وبعدها يقوم البنك بشراء سلعة و ثم يبيعها للعميل بالسعر الذي تم الإتفاق عليه وهذا النوع من المرابحة يسمى المرابحة للآمر بالشراء حيث يقوم المصرف الإسلامي ببساطة بإبرام عقد مع عملية بيع موجودات إشتراها البنك بناء على طلب العميل وبسعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح متفق عليه بناء على وعد من العميل قد يكون ملزم أو

[1] الدكتور محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأهول، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2021 ص 49

غير ملزم بملاحظة نرى أن البضاعة ستكون في ملكية البنك قد يبيعها للعميل على اساس المرابحة

و يمكن توضيح عملية المرابحة بالشكل التالي:

الشكل رقم(2-2): يوضح عملية المرابحة



المصدر: إبراهيم الكراسنة .البنوك الإسلامية ، الإطار المفاهيمي وتحديات، معهد السياسات الاقتصادي صندوق النقد العربي أبو ظبي

يوضح البنك يشتري البضاعة من المورد ثم يقوم العميل بشرائها من البنك بسعر متفق عليه والذي يتم دفعه بشكل مؤجل حيث يتم تحويل البضاعة بإسم العميل في وقت شرائها من البنك ويقوم العميل بتقديم ضمانة للبنك عادة تكون رهن البضاعة لصالح البنك .

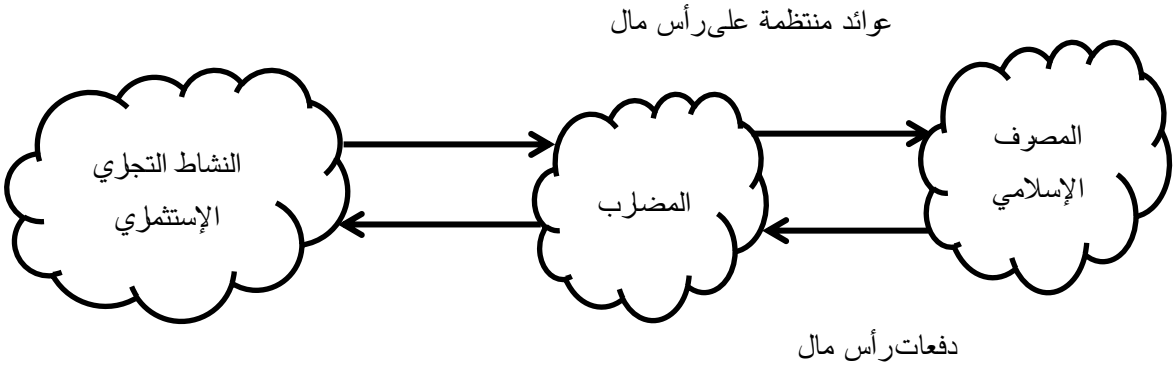
و من الجدير بالذكر أن المرابحة تشكل ما نسبته 70- 80% من إجمالي حجم التمويل التي تقدمه البنوك الإسلامية التي تستوجب طبيعة عملها التوجه نحو نشاطات التي ينجم عنها المشاركة في الربح والخسارة[1].

2-ب- المضاربة:

تقوم البنوك الإسلامية بالتمويل والاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ويسمى البنك رب المال ويسمى المتعهد مضاربا .و هو الذي يقوم بالعمل في المشروع ولا يتدخل البنك في تفاصيل العمل وفي نهاية العمل يقسم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الإتفاق السابق على حصة كل منهما وفي حالة الخسارة يتحملها البنك لوحده.

[1] د. إبراهيم الكراسنة .البنوك الإسلامية ، الإطار المفاهيمي وتحديات، معهد السياسات الإقتصادي صندوق النقد العربي أبو ظبي. ،الإمارات العربية المتحدة 2013 ص ص 09 10 .

الشكل رقم (2-3): يوضح عملية المضاربة



المصدر: د. إبراهيم الكراسنة .البنوك الإسلامية ، الإطار المفاهيمي وتحديات، معهد السياسات الاقتصادي صندوق النقد العربي أبو ظبي. ،الإمارات العربية المتحدة 2013 ص ص 09 10 .

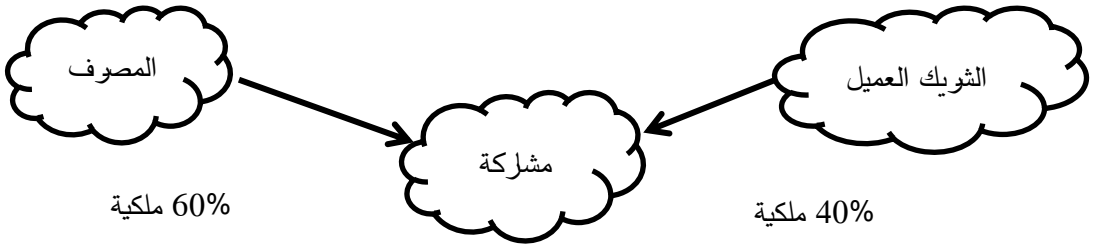
من الشكل أعلاه يتضح أن آلية عمل عقد المضاربة تتمثل في قيام البنك بتزويد المضارب بالتمويل اللازم لنشاط معين ولا يقوم الأخير بالمساهمة بالتمويل بل ينحصر دوره فقط في ادارة المشروع مقابل أجر يؤخذ كنسبة من الأرباح المشروع ويدفع المتبقي من الأرباح إلى البنك. وفي حالة تكبد المشروع لخسائر فإن البنك يتحمل كافة المبالغ ما لم تكن ناجمة عن اهمال من طرف المضارب.

2-ج-المشاركة:

وهي إتفاقية أو عقد بين المصرف الإسلامي والعميل للمساهمة في راس مال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو في تملك عقار أو موجود منقول. سواءًا على أساس دائم أو متناقص بحيث يشتري العميل حصة المصرف بشكل متزايد (مشاركة متناقصة)

و تتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع أو العقار أو الموجود وفقا لشروط إتفاقية المشاركة في حين تتم المشاركة بالخسائر وفقا لنصيب المشارك في رأس المال ويمكن توضيح آلية نشاط المشاركة بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): يوضح عملية المشاركة



المصدر: د. إبراهيم الكراسنة .البنوك الإسلامية ، الإطار المفاهيمي وتحديات، معهد السياسات الاقتصادي صندوق النقد العربي أبو ظبي. ،الإمارات العربية المتحدة 2013 ص ص 09 10 .

في نشاط المشاركة يقوم كل من المصرف والعميل في المساهمة في رأس مال المشروع وبنسب قد تكون متساوية أو متفاوتة وفي حال المشاركة المتناقصة فإنَّ العميل سيقوم بشراء حصة من المصرف في المشروع لاحقا تدريجيا على مدى مدة العقد .ويكون البيع والشراء مستقلا عن عقد الشراكة ويجب أن لا يتم إشتراطهما في عقد الشراكة.

2-د-الإجارة

عبارة عن تملك منافع مقابل الأجرة وهناك نوعان من الإجارة إجارة تشغيلية وإجارة منتهية بتمليك أمَّا الإجارة التشغيلية فهي إتفاق يتم بمقتضاه إستئجار أصل معين أو إستخدامه بواسطة مستأجر في مقابل قيام هذا الأخير بسداد مبالغ دورية لفترة زمنية محدودة في العقد إلى ملك الأصل (الموجز). أما الاجارة المنتهية بالتمليك فهي شكل من عقود الإجارة التي تقدم للمستأجر الخيار بامتلاك الموجود عند نهاية فترة الإجارة إما بشراء الموجود مقابل ثمن رمزي أو يدفع القيمة السوقية أو بموجب عقد هبة أو دفع قسط الإجارة خلال فترة الإجارة شريطة أن يتم الوعد بشكل منفصل ومستقل عن عقد الإدارة الأساسي أو يتم إبرام عقد هبة، معلق على الوفاء بجميع الإلتزامات الإجارة فتنقل الملكية تلقائيا عند تحقق ذلك .

ويمكن توضيح آلية عقد الإجارة بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): عملية الإجارة



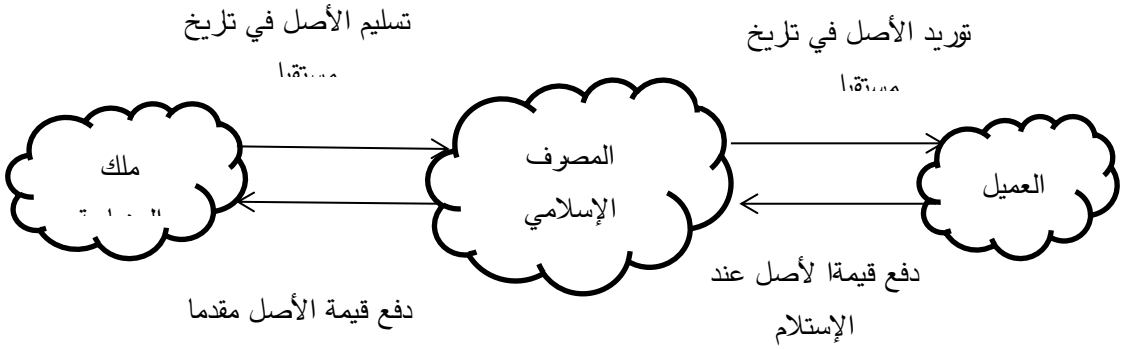
المصدر : د. إبراهيم الكراسنة .البنوك الإسلامية ، الإطار المفاهيمي وتحديات، معهد السياسات الاقتصادي صندوق النقد العربي أبو ظبي. ،الإمارات العربية المتحدة 2013 ص ص 09 10 .

من الشكل أعلاه يتضح أن المصرف يقوم بشراء الأصل من المورد. ثم يقوم المصرف بدوره تأجير الأصل إلى العميل لقاء دفعات أقساط منتظمة حيث يبقى الأصل بإسم المصرف أما في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك فإن الأصل يحول بإسم العميل إما بشكل تدريجي طيلة مدة العقد أو في نهاية إنتهاء العقد .

2-هـ-السلم: يقصد بالسلم بأنه إتفاق لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة. بسعر محدد مسبقا تسلم في تاريخ مستقبلي محدد ويدفع المصرف المصرف الإسلامي بصفته المشتري كعامل سعر الشراء عند إبرام عقد السلم. أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين او ثلاثة أيام.

و الشكل التالي يوضح آلية نشاط السلم .

الشكل رقم (2-6):يوضح عملية السلم

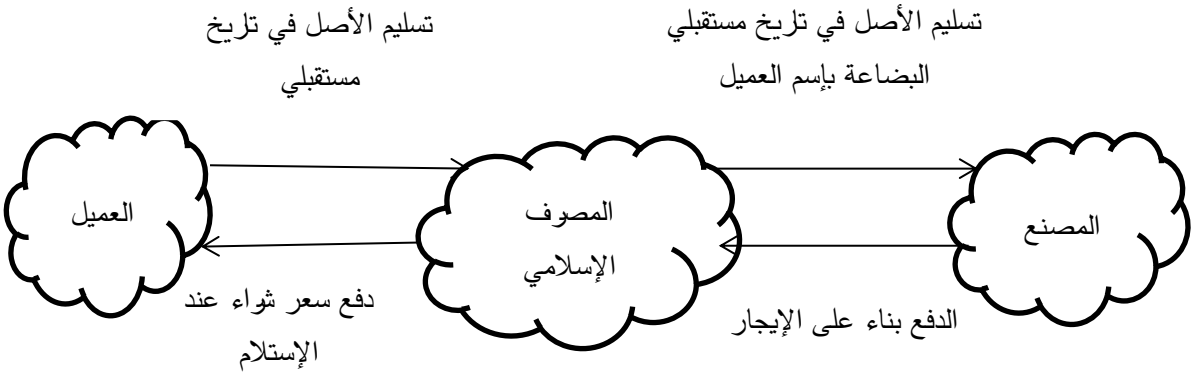


المصدر : د. إبراهيم الكراسنة .البنوك الإسلامية ، الإطار المفاهيمي وتحديات، معهد السياسات الاقتصادي صندوق النقد العربي أبو ظبي. ،الإمارات العربية المتحدة 2013 ص ص 09 10 .

و في بعض الاحيان (الحالات) يقوم المصرف الإسلامي بابرام عقد السلم مدعوم بعقد سلم آخر بحيث يتم بيع سلعة بنفس المواصفات لسلعة المشتراه بموجب عقد سلم إلى طرف غير بائع الأصلي ويتبع السلم الموازي للمصرف الإسلامي بيع سلعة وتسليمها في المستقبل بسعر محدد مستقبلاً وبذلك يغطي مخاطر الأسعار المتعلقة بعقد السلم الأصلي ويكون المصرف بذلك في حل من حيازة سلعة وتخزينها .

2-و-الإستصناع: يقصد بعقد الاستصناع على أنه إتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل ربما لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته أو بناءه وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفًا والشكل التالي يوضح آلية عملية الاستصناع

الشكل رقم (2-7): يوضح عملية السلم



المصدر : د. إبراهيم الكراسنة .البنوك الإسلامية ، الإطار المفاهيمي وتحديات، معهد السياسات الاقتصادي صندوق النقد العربي أبو ظبي. ،الإمارات العربية المتحدة 2013 ص ص 09 10 .

المبحث الثالث: البنوك الإسلامية " أنشطتها والتحديات والمخاطر التي تواجهها "

إنَّ إمتداد نشاط المصارف الإسلامية وتشعبها وإزدياد حجم معاملاتها أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة إقتصادية معينة وإلى انشاء مصارف إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء والبنوك الاسلامية الأخرى، كما تتميز ببنود يمكن من خلالها التمييز لهذه البنوك ومن هنا يمكن تصور كل من أنشطة البنوك الإسلامية وتقييم تجربتها كما يمكن توضيح التحديات والعقبات التي تواجهها مع سبل مواجهتها.

المطلب الأول: أنشطة البنوك الإسلامية وأهم بنود ميزاتها.

يمكن عرض اهم الأنشطة والبنوك كما يلي:

الجدول رقم (2-1) الاطار العام لانشطة البنوك الإسلامية

مجموعة أنشطة الخدمات			مجموعة أنشطة التمويل والاستثمار		مجموعة أنشطة الأعمال		
الخدمات المصرفية العامة	خدمات الاستثمارات وتقديم المعلومات	خدمات اجتماعية	نشاط التمويل	نشلط الاستثمار	الأعمال التجارية	الأعمال العقارية	الأعمال الإنتاجية
مثل: فتح حسابات الجارية وقبول ودائع مختلفة -تسهيل الإعتمادات المستندية -إصدار خطابات الضمان والكفالات -تحصيل الشيكات والحوالات والأوراق التجارية. -عمليات الصرف الأجنبي -تأجير الخزائن والمستودعات.	مثل: -القيام بدراسة جدوى الاقتصادي ة للعملاء. -تلقي الإكتتابات للشركات والمشروعات الاقتصادي ة. -تقديم المعلومات عن المشروعات ومجالات الاستثمار . -تقديم الإستشارات المالية والإدارية . -إدارة ممتلكات العملاء	مثل: -تقديم القروض الحسنة -تحصيل وصرف الزكاة. -تقديم النصائح للعملاء. -نشر الوعي المصرفي القائم على نظام المشاركة في تحميل المخاطرة. -المساهمة في مجال نشر ثقافة المشاركة.	مثل: -تمويل أنشطة الأعمال المختلفة. -تمويل المشروعات الاقتصادي ة المختلفة. -يعتبر هذا النشاط الأول لنشاط الاستثمار ومباشرة الأعمال التجارية والعقارية الإنتاجية حيث يمثل مصادر الأموال.	مثل: -إستثمار الأموال وفقا لنظام المضاربة -إستثمار الأموال وفقا لنظام المشاركة ونظام المساهمة في البنوك إسلامية أخرى. -إستثمار الأموال بالمشاركة مع هيئات أخرى.	-التجارة الداخلية. -التجارة الخارجية. -شراء وبيع الأوراق المالية. -بيوع المرابحة بصورها المشروعة.	-إنشاء وحدات السكنية بقصد تأجيرها أو بيعها . -إنشاء المدن السكنية وإدارتها أو تأجيرها للغير. -إنشاء المدارس ودور العلم وأماكن العيادة.	مثل: -المساهمة في إنشاء المصانع الهامة لتنمية إقتصادية

عبد الحليم عمار غربي مرجع سبق ذكره ، ص 79

شرح أنشطة البنوك الإسلامية : تعمل البنوك الإسلامية كمايلي :

أولا: أنشطة البنوك الإسلامية.

تقوم البنوك الإسلامية بمجموعة من الأنشطة المتكاملة نوجزها في ثلاث مجالات اساسية على النحو التالي:

1- **مجموعة أنشطة الخدمات** تتضمن الخدمات المصرفية العامة (فتح حسابات تجارية) والاستثمارات الادارية والمالية (دراسات الجدوى) مقابل أجر أو عمولة أو مكافأة على جانب تقديم خدمات اجتماعية دون مقابل اسهاما في تحقيق التنمية.

2- **مجموعة أنشطة التمويل والاستثمار:** تتضمن تمويل مختلف المشروعات الاستثمارية المباشرة. والمشروعات الاقتصادي ة التي يكون فيها البنك شريكا وفقا لصيغ المضاربة والمشاركة.

3- **مجموعة انشطة الأعمال:** تتضمن الأعمال التجارية والعقارية والخدمية والإنتاجية التي تدخل في نطاق إستثمار الأموال في المجالات المربحة. كما تقوم البنوك الإسلامية بالمشاريع التي لا يقبل عليها رجال الأعمال بسبب إنخفاض عائدها وذلك لتحقيق التنمية الاجتماعية والشكل الموالي يوضح الإطار العام لأنشطة البنوك الإسلامية.[1]

[1] عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية ،دار أبي فداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة ،سوريا 2013 ص ص 77-78.

ثانيا : أهم بنود ميزانية البنوك الإسلامية.

جدول (2-2): ميزانية البنك الإسلامي

الأصول (إستخدامات الأموال)	الخصوم (مصادر الأموال)
1- موجودات نقدية	1-حقوق الملكية (الموارد الذاتية)
*نقد في الصندوق.	*رأس مال مدفوع
*نقد لدى البنوك.	*الإحتياطات الإجبارية والاختيارية.
2- إستثمارات سائلة	*الأرباح المحتجزة.
*إستثمارات محلية.	*توزيعات أرباح المساهمين.
*إستثمارات دولية.	2- الودائع الموارد الخارجية)
3- تمويل قصير الأجل	*الحسابات الجارية.
*تمويل تجاري (مرابحة)	*حسابات التوفير والإدخار.
*تمويل راس مال عامل.	*حسابات الاستثمار.
*تمويل إستهلاكي.	3- موارد أخرى
*المشاركات/ المضاربات قصيرة الأجل.	*توزيعات عوائد الودائع.
*تمويل بيع السهم.	*تأمينات نقدية.
*القرض الحسن.	*مخصص مخاطر الاستثمار.
4- تمويل متوسط وطويل الأجل.	4- دائنة أخرى
*المشاركات.	*حسابات وصناديق الزكاة
*مضاربات مبتكرة.	*أوراق الدفع
*البيع بالتقسيط.	حسابات نظامية (تعهدات العملاء مقابل خطاب الضمان حسابات نظامية وإلتزامات العملاء مقابل الضمانات والإعتمادات.
*البيع التأجيري.	
*المشاركات المنتهية بالتمليك.	

*تمويل مشروعات عقارات. 5- إستثمارات راس مالية *مساهمات في مشروعات. *تأسيس شركات. 6-أصول أخرى *أصول ثابتة(بعد الإستهلاك) *أرصدة مدينة متنوعة *مخزون سلعي ومتاجرة في العقارات	

المصدر :أنس البكري، وليد صافي النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق الطبعة الأولى 2009-138-139.

شرح ميزانية البنوك الإسلامية :

لا تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية من حيث المصادر المالية المكونة لها، ذلك لأن جميع المصارف هي مؤسسات مالية مهمتها الأساسية هي جمع الودائع وجذب المدخرات، إلا أن الفارق النوعي بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية هو طريقة استثمار أموال الودائع والمدخرات، مما يؤدي إلى وجود اختلاف جوهري في هيكل الحسابات والميزانيات في المصرف الإسلامي وغيره من المصارف الأخرى، وكذلك في توزيع الأرباح والعوائد لتلك الاستثمارات، وتتكون مصادر الأموال في المصارف الإسلامية من مصادر داخلية – ذاتية –، ومصادر خارجية، وبيان استخدامات أموال المصارف الإسلامية في الخدمات التمويلية والخدمات المصرفية والخدمات الاجتماعية. الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني : التحديات والعقبات التي تواجهها البنوك الإسلامية .

يلاحظ أن نوعية التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية تبدو أكثر صعوبة من التحديات والمخاطر التي تواجهها مؤسسات مصرفية أخرى نظرًا لطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها إذ أن تحديات التي تتعرض طريق المصارف الإسلامية لا تتوقف عند إفراط هذه المصاريف في إستخدام صيغ استثمارية ليست هي الأهم في الأدوات الاستثمارية الإسلامية واستخدامها بصورة ميسورة بل إن هذه المصارف تعاني من اشكاليات أخرى لا تقل أهمية في تحديد درجة تطور المصارف السنوات المقبلة.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية إلاَّ أنها تواجه العديد من التحديات والمخاطر والتي تتمثل في :

اولا: التحديات التي تواجه المصارف من النواحي التشريعية:

وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها وما بين الهيئات الرقابية الخارجية وما بين فتاوى الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادي ة وما بين الواقع والتمسك بالأصل الشرعي ،يلاحظ أن بعض المصارف الإسلامية تعمل على تطوير المسائل الفقهية بما يناسبها و عملها المصرفي وقد تصل أحيانا إلى التساهل والتفريط بدافع الحرص على ديمومة المصرف الإسلامي.

ثانيا : التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي القانونية

وتأتي هذه التحديات من خلال عدم اعتراف البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها وذلك لأن معظم قوانين التجارية قد وضعت وفق النمط المصرفي التقليدي وتحتوي أحكاما لا تناسب انشطة العمل المصرفي الإسلامي.

ثالثا: التحديث التي تواجهها المصارف الإسلامية من النواحي الاقتصادي ة

وهي منع المصارف الإسلامية من ممارسة الأعمال التجارية وامتلاك المعدات وعقارات واستئجارها وتاجيرها مع تلك الاعمال هي من صميم أنشطتها وندرة الاستثمارات طويلة الأجل وصغر المصارف الإسلامية نسبيا .

رابعا : التحديات التي تواجهها المصارف الاسلامية من النواحي التشغيلية.

و هي الزام المصارف الإسلامية بضرورة الإحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية التي تقوم بدورها باقراضها بفائدة وهو ما يتفق مع منهجها الإسلامي.

خامسا: التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية من النواحي الادارية

إفتقارها إلى التنظيمات الخاصة التي تحدد اجراءات التاسيس وقواعد المراقبة والتفتيش وسقوف الإئتمان ومشاكل بسبب الاحتياطات والسيولة والتنسيق فيما بين الادارات وفيما بين المصاريف الإسلامية[1].

المطلب الثالث: المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية وسبل مواجهتها.

تتعرض البنوك الى الإسلامية الى جملة من المخاطر والمشاكل التي تعرقل سيرورة عملها لكن لكل حل مشكلة وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب كمايلي :

أولا : المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية

هناك عدة مخاطر تواجه المصارف الإسلامية سيتم التطرق إليها على النحو التالي:

1- **مخاطر الائتمان:** تكون مخاطر الائتمان في سوره مخاطر التسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (مثال في حالة عقد السلم أو الاستصناع) او أن عليها أن يسلم اصولا (مثلا في بيع المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود. مما يعرض البنك لخسارة محتملة.

و تأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة والمشاركة) في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل.

[1] سيد أحمد حاج عيسى ،سيهام شيهاني، المصارف الإسلامية بين تحديات العمل المصرفي وضرورة الرقابة الشرعية عليها.

2- **مخاطر سعر الصرف:** قد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة. ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية لأن هذه الاخيرة تستخدم سعرا مرجعيا لتمديد أسعار أدواتها المالية المختلفة.

3- **مخاطر السيولة:** إنَّ مخاطر السيولة تحدث من صعوبات في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة إما بالإقتراض أو بيع الأصول .و كما هو معلوم فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية ولذلك فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تفترض أموالا لمقابلة السيولة عند الحاجة وإضافة لذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيتها الإسلامية فلا يتوفر للبنك الإسلامي خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.

4-مخاطر التشغيل: يمكن أن تكون هناك مخاطر تشغيلية حادة في هذه المؤسسات مثل مخاطر العاملين وتنشأ مخاطر التشغيل هنا عندما لا يتوفر البنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريبا كافيا للقيام بعمليات المالية الإسلامية.[1]

5-مخاطر الثقة: كما قد يؤدي معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنا بمتوسط العائد في السوق المصرفية قد يؤدي إلى مخاطر الثقة حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مردود العائد منخفض هو التقصير من جانب البنك الإسلامي وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تخرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها.

6- **مخاطر الازاحة التجارية:** هذا النوع من المخاطر هو تحويل المخاطر الودائع إلى المساهمين ويحدث ذلك عندما تقوم البنوك بسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية

[1] فضل عبد الكريم محمد ، إدارة المخاطر وتحديات المصارف الإسلامي،ة أطروحة مقامة لنيل شهادة دكتوراة الفلسفية في االإقتصاد، الخرطوم سنة 2007 ، ص ص 13 -14 .

بدعم عائدات الودائع على أرباح المساهمين لأجل أن نمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها[1] .

ثانيا : سبل مواجهة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها المصارفة الإسلامية ومتطلبات الإستمرار والنقاء .

بالرغم من الصعوبات والتحديات والمخاطر القائمة فإن إمكانيات العمل المصرفي الإسلامي عديدة فلا يوجد ما يمنع البنوك الإسلامية من مواجهة هذه التحديات وبالتالي فان إمكانيات العمل المصرفي الإسلامي عديدة ويمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل البنوك الإسلامية ويمكن أن تشمل هذه الإمكانيات ما يلي:

– إستكمال عناصر البنية التحتية لأعمال المصرفية الإسلامية اد على المستويين المحلي والعالمي.

– لا تزال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المعروضة في الدول الإسلامية. وغيرها دون المستوى المطلوب مما يوفر فرصة لإستكشاف مجالات أخرى للإبداع والإبتكار والافادة من التقنيات المعاصرة والتطورات الهائلة في مجال المعلومات.

– العمل الجماعي لتكوين فريق مؤثر يهدف إلى تهيئه المناخ العام لإستثمار من خلال تحديث القوانين التشريعية بهدف سد الفجوات التنظيمية والتشريعية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي.

– تمثل المرجعية الشرعية ركيزة هامة من ركائز العمل المصرفي الإسلامي وذلك لضمان إتفاق الممارسة الفعلية مع أحكام الشريعة الإسلامية وفي ضوء تعدد الهيئات وتعدد المصادر وغياب جهة تعمل على توحيد مصادر الفتوى والتخريج الشرعي لها جعل الأمر يصل إلى حد التضارب في الفتوى للموضوع الواحد لذلك تبرز الحاجة إلى توحيد هذه الفتاوى وذلك يعرضها على مجمع الفقه الإسلامي الدولي أو تشكيل هيئة إسلامية للفتوى لا على أساس

[1] الراوي خالد وهيب، إدارة المخاطر المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009 ص 87.

التمثيل السياسي بل على أساس معايير موضوعية على أن تملك هذه الهيئة سلطة الالزام بالنسبة للمعاملات المصرفية الإسلامية.

– زياده التنسيق والتوسع في الاستثمارات المشتركة بين كل من وحدات النظام المصرفي التقليدي والإسلامي وذلك بهدف خلق مناخ ملائم للتعايش وإرساء أسس قوية لعلاقات التعاون بين النظام الصرفي الإسلامي ومثيله التقليدي .

–الاهتمام بتوعية المجتمع برسالة وجوهر البنك الإسلامي عن طريق المحاضرات والندوات بإستعمال الوسائل الحديثة للإعلام وإعداد المدارس والجامعات والتجارة على المبادئ الإسلامية[1].

[1] محمد زيدان ،محمد حمو، تحديات ومشكلات عمل البنوك الإسلامية في ظل التحديات الراهنة وسبل مواجهاتها.، الملتقي الدولي الثاني يومي 5–6 ماي 2009، جامعة حسينة بن علي –الشلف ص ص 11–12 .

خلاصة:

تمكنت البنوك الإسلامية من تحقيق نجاح كبير في القطاع المصرفي وذلك بفضل أسلوب عمالها المتميز كونها تعتمد في ممارسة انشطتها المصرفية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالربا المحرم شرعا، وهذه الخاصية ساعدتها كثيرا على الانتشار عبر أنحاء العالم وذلك اذا إما بفتح بنوك تعمل وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية أو الإكتفاء بفتح النوافذ إسلامية من قبل البنوك التقليدية. وفي الأخير ما يمكن إستخلاصه أن البنوك الإسلامية لها العديد من المميزات والخصائص التي جعلت منها أسلوبا في القطاع البنكي تعمل العديد من الدول على الإقتداء به كنموذج فريد يتضمن عدد كبير من المتعاملين معه بعد تطبيقه في بعض الدول التي لقت نجاحا كبيرًا من خلاله. وعليه تعتبر البنوك الإسلامية أكثر كفاءة وإستقرار وأكثر إرتباطا بالتنمية الاقتصادي ة التي لا تخلو من إضافة الطابع الإجتماعي عليها وإنما تعززه من خلال المساهمة في التنمية الاجتماعية .

الفصل الثالث:

تحديات تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

تمهيد:

تعتبر المصارف الإسلامية اليوم من أبرز التطورات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفى عموما في كافة أنحاء العالم لا سيما في ظل الأزمة المالية التي شهدها الإقتصاد العالمي في الفترة الماضية ويتفاوت الإهتمام بالمصارف الإسلامية من قبل الأفراد والمؤسات والدول بين التبني التام للعمل المصرفي الإسلامي وبين الرغبة في الكشف عن ماهية المصارف الإسلامية وآلية عملها واختلافها عن المصارف التقليدية وأسباب تميزها عنها وهذا بدوره أدي إلى أن تسعى المصارف التقليدية للتحول جزئيا أو كليا نحو المصرفية الإسلامية محاولة بذلك إلى جذب شريحة جديدة من العملاء او المحافظة على العملاء الحاليين لديها أو كل الأمرين معاً وبهذا أصبح لك إما على كافة المؤسسات المالية والمصرفية والاسلامية أن تسعى نحو التمييز في ذاتها لا سيما في مجال، إستقطاب الموارد المالية وتوضيفها غير ان في التحول التي تشهده تةاجه جلة من التحديات والعراقيل التي تعرقل عملية تحولها .

شهدت عدة دول عربية هذه العملية وادت الي تحويل بنوكها التقليدية الى البنوك الإسلامية وفقا لعدة معيير واستراتجيات متبعة

تطرقنا في هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الاول: ماهية التحول المصرفي

المبحث الثاني: كيفية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

المبحث الثالث: نتائج التحول المصرفي للعمل الإسلامي

المبحث الرابع : بعض تجارب دولية عربية في التحول للعمل المصرفي الإسلامي

المبحث الأول: ماهية التحول المصرفي

نحو تصاعد المنافسة بين البنوك التقليدية الإسلامية في العالمين الإسلامي والغربي وتفرق هذا الأخيرة ما جعل التقليدية منها نتجه نحو تقديم الخدمات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ومن هنا برزت ظاهرة التحول في الأعمال المصرفية من التقليدية إلى الإسلامية بهدف الاستجابة الشريحة واسعة من العملاء. من يرغبونفي تجنب التعامل مع الفوائد المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم التحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي

تعتبر ظاهرة التحول نحو المصرفية الإسلامية من أبررا لتطورات البارزة التي يشهدها النظام المصرفي ومن خلال ذلك يمكل صياغة المفهوم التالي:

01- المعني اللغوي والإصلاحي التحول

أ-التحول في اللغة يعني: هو إنتقال من الوضع إلى وضع آخره [1]

ب-التحول في إصطلاحا يعني: هو إنتقال من حال الى حال والإنتقال: يقال تحول من مكانه إنتقل عنه إلى غيره. [2]

02- مفهوم التحول المصرفي: يعنى الإنتقال من الصيرفة المعتمدة على السعرالفائدة في المعاملات المصرفية إلى الصيرفة الإسلامية المرتكزة على مبدأ المشاركة (ربع أو خسارة) وبتالي الإلتزام بالحكام الشريعة الإسلامية بناء على هذا الانتقال يمكن لها التحول أن يأخذشكل التحول الكالي حالة إلتزام البنك التقليدي يجميع أحكام ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي كماقد يكون جزئيفي حالة إعتماد بعض المنتجات فقط [3]

---

[1]الشيخ عجيل جاسم النمشي ،تحول البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية مبادئ والضوابط وإجراءات تحول البنوك التقليدية لبنوك الإسلامية يومي 14-15 ابريل 2015 ص25 .

[2]محمد على يوسف ، يوسف يونس الحواملة. معالم في طريق التحول المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي بحث مقدم إلى الإفتاء .الأردن2017ص02.

[3]بن زكورة العو نية ، تحويل إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجلة المغازبة للاقتصاد ، المجلد 07.العدد 02.كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسير ، جامعة معسكر.

ثانيا: نشأة النوافذ الإسلامية

إن فكرة إنشاء نوافذ الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود بدايتها إلى ظهورالمصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملى في مطلع السبعينيات من القرن الماضي قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيل في مصداقية العمل فيها والأساليب التي تطبقها.

وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت . بعض البنوك التقليدية باقتراح على فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية [1]إلا أن هذا الأقتراح لم يصل إلى خير التطبيق إلا عندما أدرت البنوك التقليدليه مدى الإقبال على المصارف الإسلامية عندما قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية [2].

وقد أدي تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الإتجاه إلى القيام العديد من البنوك التقليدية هناك إلى إنشاء نوافذ وفروع متخصصة في تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية الأمر الذي ترتب عليه إرتفاع عدد النوفذ وفروع الإسلامية الترتم الترخيص بإنشائها خلال عام 1980 1981/ الي35 فرع تتبع عددًا من البنوك التقليدية كمصرف مصر ومصرف التجارة والتنمية ومصرف التسمية الوطني ومصرف النيل وغيرهما كما إتحذت بعض البوك قراراً بإنشاء نوافذ الخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعه التقليدية التي ستنشئها في المستقبل وفي المملكة العربية السعودية يأتي البنك الأهلي القارية السعودي في مقدمة البنوك التقليدية بالسعودية التى نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية في عام 1987 تم إنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق الأهلي للمتاجرة في السلع العالمية

---

[1]عبد اللطيف جناحي ، إستراتجية البنوك الإسلامية ، أهدافها بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك لإسلامية ، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى 1408هـ /1987 ص227.

[2]سمير مصطفى متولى، فرع المعاملات الإسلامية ملعما ، مجلة البنوك الاسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، مصر العدد 34 – ربيع الثاني 1404هـ / 1984 م ص 21.

وفق صيغة البيع بالمرابحة ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي له في عام 1990مونظرالإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع التقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة الإشراف على تلك الفروع التي تجاوزها عددها 200 فرعا لإسلامي في منتصف عام 2005م موزعة على مختلف مدن المملكة[1]

وعلى أثر النجاح الذي حققه البنك الأهلي في هذا المجل سارعت كافة البنوك التقليدية بالسعودية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية سواء من خلال خروج وإعدارات متخصصة او من خلال مصرفية تقدم منها إلى جنب إلى جنب المنتجات التقليلية او تكوين وإدارة محافظ وصناديق استثمار موافقة مع احكام الشريعة الإسلامية[2]

المطلب الثاني: دوافع التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

إن التحول نحو الصيرفة الإسلامية ينبع من دوافع معينة كما تقوم عليه جهات مسؤولة عن ذلك

أولاً: تحويل البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية

تمثل دوافع التحول إلى البنوك الإسلامية في ما يلي:

1-دوافع شرعية: تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني حي الرابع المباشر في تنبيه الوعي الإسلامي الذي ساهم في إنتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية وغير الاسلامية وتحول الأعمال المصرفية من الربوي إلى ما يتوافق والشريعة الإسلامية ومثال ذلك تحويل النظام المام في في السودان بأكمله

2-دوافع إقتصادية: بالإضافة إلىالأسباب الشرعية المقدمة للتحويل هناك أسباب اقتصادية التي تدعو بالنجاح إلى تحول البنوك إلى البنوك الإسلامية أهمها

---

[1]فوزي محيريق، تنويع التحويل الإستشاري يالية النوافذ والفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB(غير منشور) ورقة لخقيبة مقدمة.

[2]أحمد محمد المصدري ، إدارة البنوك التجارية والإسلامية ، مؤسسة شباب الجامعة . مصر 1998 ص76.

-تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة

-الحد من تركيز السلطة

الحد من التضخيم

-الحد من البطالة

-الحد من المضاربات المصطنعة

3 -دوافع قانونية: تتمثل الأسباب القانونية للتحول البنوك التقليدية للعمل لمصر في الإسلامي

فيمايلي

- الدعم الحكومي الرسمي لعملية التحول إما بإصدار نصوص تشريعية لترخيص عملية التحول وتنظيمها أوبمساهمة المادية لمؤسسات حكومية لحصة في رأس مال المؤسسة المتحولة بهدف إنجاحها[1]
- تقييد البنوك التقليدية بقوانين منظمة في مختلف الدول بأن تلتزم بنشاط الوساطة المالية بين طرفي العجز والفائض وفق إستراتجية الإفترض والإفتراض بالربا في حين أن البنوك الإسلامية تتميز بالطبيعة الخاصة للمصرفيه الإسلامية من خلال نشاط الاستثمار المباشر إلى جانب الوساطة المالية ، الأمر الذي يعد قيمة إستراتجية مضافة إلى أداء البنوك التقليدية فالبنوك الإسلامية تستثمر بشتى أنواع الاستثمار المباشر لنفسها أو الغي" بنوك تجارية " أو "بنوك شاملة" وهو ما ترغب فيه البنوك التقليديه في الإستفادة من هذه الميزة الإستراتجية وهي الاستثمار

4- دوافع عقائدية: ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك التجارية حيث يقوم على مبدأ الإستخلاف أن ملكية المال هو الله سبحانه وتعالى والإنسان بوكالة [1]

[1]سندس بن عبد الله ، والصيرفة الإسلامية في استقطاب الأموال بالينوك العمومية دراسة حالة البنك الوطن الجزائرية لوكالتى بسكرة وباتبة 2020،/2021 ، جامعة سكرة 2021.ص43 .

ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان ترك الربا التخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقلدية على البنوك الإسلامية لتحقيق الغيطان بهد المفهوم فالبنوك الإسلامية تستمد أساسهما العقائدي من شريعة الإسلامية وهو ما يعنى لها إيديولوجية تختلف البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الإلتزام بالتشريع الإسلامية

5- الدوافع الشرعية: يعتبر سعر الفوائد كعامل دينى هو واقع المباشري تنمية الإسلامية الذي ساهم في إنتشار الصيرفة الإسلامية في البليدة العربية الإسلامية وتحول أعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق والشريعة الإسلامية [1]

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من البنوك التجارية لإنشاء فروع تخصص فيتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وهذه الأسباب وإن اختلفت من بنك إلى آخر إلا أنه بشكل عام

- رغبة البنوك التجارية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الاموال الإسلامية لاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس مال
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير فى المجمعات الإسلامية نتحرج من التعامل مع البنوك التجارية
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية
- المحافظة على عملاء البنوك التجارية من من الترويج إلى البنوك الإسلامية
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب إسم البنك التجاري عن هذا الميدان الجديد
- سهولة سيطرة البنك الرئيسى على الفروع بالنسبة للسيطرة على بنك مستقل هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة التأسيس لبنك تجديد

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة . الضوابط الشرعية لنوافد المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دورا للجنة الإستثمارية الشرعية في بنك بوميتزا التجاري مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة خيضر العدد 34 ،35. مارس 2014ص53.

- وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تتركز بشكل أساسى في الجانب المادي وروح إلا أنه يجب عدم التقليل الجانب العقائدي . إذ أن بعض البنوك التجارية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.
- بالنسبة للبنوك التجارية في الدول الغربية فإن التزايد المستمرو الكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشا ءتلك البنوك لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الإستفادة من أموال المسامية هناك[1]

الفرع الثاني: أساليب تحول البنوك التقلدية إلى المصرفي الاسلامية

يقصد بأسلوب القول الطريقة التي يتعها البنك التقليدي في تنفيذ عملية التحول للوصول الى المشكل الذي قرر من خلاله العمل وفن أحكام الشريعة الإسلامية وفي مايلى أهم أساليب

1-التحول الجزئي: وهو عبارة عن إنشاء نافذة أو فرع يكون بمثابه نموذج مصغر لبنك إسلامي برآس مال ممول بكامل من البنك التقليدي المراد تحويله بحيث تكون جميع أعمال وأنشطته المصرفية موافقة لأحكام الإسلامية ويكون مستقلا ماديا وإداريا عن البنك التقليدي الرئيسي أو أن يقوم هذا الأخير بطرح صيغ التمويل والاستثمار والخدمات الإسلامية إلى جانب أعماله الربوية وبعد نجاح تجربة الفرع او النوافذ المفتوحة وتضوج خبرة القائمين عليه يحكم البنك التقلدي تجربة على باقى فروع البنك وقف خطة معينة ثم يتبعها تحول البنك الرئيسي مستفيدًا من خبرته في تحول فروعه ونوافذه الإسلامية ليصبح البنك التقليدي بنكا إسلاميا بالكامل

2- التحول الكلي ادفعة واحدة: حث وفق هذا الأسلوب يقوم البنك التقلدي المزمع تحوله إعداد برنامج شامل للتحول من النظام الربوي إلى النظام الإسلامي على أساس تحديد موعد

[1]فهذ الشريف ، الفروع الإسلامية التابعة لمصارف الربوية ، دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي ص ص10- 11.

معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة وإحلال النظام المصرفي الإسلامي محله لكي لأجل ذلك هيئة رقابة الشرعية تمارس دور الإفتاء الشرعية بشأن أعمال البنك ونشاطاته لكي يستمر في ممارسه في إطار يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويكون التحول الكلي غالبا بقرار من السلطة السياسية او التقدية (البنك المركزي) مثلما حدث في السودان وإيران وباكستان وهناك عدة بنوك أخذت بهذا الأسلوب مثل تلك الشارقة الوطني[1]

وقد نص المعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة والمؤسسات المالية الإسلامية بشأن تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي عن كيفية تحول الكلي سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقا بحيث إعتمده أي معيار المجلس الشرعي للهيئة منذ تاريخ بداية سنة 2003 وأصبح ساري مفعول [2]

3- التحول التدريجي: إن إعتماد هذا الأسلوب في التحول يقتضي من بنك إعداد خطة متكاملة وشاملة محددة بجدول زمني للتحول من النظام الربوي إلى النظام الإسلامي تتضمن هذه الخطة جميع التفاصل والمراجع لعملية التحول بحيث تشمل جميع فرع البنك وأقسامه بشكل متوزان ومتساوي هو أسلوب يعتمد على التدرج المرحلي في التحول المصرفيه الإسلامية والذي يتطلب توفر ثلاثة أساسية تعلق ب:

- المراجل والخطوات التييتم من خلالها العمل والتحول
- البرامج العلمية والزمنية الواجب إتباعها
- البدائل المحيحة المقترحة

[1] عبد الحليم من مراجعة حسين عمر إبراهيم ، مجلس الفكر الإسلامي في باكستان، إلغاء الفائدة من الإقتصاد ، الطبعة الثانية ، ترجمة جدة المركز العالي لآبحاث الإقتصاد الإسلامي جامعة ملك عبد العزيز ، 1984 ص 37.

[2] درويش صديق وآخرون ، تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على الأعمال المصرفة ، مركز النشر العربي الطبعة الأولي، جدة جامعة الأولي جدة الملك عبد العزيز، 1998 ص67.

الجدول رقم (3-1) مقارنة بين أساليب التحول إلى المصرفية الإسلامية

الأسلوب	الإجابيات	السلبيات
أسلوب التحول الجزئي	التمتع بدرجة عالية من الأمان وذلك فيما لوتعرضت التجربةلأي خسارة لأن ضررها سيكون محصورًا في النافذة أوالفرع النموذجي لايمس البنك الرئيسي تتيح لإمارة البنك إكتشاف الخيرة اللازمة في مجال التحول والكفيلة بتقليل الأخطاء والمشاكل	صعوبة تحقيق الاستقلالية النافدة أوالفرع عن البنك الرئيسي إداريا وماليا – قيام البنك الربو بتأسيس نموذج إسلامي في أحد الفروعه تو فرسيحجب ثقة المجتمع عن الفرع نظرلعدم اقتناعه المصداقيه وجيدية إلتزامه – هذا الأسلوب مكلف حيث سيجعل البنك الرئيسى يقوم بتوفير رأس مال مستقل النافذة أو الفرع . إضافة إلى تكاليفا إعداده للتحول
أسلوب التحول الكلي دفعة واحدة	– تميزة بقصر فترة التحول من خلال إعداد برنامج محدد رسميا – التخلص من الفوائد جملة واحدة وعدم . الإستمرار في التعامل الربوي	– ارتفاع معدل أخطاء العمل –إنخفاض كما وكيفياً لعدم تلقى القوي العاملة لتربيا الازم لمواجهة أعباء مهامهم الجديدة – زيادة نفقات العمل –ارتفاع حدة الإستشراف

	– اكتسابه الثقة والمصداقية من المجتمع يتخلص نهائيا من التعامل الربويا	
أسلوب التحول المرحلي(التدريجي)	وجود خطة وفترة زمنية محددة للتحول قلة الأخطاء والمشاكل	–لا يوافق حالة تحول النظام المالي في البلد كلية إلي نظام مالي إسلامي فهنا ليس في يد البنك وقت كافي بل يجب عليه التحول فورًا مثلما حدث في السودان وباكستان

المصدر : سعود محمد عبد الله ربيعة ،تحول المصرف الربوي إلى المصرف إسلامي ومقتضياته ، رسالة ماجستر في الإقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القري السعودية 1989ص ص ,472–485 .

ويجب الأشارة إلى أن أسلوب التدرج في التحول بمقارنته بالأسلوبين السابقين فإنه أفضل وأقل مساوئ وبعد أحسن الأساليب المعاصرة المقابلة للتطبيق عمليا وفق برنامج وخطة زمنية بشكل تدريجيا ولعله من الأفضل تقديم مقارنة بين الأساليب الثلاثة في جدول المقارنة السابق[1]:

المطلب الثالث: كل من خصائص أنواع وأهداف التحول المصرفي الإسلامي

سنتناول في هذا المطلب كل من الخصائص وأنواع وأهداف التي تعسى لها البنوك من خلال النوافذ الإسلامية التابعة لها الواجب مراعاتها في عملية إنشاء النوافذ الإسلامية

أولا : خصائص التحول المصرفي الإسلامي

تتميز النوافد الإسلامية في البنوك التجارية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التجارية ي تلك البنوك ومن أهم الخصائص ما يلي

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بما يراعها فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة

[1]معارفي فريدة . إستراتجية تحول البنوك التقلدية إلى الإسلامية . دراسة استشرا فية للعمل المصرفي الجزائر . أطروحة الدكتور بجامعة بسكرة 2014 / 2015 ص16

وكذلك الفتاوى والتوصيات الصادرة عن هيئات ومخابر لفتوى المعاصرة بالمعاريف الإسلامية

- يخضع العديد من الفروع الجوانب شرعية او هيئة رقابة شرعية
- التبعية البنوك التجارية من حيث التكييف القانوني الملكية حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التجاري والذي يملك كذلك فروعا تعمل وفقا للطريقة التقليدية[1]

ثانيا: أنواع التحول المصرفي الإسلامي

المقصود بأنواع التحول الطريقة أوالإسلوب التي يختاره يتبعه المصرف التقليدي التنفيذ عملية التحول العمل وفق أحكام الشريعة، حيث قسمنا التحول إلى عدة أنواع نقوم عرضها كما يلي:

1- التحول الكلي

أ-تعريف:

ويقصد به قيام المصرف التقليدي بإحلال وإستبدال الأعمال والخدمات المصرفية المخالفة للشريعة الإسلامية بأعمال والخدمات التي توافق مبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك يتحول المصرف التقليدي بالكامل بين العمل . وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويمتنع عن القيام بالأنشطة المعاملات المخالفة إلي الدين الاسلامي الحنيف وعلى رأسها المعاملات الربوية، ويعتبر هذا النوع من أكثر أنواع التحول الذي يدل المعاملات على المصداقية والتوبة الصريحة والنية الحسنة لنبذ أي معاملات مخالفة أي مخالفة للشرع من خلال تبني مبدأ الإبتعاد الكلى عن ممارسة أي معاملات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ويكون التحول الكلي غالبا يقرار من سلطة السياسية أو النقدية البنك المركزي ومن أمثلة ذلك ما حدث في كل من إيران وباكستان وكذالك السودان كما يمكن يكون قرار التحول الكلي مصادر عن إدارة المصرف

[1]سندس ريحان باهي ، دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامي في البنوك التجارية ، منكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، أكاديمية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسير ، جامعة أم البواقي ، الجزائر2018/2017ص 08 .

وهذا بعد إعداد خطة معلنة محددة لعملية التحول وهذا ما قام به كل من البنك الجزيرة السعودي مصرف الشارقة مصرف الإمارات وبنك الكويت الدولي [1]

وتجدر الإشارة أنه تم الطرق إلى التحول الكلي للمصرف التقليدى إلى المصرف إسلامي في المعيار رقم6 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية الذي تم إعتماده من طرف الهيئة في إجتماعها رقم 8 والمنعقد بالمدنية بالمدينة المنورة في فترة مابين صفر28- 4 ربيع الأول 1423الموافق لـ ١١-16 ماي 2002.

و لقد جاء في نطاق هذا المعيار مايلى يتناول هذا المعيار مقومات تحول المصرف التقليدي إلى إسلامي بموجب قرار التحول الكلي الفوري في تاريخ محدد يتيم إعلانه سواء كان القرار من اصل البنك أم من خارجه يتملكه من قبل الراغبين في تحوله والمدى الزمني للتحول وأثر التحول على طرق تلقي الأموال وكيفية توضيفها والمعالجة لكل من التزامات البنك حقوقه قبل التحول ماقبض أودفع منها وما لم يقبض أو لم يدفع كذلك الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحول وجوه التصرف فيها من أمثلة التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية تذكر (إيران1982)(باكستان1983) والسودان 1985[2]

2 الايجابيات

يمكن ذكر أهم إيجابيات التحول الكلي إلى الصرفة الإسلامية فيمايلي

ا -تحول المصيرف التقليدي كليا العمل المصرفي الإسلامي وعمله بضوابط وقواعد إسلامية خالية تماما من يؤدي إلى إستقطاب الزبائن أصحاب الفوائض المالية الرافيضين للتعامل بالربا المحرم وزيادة تقتهم في المصرف سبب تخلص نهائيا مع التعامل بالربا

[1]اثرون عز الدين، آليات تحول البنوك التقليدية الإسلامية مجلة الباحث الاقتصادية ، العدد 7، المجلد 5 بتاريخ 29جوان 2017ص 185.

[2]كتاب المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، الموقع الرسمي الهيئة AAOIFI المنامة البحرين 2017ص ص 165-155.

ب- قصر مرحلة التحول أن عملية التحول الكامل تستغرق مدة قصيرة مقارنة بالأنواع الآخرى من التحول

ج - التنويع في المنتجات والخدمات المصرفيه من طريقة الابتكارك المالية الموافقة للشرعية الإسلامية من طرف الموظفين التابعين المصرف فالمتحول (نتيجة لخبرتهم في العمل المصرفي بصفة العامة خصوصا لذا تم تكوين في المصرفية الإسلامية)مما يزيد من عدد عملاء المصرف

3-سلبياته

من بين سلبيات التحول الكلي نذكر

أ- ارتفاع إمكانية الوقوع في أخطاء العمل بسبب السرعة في تنفيذ خطط التحول وبتالي إنخفاض معدل التركيز

ب-تأثير على مستوى الأداء كما وكيفا وهذا السبب بعدم تلقى أغلب الموضفين لتكون والتدريب اللازم الخاص بالعمل المصرفي الإسلامي الذي يسمح لم بممارسة مهامهم الجديدة

ج- إرتفاع تكاليف عملية التحول بسبب محاولة إكمال جميع مراحل التحول في الآجال المحدد لها

د- ارتفاع حدة الإشراف وهذا راجع إلى الضغوطات من طرف إدارة على المشرفين على عملية التحول من أجل إسراع وثيرة التحول مع الحرص على تجنب الأخطاء أثناء وبعد عملية التحول الكلي

هـ-في حالة فشل عملية التحول لأي مصرف يؤدي ذلك إلى التأثير سلبيا على المصارف الاخرى التاثر بحوض ثم ركبة التحول الكلي [1]

[1]يزن خلف سالم العطيات، بتحول المصارف التقليدية للمصرفة الإسلامية ، أنواعه من حيث الشكل والأسلوب وأحكامه منشور على موقع دار المنظومة ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية العدد 3 الأردن ، 2010ص11.

ثانيا: التحول الجزئي

تعريفه: يقصد بالتحول الجزئي تحول أحد الفروع التابعة المصرف التقليدي لتقديم خدمات ومنتجات المصرفية الإسلامية وكذا قيامه بمختلف العمليات التمويلية التى توافق مبادئ الشريعة الإسلامية وما يمكن ملاحظة في هذا النوع من أنواع التحول لاتوجد نية أو إرادة لدى مجلس إدارة المصرفي التقليدي بالتحول الكامل إلى لمصرف الإسلامي مستقبلا وإنما التحول يقتصر فقط على التحول فرع أوأكثر من الفروع التابعة للمصرف التقليدي أو إنشاء مواقع الإسلامية تقدم منتجات مصرفية إسلامية إلى جانب المنتجات المصرفية التقليدية التي يقدمها، حيث يجدر الاشارة أن الفرع او الناقدة الإسلامية يجب أن تكون مستقلة إستقلالا إداريا وماليا عن المصرف المركزي حيث يقوم بإنشاء هيئة تشرف على الفروع أو النوافذ التي تم إستحداثها وهذا بهدف تطوير العمل المصرفي الإسلامي وتقديم الخدمات التي توافق أحكام الشريعة الاسلامية للتحقيق الأهداف التى تم تسيطرها من طرف إدارة المصرف [1]

إيجابياته

يمكن أن توضح أنهم إيجابيات التحول الجزئي كما يلى:

أ- تمتعه بدرجة عالية من الأمان أي معنى ذلك أنه لو فشلت عملية التحول وتعرض المصرف إلى الخسارة فإن الضرر يقتصر فقط على الفرع أو النافذة التي تم إستخداتها وبتالي عدم تأثر المصرف ككل وباقي الفروع الأخري التى لم تشملها عملية التحول

ب- عملية التحول الجزئي لكسب المصرفي التقليدي الخبرة اللازمة في عملية التحول الشيئ الذي يؤدي إلى التقليل من الأخطاء والمخاطم التي قد يقع فيها المصرف عند رغبته في تحويل فروع أخرى لنوافذ إسلامية جديدة في المستقبل

[1] على صالح أحمد محمد حاتم عبد الرزاق النعاس، التحديات التي تواجلها تحول المصارف التقليدية في لبيا نحو الصيرفة الإسلامية (دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية)، مجلة جامعة الزيتونة العدد 22ت، رهونة ليبيا جوان2017ص ص 45 46 .

سلبياته

نذكرها في النقاط التالية

أ- صعوبة ضخمان الإستقلالية الإدارية والمالية للفرع أو النافذة الإسلامية عن المصرف التقليدي الذي ينتج عنه فشله إقناع المجتمع بجدية عملية التحول ومشروعية المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها بسب إستمراره في العمل المصرفي التقليدي المبني على التعامل بالربا أساسا

ب- إن الخسائر التي يتعرض لها كل من الفرع أو النافذة الإسلامية ستفتح الباب للتراجع عن الفكرة خوض تجربة التحول والتخادل عنها تعكس عنه نظرة سلبية عن عملية التحول بجميع أشكاله وإ صدار الأحكام المسبقة في مثل الصيرفة الإسلامية بصفة عامة وخير دليل ماحدث في دولة قطر التي خاض فيها المصارف التقليدية تجربة إنشاء فروع ونوافذ إسلامية سنة 2005 وإستمرت إلى غاية 2011 أين أصدر مصرف قطر المركزي قرار بوقف عمل تلك الفروع والنوافذ بنسب وجود سلبيات في تطبيق نتيجة وجود بعض الخلط بين أنشطة التحويل الإسلامي والتقليدي فالرغ من النتائج الإيجابية التي حققها خلال 6ضد فكرة تحول المصارف التقليدية إلى المصرفية الإسلامية.

د- فترة التحول قد تستغرق مدة أطول من المتوقع [1]

ثالثا: التحول التدريجي

ويقصد به قيم المصرف التقليدي بوضع خطة متكاملة وشاملة ومتوازنة لجميع فروعه وأُقسامه وتنفيذها وفقا لبرنامج زمن محدد لكل المراحل المعتمدة في عملية التحول مراعيا بذلك قواعد الشرعية القانونية والاقتصادي ة مع أخذه بعين الإعتيار الوقت الكافي في كل مرحلة من مراحل التعديل والتحول إلى نظام مصرفي إسلامي الذي يجب أن يكون سليمًا خالي من أي محظور شرعي

[1] سعود محمد عبد الله الربيعي

ويعد هذا النوع التحول الأفضل مقارنة بنوعين السابقين. لأنه لايتجاوز مخاطر وسلبيات التحول الكلي الذي يكون دفعة واحدة كما يتعدى سلبيات التحول الجزئي الذي يعبرعن النية الصادقة القائمين على المصرف بتوبتهم واستعدادهم بالقيام بالأعمال المصرفية الموافقة لتعاليم الدين لإسلامي الحنيف وإنما هدفهم الوحيد هو جذب تلك الشريعه من الزبائن التي تمتلك فوائض مالية وترفض التعامل مع المصارف الربوية الشيئ الذي يؤدي إلى فقدان الكثير عملاء الثقة في هذا المصرف [1]

ثالثا : أهداف التحول المصرفي الإسلامي

01: الهداف النوافذ الإسلامية

يمكنإجمال أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ كما بينها الكثير من الباحثين كما يلي .

–العناية مقاصد الشريعة من إعمار الأرض وتحقيق التوزيع العادل للثورة حتى لا تكون دولة بين الأغنياء

– استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفيه

– توسيع قاعدة المشاركة بالاقتصاد

–تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي

–تحقيق التضامن فعلي بين أصحاب القوائم المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك

–الفوائض وذلك برط عائد المودعين بنتائج توضيف الأموال الذي هؤلاء المستخدمين ربحًا أو خسارة وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر

–تنبيه القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبتها لدى العاملين والمتعاملين معها مساعدة المتعاملين معها على أداة فريضة الزكاة على أموالهم والقيام بدورها في المشاركة. في التنمية الاقتصادي ة والإجتماعيه[2]

---

[1]رشام كهينة، تحول البنوك التقليدية إلى البنوك الاسلامية الآليات ومعوقات، مجله البشائر الإقتصادية ، العدد الثالث ، الجزائر ، ص 104.

[2]نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور الإسلامي ، ص.149

وتنوع الأهداف والدواعي للبنوك التي ترغب بفتح فروع إسلامية منبين هذه الأهداف مايلي

-نجاح المصارف الإسلامية أدى إلى فتح باب المنافسة بينها وبين المصارف التقليديه التي دخلت هذا السوق من أجل تحقيق أرباح وجذب الموارد

-محاولة جذب عملاء جدد السك بتطبيق هذه الآليات والمحافظة على عملاء البنك السابقين

-إختيار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية في البنوك التقليدية

إتباع سياسية التدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي

02: مدى موضوعية هذه الأهداف

وأيا كانت تلك الأهداف والدواعي لإنشاء فروع إسلامية فإن موضوعيا تتوقف على مدى وجود التوجه الصادق لدى السلطات المعنية للبنوك التقليدية في ممارسة العمل المصرفي كما يجب وفقا لإحكام الشريعة الإسلامية

إن صمود الصيرفة الإسلامية في وجه الأزمات المالية عززت قناعات غير المسلمين بموضوعية وجدوى الصيرفة الإسلامية من المنظور الاقتصادي البحث بغض النظر عن بعد العقدي والاختلاف الديني .

ومن ثم فلا نستغرب حينما نري من ينادي في الأخذ بتجربة الصيرفة الإسلامية ودراستها وتطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن وباريس ونيويورك

إن ذلك شاهد وحجة على القائمين على الصيرفة التقليديه بوجوب خوض تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وعزم ويقين لاترجع فيها. ويبدؤون بالخطوة الأولى وهو إنشاء الفروع الإسلامية خطوة نحو التحول

إنه لحري بالقائمين على البنوك التقليدية أن يخوض وحرية الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وقناعة أكيدة يفرض عليهم ذلك لأنهم إبتداءً مسلمون معتزون بدينهم كانو في غفلة عبايرة

فأخذ وبنموذج الصيرفة الربوية غربية عن دينهم فلما أثتب تجاره إخوانهم للصيرفة الإسلامية كانو أحق وأصدق بتثبتها قبل الأجانب

إن الإسلام دين الله الخالد للبشرية جمعياء . لأنه يسنجم مع القطرة البشرية فتعاليمه في مختلف جوانب الحياة الاقتصادي ة والاجتماعية والسياسية التي تهدف تحقيق المصلحة للناس ودفع المفاسد عنهم وتحقيق الحياة المعيشية الطبية في الدنيا والسعادة في الأخرة

ومن ثم فإن تجاوب البنوك التقليدية بتطبيق الصيرفة الإسلامية غير فروع إسلامية ملتزمة بالضوابط الشرعية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية كالخطوة أوللتحول الكامل فإنه يمكننا أن تؤكد بالتالي:

- ✓ أن الفروع الإسلامية نواة لبنك إسلامي
- ✓ أن الفروع الإسلامية بنك إسلامي مصغر [1]

[1] ر لطف محمد السرحي ، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ظوابط التأسيس وعوامل النجاح ، ص ص 3-4.

المبحث الثاني: كيفية التحول إلى العمل المصرفي

المطلب الأول: مداخيل عملية التحول المصرفي

بنيت تجارب الدول والبنوك التقليدية في المنطقة العربية والإسلامية العديد التحول المتمثلة فيما يلي

1- المدخل التحول الكلي الكامل وحدات الجهاز المصرفي

يعني هذا المدخل النظام المصرفي البلد ككل إلى نظام مصرفي إسلامي يعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية أي هناك كلية للنظام المصرفي والتي يأتي على رأسها البنك المركزي ويرى بعض الباحثين أن بإمكان البنك التحول إلى إسلامي ويتم تطوير بعض الوظائف وجعل وظيفة البنوك الرقابة على البنوك .

أما الوضائف الأخرى والمتمثلة في الإسدار النقدي المحافظة على قيمة العملة **مونه نبك** الحكومة التي ينالها تغير كبير إلافي الجوانب الأتية

تطوير إقتراض الحكومة بين الجهاز المصرفي ليكون على أساس الصيغ الإسلامية

تطوير عملية إصدار الحكومة السندات والأدوات والشهدات لتكون على صنع إسلامية[1]

2- مدخل تحول بنك بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي

هذه الفئة من البنوك رغبت في التحول إلى الصيرفة الإسلامية دفعة واحدة إيمانا بأن هذا الطريقة هوا لصواب و الأسرع والأكثر جدارة لإكتساب تقة العملاء في سلامة التطبيق ولعل ما ساعد هذه البنوك على تحقيق أهدافها هو الصغر النسبي لحجمها السوقي وما صاحب ذلك من سهولة نسبية أيضا في إعادة تأهيل العالمين

[1]تسعديت بوسبعين ، تحول بنك التقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية ، مجلة المعارف، العدد،11 ،كلية العلوم الإقتصادية ، سعد دحلب البليدة 2011ص247.

تأهيل العالمين بها لقيادة العمل المصرفي في شكله الجديد من أمثلة ذلك بنك التمويل المصرفي سعودي الذي كان يعمل كبنك تقليدي تحت إسم بيك الأهرام تحول تدريجيا للعمل المصرفي الإسلامي خلال الفترة(1984 -1998)

3- تحول فرع تقليدي إلى فرع إسلامي

مدخل هذا الفئة من البنوك لتحقيق هدفها هو إنتهاج تحول تدريجي من خلال إنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفيه الإسلامية يديرها خبراء ومتخصصون في الصيرفة الإسلامية ومن تأخذ هذه الإدارة على عاتقها وضع خطط إسترتجية للعمل مبتدئة لتحويل بعض الفروع التجارية إلى الإسلامية ومن أجل ضمان سلامة التطبيق وإكتساب ثقة الجمهور تقول هذا الإدارة بشكل هيئات مستقلة للرقابة على أعمالها الأمر الذي كان له أثر محمود على سرعة نمو العمل المصرفي الإسلامي من أمثلة هذا التحول البنك الأهلي التجاري السعودي بنك مصر الذي فتح فروعه إسلامية بغرض التحول الكامل نحو العمل المصرفي الإسلامي [1]

4-مدخل إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والإدارات التقليدية

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك بتخصيص جزء أو حيزفى الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية ويهدف هذا الأسلوب أساس لتلبية إحتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل وفقا للنظام المصرفي الإسلامي ومن أهم عيوبة عدم الاستقلال المالي والإداري بين العمل الإسلامي التقليدي

ومن أمثلة هذا المدخل مجموعة سامبا المالية (المسعودي الأمريكي) والبنك السعودي الهولندي لإستثمار والبنك السعودي الفرنسي [2]

5- مدخل تطوير منتجات مصرفية الإسلامية

---

[1] تسعديت بوسبعين ، تحول بنك التقليدي إلى مصرف إسلامي مرجع سبق ذكره ص248.

[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفي، تقيم ظاهرة تحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية، ص103.

يعتبر هذا المدخل أسبط أسرع مدخل إلى العمل الصرفي الإسلامي حيث تري هذه البنوك في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية والإسلامية حجم وإضافة إلى تشكيلة منتجاتها: تتيح لها إستغلال الفرص المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلام ، وفي أهم عيونها عدم التقيد بالظوابط المطلوبة مراعاتها شرعا في هذا الخصوص مما يؤدي إلى عدم اطمئنان العملاء ومن أمثلة ذلك بنك الجزيرة السعودي [1]

6-مدخل تقديم إدوات تحويل واستثمار إسلامية

في هذا المدخل يقوم البنك التقليدي لتوفير بعض أدوات وصيغ التمويل الإسلامية كمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة الإستصناع والإجارة، ولجذب شريحة من العملاء الراغبين في التعامل على أساس إسلامية وتقدم يقوم البنك بإنشاء وإدارة صناديق إستثمار متوافقة مع أحكام الشريعةالإسلامية[2]

المطلب الثاني: متطلبات مراحل تحول البنوك الإسلامية

أولا : متطلبات تحول البنوك الإسلامية

يمكن تلحيض متطلبات فتح نوافذ المعاملات الإسلامية في مايلي:

1-متطلبات قانونية

عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الإلتزام لها وتتمثل في مايلي :

- صدو قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري بتضمن الموافقة على فتح بحيث

-أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة الحكام الشريعة في جميع المعاملات

[1]تسعديت بوسبعين، تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي، مرجع سبق ذكره ، ص249.

[2]مصطفى ابراهيم محمد مصطفى ، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره ص104.

-الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة. الأهداف. والمنتجات - الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي وقد يضع شروطا على البنك التجاري الإلتزام بها تذكر منها:

- قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافدة إسلامية
- وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوخ
- إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات
- عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التقليدي تعديل عقد تأسيس بأن يتضمن الإلتزام بتطبيق أحكام الشريعة وتشكل هيئة رقابية شرعية
- تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التجاري بدراسة الجوانب القانونية لعملة التحول للعمل المصرفي الإسلامي والآثار القانونية المترتبة وأي عقبات قانونية تواجه العملية[1]

2-متطلبات شرقية

يتوجب على البناك التجاري الأخذ بعين الاعتبار عدة متطلبات دينية عن فتحه لنافدة المعاملات الإسلامية وضرورة الالتزام بها تنحصرفي:

- تعبين فتوى رقابة شرعية متخصصة لهاخبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على فتح نافذه الإسلامية
- إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميعصدورهاوأشكالها
- تعين مدقيقن شرعين داخلين لتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية

[1]معارفي فريدة ، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية ، الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميترا التجاري نموذجا المجلة الدولية اللبحوت الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4ا، لعدد3 مارس 2014 ص ص2070 -2071.

- على إدارة البنك الفصل في الموارد المالية المشروعة وبين المواد غير مشروعة[1]

3 -متطلبات إدارية

يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية بعدد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي في البنك الشروط التالية

- تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروع (نموذج البنكي مزدوج)
- تعين لجنة لإدارة عملية التحول يكون إرتباطها وثيقا لمجلس الإدارة البنك تتولى المهام التالية

✓ تجديد الإطار الزمني لعملية التحول.

✓ الإعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة.

✓ التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي الإسلامي وهوما يتطلب في هذا الإطار.

✓ التعريف برسالة النافذة الإسلامية(بنك إسلامي مصغر) مبادئها وأهدافها.

✓ توضيح منه أهمية العمل النبكي الجديد ، وشرح المهام المسندة إليهم.

✓ توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء المجتمع والدولة ككل.

✓ العمل على تنمية روح الإنتماء والثقة إتجاه البنك.

✓ المجتمع والدولة لكل المساعدة على تكييف.

✓ المساعدة على تكليف العاملين بسهولة وسرعة مع ظوابط وأحكام العمل المحيطة بهم.

✓ إعادة النظرفي معاييرإعتماد كفاءة لعامليننبناء على معيارالقناعة وحدة الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

[1]صالح مفتاح ، .معارفي فريدة ، الظوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقلدية ، دور اللجنة الإستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة حيضر محمد بسكرة العدد 34. 35 مارس 2014 ص154.

- توفير الإحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح نافذة المعاملات الإسلامية مباشرة مراعاة لحاجة العامين للمعلومات . والإجراءات الكافية لإستكمال معارفهم المصرفية والشرعية ومن أهم مجالات تأهيل العاملين نذكر منها:

✓ إعداد برنامج تدريبية متخصص في العقود والظوابط الشرعية التي تحكم المعاملات البنكية[1]

✓ تصميم برنامج للعاملين متخصصة في دراسة الفرض الاستثمارات والأساليب الحديثة الإعدادة دراسةالجدوي. وأنواع وصيغ التمويل وظوابطها الشرعية والمعامير المحاسبية الخاصة بها

- عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الإسلامية ومن المتطلبات الإدارية الأخري في تأسيس نافذة إسلامية ضرورة موائمة نظام المحاسبة الخاصة بها وطبيعة العمليات المصرفية الإسلامية من حيث المواردم الإستخدمات وتتنوع الأدوات الإستشارية وأسلوب معالجة الأسيردات والمصروفات وتوزيع الارباح . ويتم تطبيق معايير هيئة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولة[2]

4- متطلبات عامة

هناك العديد من المتطلبات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ عملية التحول . ذلك لما هذا المتطلبات من أهمية تنعكس على طبيعة العمل المصرف ونشاطه . وتساهم في إبراز الدور الجديد الذي سيمارسه المصرف بعد التحول ومنأهم هذه المتطلبات ما يلي.

[1]متعارفي فريدة . مفتاح صالح مرجع سبق ذكره ص272.

أ–القيام بحملات إعلامية تمهد إعلان على تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال عقد ندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلام المتاحة ب– تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التى تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي و إستبدالها بمعامل أشكال تعكس صورة العمل المصرفي في بعد التحول مثل تعديل إسم المصرف

و شعار وإعلاناته ومواده الدعائية وغيرها من الأمور التشكلية

ج –نشكيل لجنة المتابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ التحول بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية وفي نفس الوقت تعمل هذه اللجان على تعزيز النواحي الإيجابية التي تظهر ناما لتنفيذ خطوات التحول

د–إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الألي الملائمة لأنشطة كالمصرف بعد التحول بحيث تتفق مع صيغ الاستثمار والعقود التمويل الشرعية المستخدمة[1]

هـ– تصميم النماذج والعقود والسجلات التي يتطلبها العمل المصر في الإسلامي، سواء بإقتباس عقود بعض المصارف الإسلامية أو تعديل عقود المصرفى لتكون محققة لغرض[2]

المطلب الثالث: ظوابط وآراء الاقتصادي ين من تأسيس الفروع الإسلامية

أولا : ظوابط إنشاء النوافذ الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى ظوابط تأسيس فروع ونوافد المعاملات الإسلامية . تتمثل في مايلي

01: الظوابط الشرعية

هناك العديد من الضوابط الشرعية حيث يمثل الإلتزام بها من أهم عوامل نجاتها و تتمثل في.

[1]سفيان قمومية بلعزوزين ،على التحول الجزئي إلى المصرف الإسلامي من خلال مدخل المنوافد الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية . قسم علوم الإقتصادية والقانونية ، العدد 18. 2017 ص60.

[2]مريم سياخت ، متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليديه. الجزائرية ، مجلة الإمتياز للبحوث الإقتصادية والإدارية المجلد 03 ، لعدد 02، جامعة البليدة 2020 ص ص 121 122 .

- وجود توجه صادق للقيادات العليا للبنك التجاري مثلا في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية

ويترجم صدق التوجه للقيادات العليا من خلال الإستعداد لتحميل أليه تكاليف للإلتزام بالظوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل كان تقع مخالفات شرعية لعمليات استثمارية فتجيب الأرياح الناتجة عنها مخالفتها الشريعة .

- كذ يترجيم صدق التوجه بعدم التساهل في الإلتزام الشرعي , وتجنب إستقصاد إرتكاب مخالفات شرعية كبيرة لأنها نشوة حقيقية الفروع الإسلامية ومصداقيتها
- كما يترجم صدق التوجه في إدراك وفهم قضية الحلال والحرام بالرغبة في الحمل والسعي إليه ونبذ الحرام وإجتنابه
- أن الذي يتوج هذه الرغبة هي تولد قناعة أن هذه الفروع الإسلامية تمثل حظوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية
- إن وجود هيئة فتوى ورقابة رعبة في الفروع الإسلامية مطلب شرعي هام ومرتكز أساس لعملها وتأكيد على إستقلاليتها. حيث يولد وجودها ثقة عالية وطمأنينة لدى الناس[1]

وخطط البنوك والمؤسسات الدولية الكبيرة سواء كان ذلك من حيث إبتكار وتطورا لمنتجات وإستخدام التقنيات المصرفيه الحدثية أو لتكتل والإندماج في وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة بنجاح في السوق بلاحدود طبيعية كانت ومصطغة [2]

لعل في ذلك مايحفز البنوك الإسلامية عامة إلى التنسيق فيمايبيها الإقناع الجهات الإشرافية بضرورة إيجاد قواعد تنظيمية ونظم قابية تخص العمل المصرفي الإسلاميو تنظيم علاقات البنوك الإسلامية فيما بين بعضها البعض وفيما بينها وبين البنوك التقليدية . إن مزايا إيجاد

---

[1] لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ظوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحت مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية ، اليمنية الواقع وأفاق المستقبل 20 –21 مارس 2010 ص 10.

[2] لطفي محمد السرحي ، ،الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ، مرجع سبق ذكره. ص 15 .

هذا النظام الإشرافي والرقابي أيضا على عمل البنوك الإسلامية سوف يخدم لسير فقط العمل المصرفي الإسلامي وإنما سوف السياسات المالية والنقدية في الدولة

ثانيا : الظوابط المالية والمحاسبية

– الفصل المحاسبي بين النافذة والمصرف بإيجاد قسم محاسبية وسجلات ونظام محاسبي مستقل ومستندات قيد وأراق ثبوته مستقلة منها مركز مالى وحساب مصروفات وإيراديات مستقلة من غير خلط حسابات المصرف التقليدي الأخرى

– إعتماد المصرف الإسلامي أو النافذة الإسلامية في بنك وإعداد حساباته وإستخراج نتائج أكماله على معايير المحاسبة والمراجملة " التى تنتهجها المؤسسات المالية الإسلامية

– واجب على المصرف الإسلامي أو النافذة الإسلامية إيجاد أدوات التحوط المناسبة التحول دون تعرضة المخاطر المختلفة من ثم الإقبال عليها والتعامل معها ضرورة الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية وأموال البنك التجاري وفروعه. أن يضع القائمين على البنك في نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار جيوى لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتم من خلال الفروع الإسلامية للبنك التقليدي

– إختياب المحرمات خاصة الربا في جانبي جذب الودائع وإستشارها وإجتناب الغدر والجهالة في العقود وكذافي إجتناب بيع مالايملك فيجب أن يكون الثمالك قبل التمليات

فالشراءأولا ثم البيع

– وهنا يأتى أهمية وجود هيئة رقابة شرعية وتدقيق شرعي لضمان عدم الوقوع في تلك الحرمات

03: الضوابط القانونية والنظامية

ليس ممكنا ولا جائزًا بطبيعة الحال أن تعمل البنوك الإسلامية والبنوك التي تقدم خدمات مصرفية مزدوجة خارج إطار العام للقوانين واللوائح المنظقة للعمل المصرفي في المجتمع المحلي والذي تمارس فيه أعمالها ولا حتى على المستوى الدولي الذي تكاد ثورة المعلومات الإتصالات تجعلها سوقا واجدًا تتنافس فيها كل المؤسسات المالية من مختلف دول العالم على

إختلاف أحجامها وتوجهاتها ناهيك عن قدم البنوك الإسلامية والمؤسات مالية الأجنبية إلى السوق المحلية لتنافس البنوك الوطنية في عقردارها في ظل نظام العولمة يزيل ليس فقط الحواجز الجغرافية ولكن يزيل أيضا الحواجز القانونية ولعل هذا النظام العالمي الجديد نظام العولمة يمثل واحدًا من أهم التحديات يتحتم على البنك الإسلامية الإستعداد لمواجهة بيقظة تامة, وبإتباع نفس قواعد اللعبة التة تحكم تصرفات[1]

خضوع المصرف التقليدي الذي يملك نافذة لممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية لجميع المتطلبات السيولة. وكفاية رأس مال والاحتياط القانونية. وجميع النساب القانونية والمعيارية التي تخض التركزات الإئتمائية وغيرها بما فيها أنشطة النافذة الإسلامية

– إلتزام المصرف التقليدي بإعداد بياناته المالية المجمعة وفق المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن الأنشطة والخدمات مالية الإسلامية التي قدمها من خلال نافذة كما ونوعاً وعن مخاطرها وكيفية إدارتها وتأثيرها في المركز المالي المجمع المصرف

– يتم توظيف الأموال في النوافذ الإسلامية في عقود المراجات أو المشاركة او المضاربة أو السلم والإستصناع أوالإجارة وهذه كلها جائزة شرعا وفقا لقواعدها الشرعية

بغيت تعزيز وتكريس عنصر الإستقلال المالي وعدم التعبئة المالية للنافذة الإسلامية للمصرف التقليدييحجبه على النافذة إعداد مركز مالي مستقل عن المركز المالي للمصرف[2]

ثانيا : آراء الاقتصادي ن من تأسيس الفروع الإسلامية

على الرغم من أن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية قد لاقت قدرًا كبير من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرفي ، إلا أنها قد لاقت قدرًا من المعارضة من شريحة أخرى مهتمة بالمصرفية الإسلامية وبطبيعة الحال فإن لكل منها حجمه وآراءه وهو ما سنتناوله من خلال هذه النقطة الأولي

[1] لطفي محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] لطفي محمد السرحي ، لفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ،. مرجع سبق ذكره ص 12.

1-المؤيدون النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية

ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن إنشاء البنوك التقليدية النوافذ إسلامية يعتبر إعترافا عمليا منها بنجاح النضام المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية في الواقع العملي وأن تلك النوافذ الإسلامية تعتبر مكسا. عائنا للبنوك الإسلامية كما يعثر أصحاب هذا الاتجاه أن إنشاء تلك النوفذ الإسلامية بمثابة ردعلمي على الإدعاءات الغرب عن الإسلام ومنهجية الاقتصادي [1]

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية سينشر إلتزام تلك النوافذ بأحكام الشريعة الإسلامية في الكافة معاملاتها وسيتدلون على ذلك لمايلى:

- أن النوافذ الإسلامية تعتبر من وسائل محاربة الريا وأنا رفع **البلوي** لربا عن المجتمعات الإسلامية هو أهم من مقاصد التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها بكل وسيلة ممكنة.
- تعتبر النوافذ الإسلامية هي البديل الممكن حاليا في بعض الدول لصعوبة الحصول على تراخيص لإنشاء بنوك إسلامية في وقت حاضر.
- البنوك الإسلامية تساهم في أساليب التقنية المتقدمة. والخيرات المتراكمة لدى البنوك التقليديه منذ هيئات السنين بما يدعم العمل المصرفي ويطوره ويزيد من فعاليته .
- أن إنشاء البنوك لنوفذ إسلامية تابعة لها بعد إعتراف منها بالجدوى الإقتصاية للعمل المصرفي الإسلامي.
- الشجيع على التعايش بين النظامين المصرفيين بدلا من المواجهة بينها.
- أن هذه النوافذ الإسلامية تعمل ضمن من إطار قانوني وصريح من الدول ، وتخضع المعايير رقابية ومحاسبة إسلامية ، وتخضع جميع معا ملاتها برقابة هيئات شرعية ونفصل نتائج أعمال النوافذ الإسلامية عن باقي فروع البنك التقليدي.

[1] مصطفي إبرهيم محمد مصطفي، ،مرجع سبق ذكره ، ص 101.

2- المعارضون للنوافذ الإسلامية والبنوك التقلدية

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى النوافذ الإسلامية إنما هي الوسيلية جديدة لجداع المسلمين. إستنزاف أموالهم وآداة الركوب الموجة والسير مع السائد المطلوب دون أن يرتبط ذلك بقناعة المنهج الإسلامي كما أن تلك النوافذ لاتعدوا أن تكون واجهة شكلية أرادت بها البنوك الربوية ألا تفوتها فرصة الفوز بحصة من سوق العمل المصرفي الإسلامي التي يتزايد الإقبال عليها بشكل كبير وذلك تحت مسيمات وشعارات إسلامية يرى أصحاب هذا الإتجاه أن يجوز التعامل مع النوفذ الإسلامية التقليدية حيث استدلوا على ذلك بمايلي :

- أن النوافذ الإسلامية في حقيقة الأمرتابعة للبنوك الربوية والقاعدة الفقية تقدم (التابع تابع) وبناءعلى ذلك فإنه حكم على الفرع بما يحكم على الأصل.
- إن النوافذ الإسلامية ماهي إلاأداة تسعي البنوك التقليدية لكسب فرض السوق وليس بدافع إيماني ودليلهم في ذلك استمرار تلك البنوك في التعاملات الربوية بعد أن أثبتت النوافذ الإسلامية نجاحها.
- أن التعامل مع النوافذ الإسلامية قد يؤدي إلى إختلاط الأحوال الحلال بالحرام إذ أن الفصل بين أموال النوافذ الإسلامية وأموال البنك الربوي يتعذر فيأغلب الأحيان وخاصة في إستخدامات الحسابات الجارية كما أن الفائض النافذة الإسلامية يحول البنك الرئيسيالذي يخلط. أمواله ويستعمله في إستثماراته لحين إجتياح النافذة الاسلامية إليه، وفي ذلك إعانة له على الربا.

التخوف من أن يؤدى ذلك إلى تأخر إنشاء البنوك إسلامية جديدة والإكتفاء بهذه النوافذ الإسلامية [1].

[1] فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة المصارف الربوية ، دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي ،بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث الإقصاد الإسلامي، بجامعة أم القرى2005، ص13.

*يؤدي إنتشار النوافذ الإسلامية الى حدوث منافسة عبر عادلة بين البنوك التقليدية تحت هذه النوافذ الاسلامية والبنوك الاسلامية الخالصة.

*إزداوجة النظام في البنوك التقليدية التي تملك نوافذ إسلامية قد لاتعكس وضوحا في التطور اعتبارًا للموقف الشرعي من قضية الربا.

*إستنادًا لقوله تعالي{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا الله وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ الله وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ } [1]ووجه الإستدلال أن الآية الكريمة لم تترك للمسلم الذي يتعامل بالربا حلا أخر إلا التوبة فإما التوبة وترك التعامل بالربا وإما الدخول في حرب مع الله

3- القائمون بالتعامل مع النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية للضرورة

إن أصحاب هذا الرأي هم فريق وسط في القضية ويرون أن التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقيلدية الذي يؤدى إلى دعم وإعانة البنوك الربوية وفي ذلك دعم وإعانة على الباطل وإستمرارية[2]

إلا أنه في حالة عدم وجود بديل شرعي مثل ماهو الحال في الدول الغير الإسلامية وبعض الدول الإسلامية فإن التعامل مع تلك النوافذ الإسلامية يكون للضرورة بإعتبار أن المسلم في حال من الأحوال يحتاج إلى الخدمات البنكية كإيداع أمواله إن كثرت للحفاظ عليها من الضياع والسرقة وغيرها وبتالي يمكن له أن يتعامل مع هذه الفوافذ الإسلامية في حالة وقد استدل هؤلاء بعد أدلة أهمها :

[1]القرآن الكريم، سورة البقرة ، الآيات 278 -279.

[2]فهد الشريف . الفروع الإسلامية التابعة المصارف الربوية، دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص24.

قوله تعالى { فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ} [1]ووجه الدلالة أن المسلم إذا إحتاج البعض الخدمات البنكية ولم يجد بنكا إسلامية يتعامل معه فإنه ينطبق عليه حكم المظطر[2] ويجوزله التعامل مع النوافذ الإسلامية وبنوكها الأصلية

أن التعامل مع النافذة الإسلامية في حالة عدم وجود بنوك إسلامية أفضل من التعامل مع بنك تقليدي بحيث [3]قدي يؤدي عدم التعامل مع النوافذ الإسلامية إلا في حالة الضرورة إلى حث البنوك التقليدية للتحول السريع والكامل إلى البنوك الإسلامية

[1]القرآن سورة البقرة الآية 173.

[2]القرآن الكريم سورة البقرة الآية 24.

[3]مصطفي إبراهيم، محمود مصطفي، مرجع سبق ذكره ص105.

المبحث الثالث: نتائج التحول الإسلامي.

تتعرض البنوك التقليدية الي عدة مخاطر وتحديات اثناء تحولها للعمل المصرفي الإسلامي وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث كمايلي :

المطلب الأول: التحديات التي تواجهها النوافذ الإسلامية

يمكن تصنيف التحديات كمايلي :

أولا :تحديات عمل النوافذ الإسلامية

واجه العمل المصرفي الإسلامي خلال المرحلة الماضية العديد من التحديات الصعبة التي كان لابد له من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها واستمرار ربحيتها وتحديات التي تورد أهمها فيما يلي:

أ- غياب النظام الرقابة المناسب لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي

عدم وضح أو وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والبنوك المركزية المنظمة للصناعة المصرفي والمراقبة عليها ففيما عدا حالات قليلة نجد أن البنوك المركزية لديها نظام واحد لتعامل مع البنوك العاملة في دولها دونتفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي الأثر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح نظاميا بالترخيص البنوك فيها بالتسمية نفسها مصارف إسلامية كما لا تتوفر لها الأدوات المقبولة الإسلامية لإستفادة من التسهيلات المصرفية التي تبيعها عادة إلى البنوك التقليدية وهو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع البنوك التقليدية.[1]

[1] سعيد بن سعد المرطان ، تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية المصاريف التقليدية، طبعة تمهيدية، المقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى 2005م، ص 12

ب- ضعف وندرة الموارد البشرية المؤهلة

أن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا القادم مستقبلاً والمصارف الإسلامية ليست إستثناء من ذلك فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيراً على مدى نجاحها في إستقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولاكن ايضاً من حيث صرف القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي فصحيح ان المصاريف الإسلامية لا تدخر جهداً في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير إلى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.

ت- ضعف إلمام المراجعيين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية

بينما يكون للنصح والتوجيه الشرعي الذي توفره هيات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دوراً حيويا لضمان سلامة التطبيق إلا أن ذلك يجب ألا ينفي أن المعرفة الجيدة لاعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الادوات والأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين الأسواق المالية الدولية، وهنا يأتي أهمية مدى كفاية وكفاءة الرقابة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي وليس الجانب الفقهي منها فقط، وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نظرا لحداثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر فمثل هذا القصور سيترك إطلالة على مسيرو وسلامة المصرف الإسلامي بصفة عامة.

ث- ضعف وعدم وجود أسواق مال المتطورة[1]

إن عدم وجود اسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية بمثل عائقاً كبيراً أمام المصارف الإسلامية الاستثمار أموالها في الاستثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول فالاستثمارات ذات طويلة الأجل يمكن أن تسبب في مشكلة سيولة لهذه المصارف إذا لم تمكن من تحويلها إلى أوراق يمكن تتحول بسيولة عند حاجة، ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يشكل تحديا كبيراً أما هذه المصارف حيث ان تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطاً ضروريا في المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين واستثمارها في المشاريع متوسطة وطويلة الأجل التي تحتاجها عملية تنمية الاقتصادي ة في الدول الإسلامية.

ج- البنك في توحيد المعايير المحاسبة

إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه المصارف الإسلامية يعتبر أمراً هماماً من الناحية العملية لضمان السلامة من نظم الرقابة الداخلية داخل البنك والرقابة الخارجية للبنوك المركزية، وعلى الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامية بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية والمؤسسات المالية الإسلامية وعلى الرغم من قيام مؤسسة النقد في دولة البحرين بتوير نظام محاسبي خاص بالمصاريف الإسلامية لتبني مثل هذا النظام الموحد والعمل بمقتضاه.

ح- صغر حجم المصاريف الإسلامية

لا شك أن صغر حجم المصاريف والوحدات للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لنومها والحد من كفائها التشغيلية فمن المعروف في الادبيات المصرفية ان هناك حد أدنى لحجم المصرف يتم بعده جني ثمار ما اصطلح على تسمية اقتصاديا بفورات

[1] سعيد بن سعد السرطان، مرجع سابق، ص 13.

الحجم وهي الوافرات التي تحدث أثارها الإيجابية على كفاءة التشغيل وبالتالي على مستوى ربحية المصرف ومن تم على قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة لتنمية موارده البشرية وتقنياته المصرفية وهما العنصران اللذان لا غنى عنهما للمصاريف الإسلامية لمواجه المنافسة القادمة من البنوك الأجنبية في ظل ما أصبح يعرف بنظام العولمة الجديد[1].

ثانيا : المعوقات عمل النوافذ الإسلامية

تتفاوت المعوقات عمل النوافذ الإسلامية بحسب الحالة من مصرف لآخر، كما أنها تتفاوت أيضا في درجة اهميتها.

فيما بين البنوك التي تختار مجرد افتتاح نوافذ اسلامية جديدة. وتلك التي تختار تحويل النوافذ التقليدية الى ننوافذ اسلامية خاصة اذا كان الهدف هو خدمة قطاع الافراد الذي يتطلب التوسع في شبكة هذه النوافذ :

أ- معوقات إدارية

عدم وضح الرؤية على مستوى البنك ككل التي تحدد خطط الإدار فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلاً الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب

المحدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه ما يؤدي بدوره إلى بروز السلبيات التالية:

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك
- ظهور إحتكاكت عملية تمتد لتشمل التنافس الغير بناء بين القائمتين على إدار الفرع بشقها الإسلامي والتقليدي

[1] سعد بن سعد السرطان، مرجع سابق، ص 14

- ضعف الإستعداد لدى إدارات البنوك الاخرى لمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها

ب- معوقات ذات صلة بالموارد البشرية

يعد العنصر البشري في المصرف بشكل عام أحد أهم العوامل نجاح المؤسسة والنوافذ الإسلامية في المصرف التقليدي حيث يحتاج إلى عنصر بشري مؤهل لتقديم خدمات مصرفية إسلامية متميزة وعلى إتبار العنصر البشري تم تكوينه في المصرف التقليديى فهذا يعد من أهم العوائق التي تواجه النافذة الإسلامية.

ت- معوقات ذات صلة بالنظم

تشير التجربة إلى أن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنب إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطي إنتباها كافيا لأمرين التاليين[1]:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي
- لتباطؤ أحيانا في تلبية إحتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد الإجراءات والضعف النسبي.

ث- معوقات ذات صلة بتطوير الأسواق

تجلت هذه المعوقات في الأمور التالية:

- محاولة خدمة جميع القطاعات والشرائح الوقية دون التركيز على قطاعات أو شرائح بعينها خاصة في تلك المصارف التي غستهدفت خدمة القطاع الافراد في أسواقها.
- التزايد المستمر لحدة المنافسة خاصة من المصارف الأجنبية الكبيرة.

[1] سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق ،ص15.

- صعوبة الدعاية والإعلان المباشر عن المنتجات الإسلامية أحياناً.

المطلب الثاني: معوقات تحول المصارف الإسلامية للعمل المصرفي الإسلامي

تواجه البنوك التقليدية في التحول العمل المصرفي الإسلامي بعض المعوقات التي تطرحها كالتالي:

أولا : معوقات الداخلية المتعلقة بالعمل المؤسسي ذاته

ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامي، لاسيما المتعلقة بالمعاملات الشرعية.

1-عدم التزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب إتباعها، حيث يعدها بعض العاملين في المصارف الإسلامية شكلية.

2-رغبة بعض العاملين في المصارف الإسلامي وبعض المتعاملين معها في سرعة انجاز المعاملة في اقل وقت ممكن، ولو على حساب الضوابط الشرعية والتزام بالتسلسل الإجراءات.

بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية يسعون للتعامل معها، لا لتحسب المعاملات الربوية مع البنوك التقليدية بل محض بغية الحصول على السلعة أو النقد بأي وسيلة.[1]

3-قلة خبر المضاربين والمشاركين للمتعاملين مع المصارف الإسلامية لأعمال وأنشطة الاستثمارية، فضلا عن الانحدار الأخلاقي المتعلقة بالأمانة والسلوك القويم.

4-ضعف نظم المراجعة والرقابة الداخلية والمالية على المعاملات المصارف السلامية حتى باتت الأخطاء والمخالفات جزاء من إجراءات العمل.

[1] - سفيان المومية، العزيز بن علي التحول الحزني الى مصرف اسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية ، مجلة الأكاديمية ، الدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم علوم الاقتصادية والقانونية العدد 18 2017 ، ص 60

5-ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف وتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية [1]

1-المعوقات المتعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات الإسلامية

1-عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال الاقتصادي والمالي.

2-المشكلات الإدارية وإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بالتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

3- مشكلات المنظمة القانونية والقضائية، بداء من ضعف التشريعات الاقتصادي ة، وتأخر فصل في القضايا لاسيما المالية منها وضعف مستوى معاونين من الخبراء المختصين للبحث المسائل الفنية والحسابية.

5-الأعباء المالية الملاقاة على عاتق المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية[2].

المطلب الثالث: سبل معالجة التحديات التي تواجه البنوك التقليدية

بالرغم من الصعوبات التيقد تواجه البنوك التقليدية إلا أنه وجد جهود جماعية لدعم مسيرة الصيرفة الإسلامية، ذلك من خلال إيجاد حلول وبدائل ملائمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، في هذا المطلب عرض لأهم الحلول وتقديم الرؤى والأفكار لمعالجة التحديات التي تواجهها البنوك التقليدية اثناء تبنيها لصيغ التمويل الإسلامي.

[1] - مريم سياحي، متطلبات، النهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 121 122 .

[2]

أولا: التعامل مع البنوك : ويتم ذلك كما يلي[1] :

تعديل طريقة التعامل مع البنك المركزي: سواء في مجال الإبداع أو في الحصول على السيولة أو غير ذلك، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومثال البدائل المقترحة للاحتياط القانوني:

– إبداع بعض المستندات المتعلقة بالمدينين ضمانا بدلا من تجميد أرصدة نقدية؛

– إجراء تمويلات إسلامية (اجراء تمويلات حكومية شرعية)؛

– فتح حسابات جارية بدون فائدة أو إصدار صكوك إسلامية؛

– تصحيح التعامل مع البنوك التقليدية على أساس عدم التعامل بالربا واستخدام الصيغ المقبولة شرعا؛

التوسع في التعامل مع المؤسسات المالية يفتح حسابات جارية واستثمارية فيما بينها وفي مجال التحويلات والتمويل ا مجمع.

ثانيا: معالجة الحقوق غير المشروعة

- **حقوق المساهمين:**

إذا قرر البنك أن يتجه للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فلا يجب على الملاك التخلص من الفوائد والإيرادات المحرمة التي حصل عليها البنك قبل اتخاذ القرار، بالتدخل في ملك المساهمين وتصير جزء من حقوقهم، ذلك للأدلة التالية[2]:

– منع الربا في عقود البنك بعد التحول وبطلان العقود والعفو عما قبضه البنك من القوائد ودخل ذلك في ملك المساهمين قبل قرار التحول؛

–تبني هذا الاتجاه بعض الدول الإسلامية التي أسلمت نظامها المصرفي بأكملها لنظام إسلامي وعفت عن الربا المقبوض في ميزانيات البنوك المحولة وتم إضافته إلى حقوق المساهمين بعد التحول.

[1] التحدي عبد الرحمان، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010، ص 65.
[2] احسن سعينان خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة،، الطبعة ،2 دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.

- **معالجة القروض بفائدة:** التي منحها البنك لعملائه قبل تاريخ اتخاذ قرار التوجه حيث يمكن أن تتم معالجتها وفق ثلاث لطرق[1].

- ليس لبنك في ظل القوانين النافذة أن يجبر المقترض على أداء دين القرض قبل أجله؛
- يجب على البنك ان يعرض تسوية على المدين المفترض (صيغ تمويل إسلامية) يستقطبها الدين والفوائد المتأخرة حتى تاريخ التسوية؛
- إذا رفض المتعامل التسوية التي اقترحها البنك لسداد ديون فإن الدين يبقى بحكم القانون النهاية المدة وفي هذه الحالة يمكن للبنك أن يتقاضي فوائد القرض شرط أن يدفع منها فوائد الودائع التي يلتزم البنك بإبقائها بناءا على رغبة أصاحبها مع التصدق بالرصيد الله منها.

- **الإعداد المناسب للكوادر البشرية:**

يعد توفر العنصر البشري المناسب جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناءا من ذلك، ويتم الإعداد والتأهيل عن طريق التدريب الذي أخذ أشكالا متعددة كالتالي [2]:

- **البرامج التدريبية الداخلية:** تتم عن طريق:

* الاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الإدارة ومراكز التدريب التابعة للبنك.

* الاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة؛

- **البرامج التدريبية الخارجية:** يتم ذلك عن طريق:

* إرسال المتدربين الى مراكز تدريب خارجية؛

* إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.

[2] لطفي محمد السرحي، مرجع سابق، ص 24

المبحث الرابع: تجارب عربية رائدة في التحول المصرفي الإسلامي

نجحت الكثير من البنوك العربية في تبني معاملات الصيرفة الإسلامية وخصوصا في بلدان الخليج العربي، وتعددت الأشكال في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ومن خلال هذا المبحث سيتم تناول ثلاث تجارب بنوك عربية تحولت الممارسة الصيرفة الإسلامية، حيث تم اختيارها لتنوع مداخل تحولها.

المطلب الأول: تجربة النافذة الإسلامية لبنك المشرق الإماراتي

عملت العديد من البوك التجارية في الإمارات العربية المتحدة على التحول للصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ تقدم الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن بين هذه البنوك بنك المشرق الإماراتي الذي قام بفتح نوافذ مصرفية إسلامية. وسيتم التطرق لهذه التجربة من خلال هذا المطلب وذلك بتقديم عام للبنك ثم التعرف على مراحل التحول وتطور هذه المنتجات

أولا: تقديم بنك المشرق الإماراتي

بعد بنك المشرق أحد أبرز المؤسسات المالية الوطنية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. أسسته مجموعة الغزير عام 1967 في إمارة دبي[1]. وقد بدأ بنك المشرق نشاطه في ماي 1967 برأسمال قدر – 6.7 مليون درهم إماراتي [2]ليصبح أكبر بنوك القطاع الخاص في الإمارات، ومع أكثر من 50 عاماً من الخبرة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، يحظى بنك المشرق اليوم بمكانة مرموقة ويعتبر أحد البنوك الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد ويمتلك بنك المشرق العديد من الشركات التابعة حيث يقدم كل منها احتياجات محددة لكل عميل، وتتمثل شركات مجموعة المشرق كالتالي [3]:

- المشرق الإسلامي وهي الذراع المصرفية الإسلامية لبنك المشرق؛

[1] موقع بنك الشرق الالكتروني tps www mashreghnk cat، تاريخ الاطلاع: 22/08/2021.
[2] التقرير السنوي لبنك المشرق الإمارات ، لسنة 2007، من 3..
[3] شركات مجموعة المشرق من الموقع الالكتروني، https:/Aww.mashreghnik.com an UAE about us Our company mashret ronan-companies، تاريخ الاطلاع: 08/11/2021 129.

- المشرق للأوراق المالية وهي ممثل بنك المشرق في سوق الأوراق المالية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
- المشرق كابيتال والتي تقدم حلول استثمارية شاملة
- شروق كومودينيز تريدنج وهي مملوكة بالكامل لبنك المشرق وتأسست في مركز دبي كومودينيز المتعددة.
- شركة عمان للتأمين هي شركة تابعة لبنك المشرق وإحدى شركات التأمين الرائدة في الإمارات العربية المتحدة ولها حضور قوي في كل إمارة؛
- مايند سكيب هي شركية فرعية وتدير الشركة بتكنولوجيا متطورة وتقدم حلول ذات قيمة مضافة للعملاء
- مكاسب هي شركة فرعية تجعل من صناديق الاستثمار والخدمات الخيار الأفضل للمستثمرين؛
- إنجاز وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لبنك المشرق؛
- أصول وهي شركة مساهمة خاصة تقدم خدمات التمويل العام بما في ذلك القروض الشخصية وقروض السيارات

يعمل بنك المشرق كمؤسسة مصرفية عالمية متكاملة، حيث يقدم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية لمجموعة واسعة من شرائح العملاء في قطاع الشركات والأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة، وله حضور إقليمي قوي في قطر والبحرين والكويت ومصر كما أن لبنك المشرق مكاتب تمثيلية في المراكز المالية الدولية الكبرى مثل لندن ونيويورك وهونغ كونغ ومومباي.[1]

ثانيا: مراحل تقديم بنك المشرق للصيرفة الإسلامية.

مرت عملية فتح نوافذ مصرفية إسلامية ببنك المشرق الإماراتي بعدة مراحل، يمكن ذكرها كالتالي:

[1] -موقع بنك المشرق الالكترون: https://www.mashregbank com ar UAE about-ES تاريخ الاطلاع: 22./08/2021.

1. مرحلة دخول مجال الصيرفة الإسلامية سنة 2006

شكل الدخول إلى قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كمحال مستقل للأعمال جزءا من إستراتيجية بنك المشرق منذ عدة سنوات وقد تمكن البنك خلال سنة 2006 من تجسيد طموحاته من خلال إطلاق قسم منفصل للأعمال المصرفية الإسلامية، حيث اعتمد البنك إستراتيجية ثنائية المحاور شملت تأسيس شركة منفصلة برأسمال مدفوع 500 مليون درهم، وهي شركة البدر للتمويل الإسلامي والحائزة على ترخيص من قبل البنك المركزي الإماراتي، إلى جانب إطلاق منتجات مصرفية إسلامية تحمل اسم العلامة التجارية (البدر) من خلال نافذة مالية منفصلة ضمن بنك المشرق. وقد أطلقت كلتا المبادرتين خلال عام 2006، وافتتحت شركة البدر للتمويل الإسلامي فرعها الأول في شهر ديسمبر[1].

وقد حرص البنك على أن تكون الميزانية العمومية للتمويل الإسلامي والإيرادات والمصاريف منفصلة بشكل كامل من تلك الخاصة بالخدمات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى وجود مجلس شرعي يعمل على اعتماد مختلف المنتجات والخدمات الإسلامية، وكذا الإشراف على ضمان توافق جميع السياسات والإجراءات مع الشريعة الإسلامية، حيث تمكن بنك المشرق الإماراتي خلال السنة الأولى للأعمال المصرفية الإسلامية من بناء موجودات تصل قيمتها الإجمالية إلى 827 مليون درهم تقابلها مطلوبات بقيمة 750 مليون درهم.

2. مرحلة نمو وتطور الأعمال المصرفية الإسلامية ببنك المشرق

استمر بنك المشرق في تقديم المنتجات الإسلامية عبر "بدر" "الإسلامي لتحقيق هدفين مؤسسين تمثلا في فتح أسواق جديدة وتوفير خيار إسلامي لزبائن المشرق، حيث ضاعف البنك قاعدة زبائنه في قطاع الخدمات المصرفية الاستهلاكية أكثر من ثلاث مرات عام 2008 وكان أكثر من 70% منهم من العملاء الجدد في مجموعة المشرق. وجاءت 15% من عائدات الخدمات المصرفية المؤسسية من عملاء المشرق ممن اختاروا الحلول الإسلامية.

[1] -التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي ، سنة 2006، من 10.

وقد فاز البنك يحق إصدار أول صكوك استشارية بقيمة 1.1 مليار درهم إماراتي، كما استحوذ على حصة 30% من أسواق دبي في مجال الحسابات الوقفية[1].

تلبية للطلب المتزايد على الأدوات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، قام بنك المشرق في سنة 2009 بإطلاق صندوق بدر الإسلامي للدخل في شركة بدر الإسلامي (وحدة الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك المشرق)، ويعتبر الصندوق الجديد واحداً من أول صناديق الدخل الثابت الإسلامية على المستوى الإقليمي وتتم كافة استثمارات هذا الصندوق بموافقة هيئة الرقابة الشرعية لبدر الإسلامي، وهدف الصندوق تحقيق عوائد طويلة المدى.

3. مرحلة فتح نافذة مصرفية إسلامية:

بعد النجاح الذي حققه بدر الإسلامي والتزايد المستمر في الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، قررت إدارة بنك المشرق في الربع الثاني من سنة 2010، التحول للعمل البنك الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية، وذلك عن طريق إنشاء قسم أو إدارة خاصة بتقديم الخدمات والمنتجات البنكية الإسلامية عبر 58 من فروعها التجارية تعمل بشكل مستقل عن البنك الرئيسي وتخضع لرقابة هيئة شرعية وذلك تحت اسم "المشرق الإسلامي"[2].

وقد قام البنك قبل افتتاح النافذة الإسلامية باختيار مجموعة من الموظفين وإخضاعهم البرامج تدريبية عالية المستوى بمجال الخدمات المصرفية الإسلامية تؤهلهم للارتقاء بخدمة العملاء إلى أفضل المستويات؛ كما قام البنك بإنشاء هيئة رقابة شرعية والتعاون مع مدققين خارجيين لضمان امتثال كافة المعاملات المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا: المنتجات والخدمات المصرفية في المشرق الإسلامي

تكمن عمليات الصيرفة الإسلامية لبنك المشرق الإماراتي في المنتجات والخدمات التالية:

[1] التقرير السنوي لبنك المشرق ،لسنة 2008، ص10

[2] سفيان عمومية، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية للتحول للمصرفة الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، ص129

1- **الحسابات المصرفية الإسلامية:** يوفر المشرق الإسلامي مجموعة من الحسابات مباشرة ومرحة ومثمرة تأتي استكمالا لمجموعة واسعة من المزايا للعمليات المصرفية اليومية الموافقة للشريعة الإسلامية والتي تلبي تطلعات المتعاملين وهي: الحساب الجاري، حساب توفير المضاربة حساب إيزي سيفر الحساب الجاري ،الذهبي حساب استثمار المضاربة محدد المدة وكذا حساب وكالة الودائع.

2- **التمويلات الإسلامية:** يقدم المشرق الإسلامي حلولا تمويلية إسلامية في مجالات الحياة المختلفة، كتحديد المنازل والتخطيط المالي، المصاريف المدرسية أو الاحتياجات الطارئة للأموال ويعتمد في التمويل على الصيغ الإسلامية كالمرابحة والإجارة وأدوات استثمارية إسلامية كالمضاربة والمشاركة والوكالة.

3- **صرف العملات الأجنبية والتحويلات المالية الدولية:** يوفر البنك للزبائن مجموعة من الخدمات كالحصول على حسابات بالعملات الأجنبية الرئيسية على المستوى العالمي وكذا الصرف النقدي لها، إجراء تحويلات سويفت إجراء التحويل السريع إلى بنوك الهند وباكستان، حيث يتم تحويل الأموال خلال 60 دقيقة بدون رسوم وبأسعار صرف منافسة مع إمكانية الوصول إلى كافة البنوك.

4-**التكافل:** تقدم النافذة الإسلامية المشرق الإسلامي" مجموعة من الحلول التكافلية المعتمدة بالشراكة مع الشركة الإسلامية العربية للتأمين "سلامة"، والتي تحقق عوائد وتمكن العملاء من الحصول على مجموعة متكاملة من خطط المدخرات والمصممة لتلبية الأهداف المالية على المدى المتوسط والطويل

5- **البطاقات الائتمانية:** يوفر المشرق الإسلامي للعملاء نوعين من البطاقات الائتمانية هما بطاقة سوليتير الائتمانية والبطاقة البلاتينية الائتمانية، وتستند كلا البطاقتين إلى مفهوم التورق الموافق للشريعة الإسلامية، حيث تمكن حاملها من الحصول على الكثير من المزايا وتسهيل العمليات التجارية اليومية. وللتعرف على التطور المالي للمنتجات والخدمات الإسلامية

تم إعداد جدول يوضح نمو حجم التمويلات والأدوات الاستثمارية الإسلامية، بالإضافة إلى الودائع والإيرادات الإسلامية المحققة في النافذة الإسلامية لبنك المشرق، ويظهر كالتالي:

الجدول رقم (3-2): تطور المؤشرات المالية للنافذة الإسلامية لبنك المشرق الإماراتي.

ألف درهم

السنوات	تمويل إسلامي وأدوات استثمارية	ودائع إسلامية	إيرادات إسلامية
2006	829014	747890	32052
2007	2345269	2153198	81507
2008	6600704	3042027	228889
2009	5571693	2761019	328092
2010	5290904	4488815	277103
2011	5028547	5239863	252762
2012	5224028	5021915	242654
2013	6150796	4445031	262826
2014	5799094	5182766	242692
2015	6610606	8391490	258293
2016	7565063	7093383	347555
2017	9339467	6680874	406676
2018	12916255	10696707	570568
2019	14456757	14529261	753645

المصدر: من إعداد االطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك المشرق الإماراتي.

يظهر من معطيات الجدول أعلاه أن حجم التمويلات الإسلامية والممثلة في المرابحة والإجارة بالإضافة إلى الأدوات الاستثمارية والمتمثلة في المضاربة والمشاركة والوكالة، قد عرفت تغيرات عدة خلال الفترة 2006- 2019، حيث بلغت أكثر من 6 مليار درهم في سنة 2008، ثم

شهدت تراجعا إلى غاية سنة 2011 بأكثر من مليار درهم وخلال السنوات الأربعة الأخيرة سجلت نموا مستمرا حيث بلغت قيمتها أكثر من 14 مليار درهم إماراتي.

نفس الحال بالنسبة لحجم كل من الودائع والإيرادات الإسلامية في النافذة، فقد شهدت عدة تطورات ونموا مستمرا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم الودائع الإسلامية أكثر من 14.5 مليار درهم أما الإيرادات فقد حققت النافذة الإسلامية 753.645 ألف درهم إماراتي سنة 2019 الأمر الذي يعكس نجاح المشرق في تقديمه للصيرفة الإسلامية

المطلب الثاني: تجربة الفروع الإسلامية للبنك الأهلي السعودي[1].

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تجربة البنك الأهلي السعودي في التحول للصيرفة الإسلامية، والتي تعتبر من أهم التحارب العربية الرائدة، حيث يعمل البنك على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال فروع إسلامية وذلك تدرجا للتحول كليا لمصرف إسلامي

أولا: تقديم البنك الأهلي السعودي

يعتبر البنك الأهلي السعودي امتداد لبنكين عريقين البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية)، والبنك الأهلي التجاري من أعرق البنوك السعودية، وهو أول بنك سعودي النشأة، حيث بدأ نشاطه بتاريخ 26 ديسمبر 1953، كشراكة عامة نتاجاً لدمج أكبر مصارف العملات بالمملكة السعودية، وهما شركة صالح وعبد العزيز كعكي وشركة سالم بن محفوظ واتحدت الشركتان لتكونا أول بنك سعودي مسجل قانونياً. وفي سنة 1997 تحول البنك الأهلي التجاري إلى شركة مساهمة، وفي سنة 1999 تم تقسيم الأسهم بين المؤسسات الحكومية متمثلة في صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى جانب عدد من المستثمرين السعوديين.

أما مجموعة سامبا المالية فهي مؤسسة سعودية رائدة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، حيث شهد عام 1955 افتتاح أول فرع للمجموعة تحت مسمى سيتي بنك، وفي عام 1980

[1] البنك الاهلي السعودي ، الموقع الرسمي https://www.alahli.com/ar-as/about-us/pages/default.aspx، تاريخ الاطلاع :2021/08/16.

تحول سيتي بنك في المملكة العربية السعودية إلى بنك تملكه أغلبية سعودية وأصبح يعرف بالبنك السعودي الأمريكي. وقد تم دمج البنك السعودي المتحد مع مجموعة سامبا المالية في عام 1999، ونتج عن ذلك تكوين إحدى أكبر المؤسسات المالية في الشرق الأوسط، وفي عام 2003 تحول بنك سامبا إلى الإدارة المحلية الكاملة وتم تغيير اسم البنك إلى مجموعة سامبا المالية.

ثانيا: التحول إلى الصيرفة الإسلامية في البنك الأهلي السعودي.

اعتمد البنك الأهلي التجاري منهج التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية، تفاديا لأي صعوبات قد تواجه عملية التحول، حيث مرت التجربة بالمراحل التالية :

1-نشأة فكرة تقديم الصيرفة الإسلامية:

ترجع فكرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك الأهلي التجاري إلى بداية الثمانينات حيث كان هناك اقتراح تم دراسته في البنك، لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية باعتبارها وسيلة جذب للودائع، إلا أن الاقتراح لم يلق قبولا لعدم وضوح واستكمال الجوانب الشرعية لهذا العمل آنذاك. وظلت إدارة البنك تتابع التطبيقات المصرفية الإسلامية وتشارك في الندوات والمؤتمرات التي تعقد حول المصارف الإسلامية ومتطلبات عملها، وبات إدخال وتطوير العمل المصرفي الإسلامي هاجسا عمليا لإدارة البنك.[1]

وفي سنة 1987 تم إنشاء أول صندوق استثماري وفق الضوابط الإسلامية هو "صندوق المتاجرة العالمية في السلع"، حيث يقوم هذا الصندوق بالاستثمار في تجارة السلع وفق صيغة المرابحة في الصفقات الدولية قصيرة الأجل ذات النوعية الممتازة ماعدا الذهب والفضة والعملات.

[1] سعيد بن سعد المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الاهلي التجاري السعودي، كتاب المنتدى الاول للاقتصاد الاسلامي ، الديوان الاميري ، الكويت، 1999، ص13.

2-مرحلة إنشاء الفروع الإسلامية:

تم إنشاء أول فرع إسلامي فرع شارع حائل بجده بقرض شخصي من المدير العام للبنك سنة 1990، وقد أدى النجاح الذي حققه الفرع قناعة لدى إدارة البنك بضرورة إنشاء إدارة مستقلة يسند لها تنمية وتطوير العمل المصرفي الإسلامي، وفي سنة 1992 تم إنشاء إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية لتشرف بدورها على إنشاء وتحويل الفروع إلى العمل المصرفي الإسلامي، وأسند إليها تحويل 26 فرعا كمرحلة أولى، وتم منحها الاستقلال المالي والإداري عن بقية إدارات وفروع البنك. وفي سنة 1995 وصل عدد الفروع التي تقدم الخدمات الإسلامية إلى 34 فرعا ليرتفع بذلك ودائع العملاء بهذه الفروع بحوالي 15%.

3- مرحلة تعيين هيئة الرقابة الشرعية:

تم سنة 1996 تعيين هيئة للرقابة الشرعية تضم ثلاثة علماء من فقهاء الشريعة والاقتصاد الإسلامي، وفي سنة 1999 تم تعيين مراقب شرعي يشرف على أداء إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية وعلى الفروع التي تم تحويلها للصيرفة الإسلامية للتأكد من التزامها بقرارات الهيئة الشرعية، حيث تم تكوين وحدة للرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي لتعمل تحت إشراف المراقب الشرعي لتعاون الهيئة الشرعية على تأدية وظيفتها، ولتكون حلقة الوصل بين الهيئة الشرعية والإدارات والأجهزة التنفيذية داخل البنك

4-مرحلة التوسع في تقديم الصيرفة الإسلامية:

مع نهاية سنة 2002 وصل عدد الفروع التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى 72 فرعا وذلك بتحويل كل فروع مناطق القصيم ومكة المكرمة والمدينة المنورة للعمل المصرفي الإسلامي، كما تم السماح للفروع التقليدية بتقدم المنتجات المصرفية الإسلامية بعد الحصول على موافقة الهيئة الشرعية على تقديم المنتجات المصرفية المحافظ الإسلامية بكل فروع البنك كمرحلة تمهيدية لتحويل كل الفروع للعمل المصرفي الإسلامي، كما تم بيع الإسلامية من خلال الفروع التقليدية لأن ذلك يعتبر وظيفة مبيعات ولكن حتى ذلك يتم عبر موظفين يتعاملون

بالكامل مع معايير مجلس الشريعة. وقام البنك الأهلي أيضا بتأسيس خزينة إسلامية منفصلة لعمليات الأعمال المصرفية الإسلامية للتأكد من عدم خلط المحافظ الإسلامية مع التقليدية[1]. حيث حقق البنك الأهلي مستوى عال في الالتزام الشرعي وتحقيق المعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية في مختلف أعمال البنك وأقسامه وإداراته. وقد اتخذ البنك إجراءات إضافية لتحقيق مزيد من النمو في الصيرفة الإسلامية في البنك كإعطاء الأولوية للمنتجات الإسلامية وبناء ودعم الأنظمة بالبنك الخاصة بالصيرفة الإسلامية ومشاريع التطوير والتنفيذ، وكذلك رفع نسبة الوعي بالصيرفة الإسلامية عن طريق نشر الرسائل التوعوية الشهرية لموظفيه وكذلك عقد الملتقيات والندوات وطرح الإشكالات والحلول التي تعترض نمو الصيرفة الإسلامية بشكل عام واستحداث منتجاتها وخدماتها بشكل خاص.

تجدر الإشارة إلى أن كافة فروع البنك الأهلي تعمل وفقاً للضوابط الشرعية بصورة كاملة منذ عام 2007. ويستمر البنك في اتخاذ إجراءاته لمزيد من التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، ويشمل ذلك التنسيق بين الإدارة الشرعية ومجموعات الأعمال المختلفة بالبنك لإيجاد بدائل إسلامية لما تبقى من المنتجات التقليدية، والتطوير المنتجات الإسلامية الحالية لتغطي شريحة أوسع من العملاء تلبية لرغباتهم واحتياجاتهم[2].

ثالثا: المنتجات الإسلامية في البنك الأهلي السعودي.

يقدم البنك الأهلي السعودي لعملائه إلى جانب المنتجات المصرفية التقليدية مجموعة المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة، والتي يتم إجازتها والاشراف عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، ويتم معالجة المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة باستخدام المعايير الدولية للتقارير المالية ووفقا للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة، ويمكن عرض أهمها كالتالي[3]:

[1] البنك الأهلى السعودي: سيطرة كاملة في تنفيذ الأعمال المصرفية الإسلامية مقابلة صحفية مع رئيس قسم الأعمال المصرفية الإسلامية ببنك الأهلي، محملة الشرق الأوسط العدد 8649، 03/08/2002، على الموقع -https:archne (enwsat come hetails.asp?issuero YourDIU :116267-article&8435 تاريخ الإطلاع .2021/08/26 .

[2] التقرير السنوي للبنك الأهلي التجاري لسنة 2020، ص.

[3] التقرير السنوي للبنك الأهلي التجاري لسنة 2019، ص 124.

1- منتجات ودائع متوافقة مع أحكام الشريعة

يقدم البنك منتجات الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بغرض استقطاب الأموال من العملاء وتنميتها والذي تمت إجازته من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وهي كالتالي:

أ- الخيرات: هو منتج مبني على مرابحة السلع متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يقوم البنك بصفته وكيلا عن العميل بشراء سلع بموجب المبالغ المستلمة من العميل ثم بيعها لنفسه على أساس المرابحة بثمن متفق عليه بين الطرفين لاستحقاق آجل، هذا المنتج باعتباره موجها للأفراد فإنه يمكنهم من اختيار المبالغ والعملات وأجال الاستثمار، بما أن البنك يعتبر المشتري للسلع من العميل، سيكون البنك مسئولا عن سداد رأس المال المقدم من العميل بالإضافة إلى الأرباح.

ب- الخيرات المركبة: هذا المنتج عبارة عن منتج ودائع معزز يوفر بديلا للودائع المركبة متوافقا مع أحكام الشريعة، ويتضمن إبداع الخيرات مع الوعد بإبرام معاملة مرابحة ثانوية لصالح العميل حيث يتم ربط الربح مؤشر محدد مسبقاً، وتكون هذه رؤوس أموال محمية حتى نسبة معينة.

2- منتجات تمويلية واستثمارية إسلامية

يعمل البنك الأهلي السعودي على تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات ذات الطابع التمويلي وأخرى للاستثمار والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم . هذه المنتجات المرابحة التيسير الأهلي وفق صيغة التورق؛ الإجارة مع الوعد بالتمليك الاستصناع وكذا المضاربة

3-التطور المالي للمنتجات الإسلامية في البنك الأهلي السعودي

يحقق البنك الأهلي السعودي نتائج جيدة من خلال تقديم المنتجات الإسلامية في كل فروعه، ويعمل على ابتكار حلول مالية إسلامية تمويلية واستثمارية وتطويرها. ويمكن توضيح أهم التطورات المالية في المنتجات الإسلامية للبنك من سنة 2014 إلى غاية 2020 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-03) الأداء المالي الإسلامي لبنك الأهلي التجاري (2014-2020).

السنة	الاصول الاسلامية من اجمالي اصول البنك%	مطلوبات اسلامية من اجمالي مطلوبات البنك%	تمويلات اسلاميةمن اجمالي تمويلات البنك%	الدخل التشغيلي من مجمل دخل البنك%	الصكوك الاسلامية من اجمالي الصكوك المطروحة%
2014	67	92	78	73	68
2015	66	79	82	77	64
2016	73	78	82	76	68
2017	74	81	85	80	64
2018	77	79	84	81	61
2019	77	77	85	82	63
2020	79	85	87	77	62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الأهلي التجاري للسنوات 2014-2020

الملاحظ من الجدول أعلاه والذي يوضح نسبة أهم المؤشرات المالية الإسلامية لبنك الأهلي التجاري من إجمالي أعمال البنك، أن العمل المصرفي الإسلامي يمثل غالبية أعمال وأنشطة البنك، إذ تفوق نسبته 70% . محمل الأنشطة، حيث بلغت نسبة التمويل الإسلامي من إجمالي تمويل البنك 87% سنة 2020، بالإضافة بلوغ نسبة المطلوبات الإسلامية من إجمالي المطلوبات 85% الأمر الذي يعكس نجاح البنك الأهلي السعودي في التدرج للتحول المصرف إسلامي كامل

المطلب الثالث: تجربة تحول بنك الكويت الدولي لمصرف إسلامي.

بنك الكويت الدولي هو أول بنك تقليدي كويتي يتحول إلى مصرف إسلامي، وذلك بعد صدور قوانين من البنك المركزي تنظم إجراءات التحول للصيرفة الإسلامية بالكويت ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على مراحل هذا التحول وتقييمها.

أولا: لمحة عن بنك الكويت الدولي.

بنك الكويت الدولي هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في دولة الكويت في 13 ماي 1973ء كبنك متخصص ويخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وقد تأسس البنك تحت اسم "البنك العقاري الكويتي" وبرأس مال قدره خمسة ملايين دينار كويتي[1].

في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين بتاريخ 25/12/2006 تم من خلالها تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف وتغيير اسمه من البنك العقاري الكويتي" إلى "بنك الكويت الدولي" وتصبح كل أعماله المصرفية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.[2]**ثانيا: مراحل تحول البنك العقاري الكويتي لمصرف إسلامي.**

اعتمد البنك العقاري الكويتي بنك الكويت الدولي (حاليا في التحول للصيرفة الإسلامية مدخل التحول الكلي، أي قرر التحول دفعة واحدة لمصرف إسلامي، وقد سبق عملية التحول إعداد مشروع لكل ما يتطلبه التحول، وبناءا على ذلك يمكن التعرف على مراحل هذه العملية كالتالي:

1- **تقديم مشروع التحول للبنك المركزي:** أصدر البنك المركزي الكويتي القانون رقم 30 لسنة 2003 تنظيميا لأنشطة المصارف الإسلامية وتنظيم عملية تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، حيث يفرض البنات المركزي على البنوك التقليدية الراغبة في ممارسة الصيرفة الإسلامية التحول كليا، ويرفض تماما فتح نوافذ خاصة أو فروع إسلامية، حيث اشترط القانون الكويتي على البنوك التقليدية الراغبة في التحول للصيرفة الإسلامية شروطا

[1] التقرير السنوي لبنك الكويت الدولي له ، 2020،ص99.

[2] صبرينة بوطية، مساهمة الهندسة المالية في تحول البنوك الربوية إلى البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 271.

ومن أهم هذه الشروط: دراسة الجدوى من التحول وضع الخطة والعمل عليها؛ الترويج لها إعلاميا ، هيئة رقابة شرعية؛ وكذا تعديل النظام الأساسي للمصرف [1] .

وبناءا على هذا القانون قام البنك العقاري الكويتي بتقديم طلب إلى بنك الكويت المركزي بشأن التحول إلى مصرف إسلامي، بعد موافقة الجمعية العمومية على بتعديل أعمال البنك المصرفية بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي، وإرساله إلى بنك الكويت المركزي، ومن أهم العوامل التي أدت إلى نشوء الفكرة التالي[2]:

- محدودية نشاط البنك العقاري الكويتي بالرغم من وجود فرص متاحة استفادت منها البنوك الأخرى
- قناعة الملاك الرئيسيين بأهمية السوق المالية الإسلامية ومستقبلها؛
- ارتفاع حجم الطلب على الخدمات المالية الإسلامية وقلة المعروض منه محليا؛
- حاجة الشركات المالية الإسلامية إلى وجود بنك إسلامي آخر لدعم نشاطها؛
- مواكبة التوجه العالمي في مجال البنوك الشاملة والخروج من نطاق البنات المتخصص.

2- مرحلة الإعداد والتحضير لعملية التحول: حصل البنك الكويتي العقاري على موافقة بنك الكويت المركزي على طلب البنك العقاري الكويتي بالتحول للصيرفة الإسلامية وذلك خلال سنة 2004، مع وجوب التزامه باستيفاء متطلبات الخطة التحولية والمخطط الزمني له، وعدم ممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية من طرفه إلى غاية تسجيله ضمن قائمة المصارف الإسلامية. وفي سنة 2005 تمت الموافقة من قبل بنك الكويت المركزي على تمديد فترة صلاحية التحول لحين استيفاء كل متطلبات التحول.

3- مرحلة تحول البنك لبنك إسلامي: تم شطب البنك العقاري الكويتي من سجل البنوك التقليدية وتسميته "بنك الكويت الدولي" في سجل المصارف الإسلامية بأمر من البنك المركزي الكويتي بتاريخ 17/06/2007 ، وبناء على هذا بدأ بنك الكويت الدولي بممارسة أنشطته وأعماله المصرفية الإسلامية كمصرف إسلامي مع وجود هيئة شرعية تشرف عليها.

[1] خالد أحمد على محمود ، الخدمات المصرفية في الدولة الإسلامية ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2019، ص 228.
[2] سالم محمد البيانون، البدائل المشروعة وأهميتها في نجاح الدعوة الإسلامية ، دار اقرأ للنشر والتوزيع، الكويت 2006، ص 145 . .

وعليه أصبحت كل أعمال وأنشطة بنك الكويت الدولي موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الخدمات المصرفية كقبول الودائع التمويل والاستثمارة البيع بالمرابحة للسيارات والعقارات وغيرها من السلع الإجارة المنتهية بالتمليك؛ الاستصناع والتورق؛ خدمات الخزينة وإصدار الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان؛ وكذا الخدمات المصرفية العامة كالبطاقات الائتمانية وخدمة إدارة الممتلكات.

ثالثا: تطور الإيرادات المالية في بنك الكويت الدولي.

يعمل بنك الكويت الدولي منذ تحوله لمصرف إسلامي على تمويل الأفراد والمؤسسات بصيغ وخدمات إسلامية، حيث يوفر صيغة التمويل بالمرابحة لاقتناء السيارات والمواد الإنشائية والسلع الاستهلاكية؛ ويوفر بصيغة الإجارة تمويلات للعقارات؛ بالإضافة إلى الاستثمار في العديد من القطاعات وكذا التمويل الطبي. ويمكن من خلال الجدول الموالي إظهار إيرادات بعض هذه الصيغ كالتالي:

الجدول رقم (3- 4) إيرادات منتجات تمويلية واستثمارية لبنك الكويت الدولي.

السنة	إيرادات مرابحة (ألف دينار كويتي)	إيرادات إجارة (ألف ينار كويتي)	إيرادات استثمارات (ألف دينار كويتي)
2007	27695	1963	2144
2008	63673	15267	11021
2009	37735	13294	2430
2010	33766	8787	1614
2011	34239	8817	3536
2012	36016	7848	3444
2013	42684	8332	4674
2014	25423	9616	4301
2015	27346	10781	5393

2016	26869	11874	2666
2017	28845	11174	4469
2018	33764	13368	1571

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي.

يظهر من الجدول أعلاه لإيرادات بنك الكويت الدولي من مرابحات واستثمارات وكذا إيرادات الإجارة في الفترة (2007-2018) أن البنك يحقق نموا في هذه الصيغ، حيث تضاعفت الإيرادات من المرابحة سنة 2008 مقارنة بإيراداتها سنة 2007 حيث بلغت 63673 ألف دينار كويتي مقابل 27695 ألف دينار سنة 2007، فيما شهدت السنوات الأخرى تفاوت في نسبة نموها نفس الحال بالنسبة للإيرادات من الإجارة فقد حققت في سنة 2008 أكبر قيمة لها بمبلغ 15267 ألف دينار كويتي. أما بخصوص الإيرادات من الاستثمارات. فقد عرفت تغيرات كثيرة وهذا راجع لطبيعتها ففي سنة 2008 بلغت أعلى مستوى لها بقيمة 11021 ألف دينار كويتي، وفي سنة 2018 بلغت أقل مستوى لها منذ تحول البنك بقيمة 1571 ألف دينار كويتي. وما يمكن استنتاجه من النتائج السابقة أن بنك الكويت الدولي يعتمد في تحقيق إيراداته على الإيرادات المتأتية من التمويل بصيغة المرابحة المقدمة بأصناف عدة.

خلاصة الفصل:

تتعدد الأسباب والدوافع وراء تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية، وتتنوع صور وأشكال التحول بين التحول الجزئي بفتح نوافذ أو فروع إسلامية، والتحول الكلي إلى مصرف إسلامي. وتحكم هذا التحول مجموعة من المتطلبات القانونية والإدارية والشرعية، فوجود هيئة رقابة شرعية على الأعمال المصرفية الإسلامية ضرورة لا بديل عنها. وللتحول الكلي لمصرف إسلامي بالكامل هناك معيار شرعي يصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يوضح كل إجراءات التحول ومتطلباته.

وفي هذا الفصل تم استعراض ثلاث تجارب ناجحة لبنوك عربية في التحول للصيرفة الإسلامية بأشكال متعددة، حيث حقق بنك المشرق الإماراتي نتائج جيدة ونموا في المنتجات الإسلامية المقدمة في نوافذه الإسلامية. نفس الحال بالنسبة لبنك الأهلي السعودي الذي يسعى للتحول الكلي، حيث تمثل الصيرفة الإسلامية في فروعه أكثر من 65 % من إجمالي أعماله المصرفية، أما البنك الدولي الكويتي فنجح بالتحول المصرف إسلامي كامل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تم التطرق في هذه الدراسة الى موضوع تحديات تحول البنوك التقليدية الى الصيرفة الإسلامية والتي قمنا بدراسة عبر ثلاثة أجزاء تحليلية تم التطرق الى عرض أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة انطلاقا من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية بدراسة موضوعية حولهما، حيث أن المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف الإسلامية بدراسة موضوعية حولهما، حيث ان المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف التقليدية بدراسة اختلافا جوهريا كونها قائمة على أساس عقائدي تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة الى التحدث على فتح النوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التجارية وذلك من خلال التطرق على مفاهيم أساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في فتح البنوك التقليدية لنوافذ الإسلامية ومدى تأثير هاته النوافذ على عملية تحويل البنوك التقليدية الى بنوك إسلامية تحول مع توضيح أغلب جوانب لهاته العملية مع التركيز على موضوع الدراسة والذي يتركز على التحديات والعقبات التي تواجهها البنوك التقليدية في فتح فروعها الإسلامية.

كما قمنا بدراسة تجارب عربية دولية أقدمت الى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها لتحقيق هدف تحولهم الى العالم الإسلامي.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- ✓ العمل المصرفي يتعرض لعدة مخاطر ودالك من دون تمييز بين البنوك التقليدية و الإسلامية
- ✓ تعد ظاهرة التوجه نحو تقديم المنتجات مصرفية إسلامية راجعة لصحوة المجتمعات بضرورة التقييد بإحكام الشريعة الإسلامية وضرورة استبدال المعاملات الربوية بالمعاملات الإسلامية

- ✓ تواجه البنوك التقليدية عند فتحها لنوافذ الإسلامية العديد من الصعوبات المعوقات التي تحد من نجاحها
- ✓ يرى المؤيدون لإنشاء النوافذ الإسلامية علي انها وسيلة لتخلص من الربا والمحرم وخطوة في طريق لتحول من نظام ربوي الي نظام إسلامي
- ✓ التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية وفرصة مشجعة للتحول للعمل المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ضل صعوبات وعراقيل انشاء المصارف إسلامية بالكامل
- ✓ ضرورة الاستعانة بمكاتب الدراسات والاستثمارات الرائدة في مجال التحول الى الصيرفة الإسلامية وهذا لضمان عملية تحول دقيقة خالية من النقص وكذا ربح الوقت
- ✓ معالجة قضية التحول الى الصيرفة الإسلامية متوجه النظر لإعطاء النصح الإسلامي المدعم بايات قرآنيه واحاديث لإقناع تجربة التعامل بالربا ونقص المعيقات

الاقتراحات والتوصيات

_ محاولة التخفيف من العقبات التي تواجه البنوك التقليدية لتحول للعمل المصرفي الإسلامي وتوجيهها لفتح فروع اصدار قوانين.

_ ضرورة نشر الفكر المصرفي الإسلامي من خلا مؤتمرات العلمية والأيام الدراسية وكذا السنوات العلمية حول المصارف الإسلامية والتوعية بأهمية ما تقدمه من معاملات ومنتجات موجهة لتحقيق التنمية الاقتصادي ة والاجتماعية .

_ الاستفادة من تجارب الدول التي حولت مصارفها التقليدية الى مصارف إسلامية.

_ مواجهة مختلف التحديات والعقبات ومعالجتها للتحويل نحو الصيرفة الإسلامية.

_ دعم وتشجيع التحول نحو الصيرفة الإسلامية لما لها من فوائد اقتصادية و اجتماعية .

_ ضرورة التدرج الى التحول نحو الصيرفة الإسلامية و فروع أو تقديم خدمات مصرفية وصولا الى التحول الكلي عندما تتوفر الظروف المناسبة لذلك.

آفاق الدراسة:

_ تقييم عملية تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية، دراسة قياسية.

- نجاة أسلمة النظام المصرفي في الدول الغربية.
- مدى نجاح سبل مواجهة تحديات تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي.

_ دور البنوك المركزية في دعم عملية تحول المصارف التقليدية الى العمل المصرفي الإسلامي.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة الكتب:

1. احسن سعينان خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة2، دار وائل للنشر و التوزيع ، 2011.

2. أحمد محمد المصدري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة. مصر 1998.

3.إسماعيل إبراهيم عبد الله ،إدارة البنوك التجارية ، دار عيداء للنشر و التوزيع ،2015.

4.إياد منصور جنى، إدارة العمليات البنكية والنقدية، دار ابن النفيس لنشر و التوزيع ، 2019.

5.براضية حكيم، جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري لنشر، 2016.

6.التحدي عبد الرحمان، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010.

7.تسعديت بوسبعين، تحول بنك التقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية، مجلة المعارف، العدد،11،كلية العلوم الاقتصادية ، سعد دحلب البليدة 2011.

8.خالد أحمد على محمود، الخدمات المصرفية في الدولة الإسلامية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2019.

9.خالد أحمد علي محمود، التوريق والتمويل في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي كلية الحقوق بالإسكندرية.

10. د. إبراهيم الكراسنة. البنوك الإسلامية ، الإطار المفاهيمي وتحديات، معهد السياسات الاقتصادي صندوق النقد العربي أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 2013.

11. درويش صديق وآخرون، تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على الأعمال المصرفة، مركز النشر العربي الطبعة الأولي، جدة جامعة الأولي جدة الملك عبد العزيز، 1998.

12. الدكتور شهاب أحمد العزعزي سعيد، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع ، 2011 .

13. الدكتور محمد عبد الله شاهين محمد، البنوك الإسلامية بين الواقع والمأهول، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع ،2021.

14. الراوي خالد وهيب، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

15. رضا صاحب أبو حمد علي، إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة ونشر وتوزيع الأردن، 2002.

16. رلطف محمد السرحي ، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح.

17. سالم محمد البيانون، البدائل المشروعة وأهميتها في نجاح الدعوة الإسلامية ، دار اقرأ للنشر و التوزيع ، الكويت 2006.

18. سعيد بن سعد المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الاهلي التجاري السعودي، كتاب المنتدى الاول للاقتصاد الاسلامي، الديوان الاميري، الكويت، 1999.

19. سيد أحمد حاج عيسى، سيهام شيهاني، المصارف الإسلامية بين تحديات العمل المصرفي وضرورة الرقابة الشرعية عليها.

20. السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، توزيع دار الفكر العربي القاهرة ،1999.

21. شقيري نورى موسى وآخرين، ادارة المخاطر البنكية، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان 2016/ 2017.

22. الشيخ عجيل جاسم النمشي، تحول البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية مبادئ والضوابط وإجراءات تحول البنوك التقليدية لبنوك الإسلامية يومي 14-15 ابريل 2015.

23. طارق عبد المال، تقسيم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية. الإسكندرية 199.

24. طاهري الصديق، تقنيات وأعمال البنوك محاضرات وتمارين محلولة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018/ 2019.

25. عبد الإله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية لبنوك وشركات التأمين، دار الحنين ، 1996.

26. عبد الحليم عمار الغربي، مبادئ الأعمال المصرفية القطاع المصرفي السعودي، 2018.

27. عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار أبي فداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة، سوريا 2013.

28. عبد الحميد عبد الجواد، النظام القانوني للبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة في وثائق تأسيس البنوك والتشريعات والفقه الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

29. عبد الفتاح محمد الصرفي، ادارةالبنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج لنشر و التوزيع ، المكتبة الوطنية، عمان الأردن 2014.

30. عبد اللطيف جناحي، إستراتجية البنوك الإسلامية، أهدافها بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك لإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى 1408هـ /1987.

31. عدنان نجيب وآخرون. التقويم الإداري في المشروعات تقويم المشاريع الجيدة والقائمة جامعة دمشق 2007.

32. عطية أحمد صلاح، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، كلية التجارة جامعة الرقريق 2015.

33. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي لنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة ليبيا، 1994.

34. الغالي بن إبراهيم ، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية ، عمان دار النقاش للنشر و التوزيع 2011. فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة لمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي.

35. قتية عبد الرحمان العاني. التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس أردن، 2012.

36. كتاب المعاير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الموقع الرسمي الهيئة AAOIFI المنامة البحرين 2017.

37. لحلو بوخاري، وليد العايب، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، بيروت كورنيش المزرعة، 2013.

38. محمد السعيد وأنور، ادارةالبنوك،دار النشر و التوزيع ، الجامعة الجديدة القاهرة الإسكندرية، 2005.

39. محمد القائم محمود البشير المغربي، الرقبة الإدارية رؤية تأصيلية جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2020.

40. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار الميسرة نشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2010.

41. محمود أحمد الخضر، البنوك الإسلامية الطيعة الثالثة الابتكار للنشر و التوزيع ، الاردن 1999.

42. مصطفى إبراهيم محمد مصطفي، تقيم ظاهرة تحول البنوك التقليدية المصرفية الإسلامية.

43. مصطفى رشيد شيحة، الإقتصاد المصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1981.

44. نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور الإسلامي.

45. نوال بوعلام سمرد ، دليلك في المالية ، دار اليازوري العلمية ،27 جويلية 2021.

46. بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان 2001.

47. موسى وآخرين، إدارة مخاطر البنكية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، 2012/ 2016.

الأطروحات والمذكرات:

1. إمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال ، الأردن 2010.

2. خميسة معروفي ، صابرينة طعيلي ، صبرينة بن زين ، تحول البنوك التقليدية إلى صيرفة الإسلامية (دراسة حالة البنوك BDA. BADR CPA)مذكرة لنيل شهادة ماستر ، بالوادي، 2021/2020.

3. سقيان عمومية، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية للتحول للمصرفة الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3.

4. سندس بن عبد الله، والصيرفة الإسلامية في استقطاب الأموال بالينوك العمومية دراسة حالة البنك الوطن الجزائرية لوكالتي بسكرة وباتبة 2020،/2021 ، جامعة سكرة 2021.

5. سندس ريحان باهي ، دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامي في البنوك التجارية ، منكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، أكاديمية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسير، جامعة أم البواقي ، الجزائر2018/2017.
6. صبرينة بوطية، مساهمة الهندسة المالية في تحول البنوك الربوية إلى البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 271.
7. صورية بوزيدي،البنوك الإسلامية وعلاقتها بالبنك المركزي ، مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة ام بواقي ،2014/2013.
8. ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم بواقي 2000 2014 ،مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة أم بواقي 2014 /2015.
9. فضل عبد الكريم محمد، إدارة المخاطر وتحديات المصارف الإسلامية أطروحة مقامة لنيل شهادة دكتوراة الفلسفية في الاقتصاد، الخرطوم سنة 2007.
10. فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة المصارف الربوية، دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث الإقصاد الإسلامي، بجامعة أم القرى2005، ص13العروسي قرني الزهرة، إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في إتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتور في العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر 2017.
11. معارفي فريدة. إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى الإسلامية . دراسة استشرافية للعمل المصرفي الجزائر. أطروحة الدكتور بجامعة بسكرة 2014 / 2015.
12. هلال كهينة، إجراءات منع القروض من طرف البنوك التجارية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ماليه وبنوك، جامعه بسكره، 2008 2009.

13. رشام كهينة، تحول البنوك التقليدية إلى البنوك الاسلامية الآليات ومعوقات، مجله البشائر الاقتصادية، العدد الثالث، الجزائر.
14. عبد الحليم من مراجعة حسين عمر إبراهيم ، مجلس الفكر الإسلامي في باكستان، إلغاء الفائدة من الإقتصاد ، الطبعة الثانية ، ترجمة جدة المركز العالي لآبحاث الإقتصاد الإسلامي جامعة ملك عبد العزيز، 1984.
15. فوزي محيريق، تنويع التحويل الإستشاري يالية النوافذ والفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB (غير منشور) ورقة لخقيبة مقدمة.
16. محمد على يوسف ، يوسف يونس الحواملة. معالم في طريق التحول المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي بحث مقدم إلى الإفتاء .الأردن، 2017.

المجلات:

1. اثرون عز الدين، آليات تحول البنوك التقليدية الإسلامية مجلة الباحث الاقتصادية ، العدد7، المجلد 5 بتاريخ 29جوان 2017.
2.أحمد شعبان محمد، علي موسوعة البنوك والإئتمان السياسة الإئتمانية البنوك، دار التعليم الجامعي 2003.
3.باسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل، 02 مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية ،2015 العدد 46، جامعة بغداد، العراق.
4.بن زكورة العونية، تحويل إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجلة المغاربة للاقتصاد، المجلد 07.العدد 02.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة معسكر.
5. سفيان المومية، العزيز بن علي التحول الحزني الى مصرف اسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية ، مجلة الأكاديمية ، الدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم علوم الاقتصادية والقانونية العدد 18 2017.

6. سفيان قمومية بلعزوزين، على التحول الجزئي إلى المصرف الإسلامي من خلال مدخل النوافد الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. قسم علوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18. 2017.
7. سمير مصطفى متولى، فرع المعاملات الإسلامية ملعما، مجلة البنوك الاسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، مصر العدد 34 – ربيع الثاني 1404هـ / 1984 م.
8. صالح مفتاح ، .معارفي فريدة ، الظوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقلدية ، دور اللجنة الإستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حيضر محمد بسكرة العدد 34. 35 مارس 2014.
9. صالح مفتاح، معارفي فريدة . الضوابط الشرعية لنوافد المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دورا للجنة الإستثمارية الشرعية في بنك بوميتزا التجاري مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة خيضر العدد 34 ،35. مارس 2014.
10. ضياء مجيد، موسوعة اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
11. محمد على يوسف ، يوسف يونس الحواملة. معالم في طريق التحول المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي بحث مقدم إلى الإفتاء .الأردن، 2017.
12. على صالح أحمد محمد حاتم عبد الرزاق النعاس، التحديات التي تواجلها تحول المصارف التقليدية في لبيا نحو الصيرفة الإسلامية (دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية)، مجلة جامعة الزيتونة العدد 22ت، رهونة ليبيا جوان2017.
13. مريم سياخت ، متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليديه. الجزائرية، مجلة الإمتياز للبحوث الإقتصادية والإدارية المجلد 03 ، لعدد 02، جامعة البليدة 2020.

المواقع الالكترونية:

1. البنك الأهلى السعودي: سيطرة كاملة في تنفيذ الأعمال المصرفية الإسلامية مقابلة صحفية مع رئيس قسم الأعمال المصرفية الإسلامية ببنك الأهلي، محملة الشرق الأوسط العدد 649، 03/08/2002، على الموقع تاريخ الإطلاع 2021/08/26.

2. البنك الاهلي السعودي ، الموقع الرسمي تاريخ الاطلاع :2021/08/16.

3. موقع بنك الشرق الالكتروني tps www mashreghnk cat، تاريخ الاطلاع: 22/08/2021.

4. موقع بنك المشرق الالكترون: https://www.mashregbank com ar UAE about-ES تاريخ الاطلاع: 22./08/2021..

الملتقيات والمؤتمرات:

1. محمد زيدان، محمد حمو، تحديات ومشكلات عمل البنوك الإسلامية في ظل التحديات الراهنة وسبل مواجهاتها، الملتقي الدولي الثاني يومي 5-6 ماي 2009، جامعة حسينة بن علي –الشلف.

2. معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميترا التجاري نموذجا المجلة الدولية اللبحوت الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4ا، لعدد3 مارس 2014.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: بيان اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة الجزيرة عن التحول الكامل للبنك إلى المالية الإسلامية في يناير 2007م

بيان اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة عن التحول الكامل للبنك إلى المالية الإسلامية في يناير ٢٠٠٧م



بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة عن

التحول الكامل

البنك إلى المصرفية الإسلامية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنه في يوم السبت غرة المحرم من عام ١٤٢٨هـ ،الموافق ٢٠يناير ٢٠٠٧م اجتمعت الهيئة الشرعية لبنك الجزيرة للنظر فيما انتهت إليه الترتيبات المتعلقة باستكمال عملية التحول إلى المصرفية الإسلامية في البنك.

وبالاطلاع على التقارير المعدة من الجهة المختصة في البنك عن ذلك، وبعد دراسة مستفيضة لما قدم، وبناء على ما سبق للهيئة من متابعة لجميع أعمال البنك وأنشطته فقد تأكدت الهيئة من تنفيذ البنك لبرنامج التحول المعتمد من قبل الهيئة الشرعية، وأنه قد وصل إلى مرحلة التحول الكامل لجميع عملياته وأنشطته بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والهيئة الشرعية لبنك الجزيرة تعلن اليوم اكتمال عملية التحول في بنك الجزيرة للمصرفية الإسلامية، وترى أنه أصبح بنكا إسلاميا يتمتع بجميع خصائص البنوك الإسلامية،وترجو أن يكون بنك الجزيرة قد قدم بهذا أنموذجا للبنوك الأخرى للسير على منواله في سبيل التحول الكامل للمصرفية الإسلامية.

والهيئة الشرعية لبنك الجزيرة إذ تعلن ذلك تشيد بالجهود المشكورة المبذولة من قبل إدارة البنك والعاملين فيه، كما لا يفوتها أن تنوه بالدعم المستمر والمتواصل من حكومة خادم الحرمين الشريفين ممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي والجهات المختصة الأخرى داعية الله للجميع بدوام التوفيق والسداد،والله الهادي إلى سواء السبيل.

أعضاء الهيئة الشرعية

الشيخ : عبد الله بن سليمان المنيع - رئيساً

الدكتور : محمد بن سعيد الغامدي - مقرراً

الدكتور : عبد الله محمد المطلق - عضواً

الدكتور : حمزة بن حسين الفعر - عضواً

الدكتور : محمد العلي القري - عضواً

الدكتور : عبد الستار أبو غدة - عضواً

HEAD OFFICE : JEDDAH - SAUDI ARABIA

A SAUDI JOINT STOCK COMPANY CAPITAL SAR 1,125,000,000 FULLY PAID
KHALID BIN AL WALEED ST. P.O. BOX 6277, JEDDAH 21442
TEL: 6518070 FAX: 6532478, C. R. NO. 4030010523, SWIT: BJAZSAJE
e-mail: info@baj.com.sa - website : www.baj.com.sa

الملحق رقن 02: الاستبانة الكاملة لمتطلبات للحصول على الدكتوراه

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر
Hassiba Ben Bouali University of Chlef– Algéria
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية
laboratoire : les systèmes financiers et bancaires et les politiques macro-économiques face aux fluctuations internationales

الرقم: 2018/13 الجزائر في: 2018/07/23

السيد المدير الجهوي
للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط "CNEP Banque " لولاية الشلف

الموضوع: ف/ي استبانة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

السيد المدير الجهوي، تحية طيبة وبعد ؛؛؛

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية للباحث **قومية سفيان**، عضو باحث بالمخبر، عنوان الدراسة: **"النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول إلى المصرفية الإسلامية – عرض تجارب دولية"** وانطلاقاً من حرصنا على وصل جسور التعاون العلمي بين مؤسستكم والجامعة، فإننا نأمل مساعدتكم في إنجاح هذه الدراسة من خلال تعبئة الاستبيان المرفق وتوزيعه على الموظفين وذوي العلاقة والاختصاص في مؤسستكم.

ونؤكد لكم بأن الإجابات سوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، كما أن نتائج الدراسة ستعرض بشكل إجمالي ولن يشار إلى أي اسم من الأسماء المشاركة في الإجابة في هذا الاستبيان، ونحن على استعداد تام لتزويدكم بنسخة من النتائج والتوصيات التي ستتوصل إليها هذه الدراسة حال اكتمالها ومناقشتها، كي تعم الفائدة المرجوة منها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؛؛؛

مدير المخبر

مدير مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية
الأستاذ: حمداني حسين

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية – جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، حي السلام الطريق الوطني رقم 19 ص ب 151
web : http://www.univ-chlef.dz/LABORATOIRES/LSFBPM/
Mail: lsfbpm@univ-chlef.dz
Tél/fax : +213 (0) 27725490
Tél +213 (0) 662380851
Adresse : l'Université de Chlef - Hay Salem, route nationale N° 19, 02000 Chlef, Algérie

الملحق رقم 03: الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الاسلامية رقم 26.



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

رقم: 26

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020.

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

النافذة الإسلامية

رئيس المجلس الأعلى

أبو عبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق رقم 04: الهيئة الشرعية الوطنية للافتاء للصناعة المالية الاسلامية رقم 26.


Banque de l'agriculture
et du développement rural

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية،

فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

النافذة الإسلامية

ملاحظة: يمكن الهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل النصوص المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات الشرعية المعتمدة.

www.badrbanque.dz BADR ITTISAL 021 989 323 contact@badr.dz